قبة الإمام الحسين

[قضية حكم]

دكتورة نعمات أحمد فؤاد

دار المستقبل العربي

١٠٤٧ هـ - ١٩٨٧ م

قبة الإمام الحسين

[قضية حكم]

تصميم الغلاف للفنان : حسين أبو زيد

الطبعة الأولى ١٩٨٧

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

مع الكتاب

تحليل سياسى

بقلم

أ . د . على الدين هلال

قبة الحسين :
دروس فى الممارسة الديمقراطية

يثير موضوع هذا الكتاب عددا من القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسة الحكم وحدود السلطة وكيفية الرقابة عليها . لعل أبرزها ثلاث :

أولها : ان النظم السياسية وأشكال الحكم تتمايز ليس فقط بنبل أهدافها أو سمو أفكارها من الناحية النظرية المجردة ولكن .. وهذا هو الأهم — بما تفرزه — فى الواقع من مؤسسات وممارسات . واذا كان للنظام الديمقراطى مزايا عديدة بعضها يتعلق باحترام حرية الرأى والعقيدة بما فى ذلك من احترام للإنسان ، وبعضها الآخر يشمل حق الخلاف والاجتهاد وصولا الى حلول للمشاكل التى يواجهها المجتمع ، فإن من أهم هذه المزايا وجود آليات للمراجعة والتصحيح . وهذا المعنى الأخير يستحق التركيز عليه ، فالانحراف السياسى والاجتماعى — وبالذات الانحراف النابع من أجهزة السلطة وممارسيها — وارد فى كل النظم ، ولكن الاختلاف يرد فى كيفية مواجهة هذا الانحراف . ففى بعض النظم تحاط هذه الانحرافات بالتستر والكتمان لأن اعلانها — من وجهة النظر الرسمية — يعتبر انتقاصا من هيبه الحكم ، ولأنه يعطى لأعداء النظام فرصة للنيل من صورته . لذلك تتم محاسبة المخطىء فى داخل جهاز الدولة . وعيب ذلك أنه لا يوجد ضمان أن كل مخطىء سوف تناله يد القانون ، كما لا يوجد ضمان أن المخطئين سوف ينالون نفس العقاب بل قد تتدخل اعتبارات سياسية أو شخصية للحيلولة دون ذلك . أهم من ذلك كله أن هذا الحساب يتم فى غيبة الرأى العام الذى ربما كشف عن انحرافات أكبر وأنكى ، كما يضيع معنى الردع للآخرين والعبرة والعظة للذين ربما يبدأون طريق الانحراف فى مكان آخر .

ميزة الممارسة الديمقراطية فى هذا السياق هى توفر آليات المراجعة والتصحيح والنقد . فالمنحرف يعلم أن سيف الرأى العام مسلط طول الوقت ، وأن الصحافة تستطيع أن تكتب وتنتقد وتجمع المعلومات وتنشر الوثائق التى تكشف عن هذا الانحراف .

وثانيها : أهمية الدراسة الواقعية لحالات محددة فى فهم ممارسة السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وتفاعل القوى السياسية فيما بينها . فالدراسة المعاصرة فى علم السياسة لا تكتفى بدراسة المؤسسات القانونية والدستورية ووصفها ، ولا تكتفى بتحليل الاطار الفكرى والأيديولوجى لنظام حكم ما حسبما تتمثل فى وثائقه الفكرية وبياناته السياسية ، بل إنها تدرس النظام السياسى فى حالة الحركة والنشاط حتى تتمكن من تحليل أنماط التفاعل والعلاقات بين القوى السياسية لذلك نقول أن عملية صنع القرار السياسى هى بؤرة تحليل النظم السياسية . ذلك أن هذه العملية تمثل نقطة تتركز فيها وعليها كافة العوامل والقوى الفاعلة فى النظام .

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دراسة حالات محددة مثل الموضوع الذى يدور حوله هذا الكتاب ففى ثنايا تفصيلات الأحداث المتعلقة بموضوع قبة الحسين نجد صورة حقيقية للعلاقة بين بعض أجهزة الحكم وقوى المصالح الخاصة ، وبين الوزارات والهيئات بعضها والبعض الآخر ، وبين الوزارة والبرلمان . كما نرى صورة حية لكيفية عمل المجلس التشريعى ورد فعله للأسئلة وطلبات الإطاحة التى تطرحها المعارضة ، وكيفية استقباله للبيانات والمعلومات ، ونرى نماذج لتزييف الحقائق ولوى عنقها لكى تتناسب وتؤدى إلى نتيجة معينة دون غيرها ، ونرى بيانات رسمية لوزراء ليس لها سند من الحقيقة . وكل هذه صور واقعية لعمل مؤسسات نظام الحكم فى الممارسة وهى تكشف عن واقع هذا النظام بشكل أكثر صدقا وتعبيرا عن مئات التحليلات والبرامج النظرية ، فعلى أرض الواقع يتبين الغث من الثمين .

وثالثها : أنه « لا يضيع حق وراءه مطالب » طالما أن حرية الرأى مكفولة ، وامكانات النشر متاحه . وأهمية ذلك أنه ينتشر فى بعض الأوساط رأى يشكك فى قيمة « الرأى الآخر » أو أن الحكومة فى واد وأصحاب الأراء الأخرى فى « واد آخر » ، وأن الحكومة لا تستمع إلى أحد ولا تعبأ بالأراء الأخرى وأنها تمضى فى طريقها غير عابئة أو مكترثة بهذه الأراء . وهناك بالطبع اسانيد لوجهة النظر هذه ولكن هناك أيضا اسانيد لما يناقضها وحالة مشروع هضبة الأهرام والتى كان لرئيس الجمهورية وقتها دور فى الموافقة على المشروع وحالة قبة الحسين اليوم دليل على امكانية أن يصبح للرأى الآخر أهمية وقوة ضاغطة .

وربما كان من المفيد هنا اعتبار أنه لا توجد حكومة — وكل حكومة بطبعها ترغب فى البقاء فى السلطة لأطول مدة ممكنة — تستطيع أن تحكم دون نظر للرأى العام واتجاهاته . وعندما تشعر الحكومة باتجاه ما بدأ فى التغلغل بين أوساط الناس فربما حاربته لفترة ، أو تحاول احتواءه والسيطرة عليه ، أو تقتبس بعض شعاراته وتجاربه فيها . والحكومة التى لا تفعل ذلك هى اما أن تكون جاهلة أو غافلة ، واذا سمحت النظم الحاكمة لنفسها بالجهل أو الغفلة فى أمور أخرى فإنها عادة ما لا تكون كذلك فى الموضوعات التى تتعلق بإستمرارها فى السلطة . والخطأ الذى يقع فيه المثقفون فى هذا المجال هو أنهم يخلطون بين « رأى المثقفين » والعناصر المسيسه والذى هو فى النهاية رأى مجموعة محدودة من المواطنين ، « والرأى العام » بمعناه الأوسع . ويتصور البعض أن الحكومة يمكن أن تغير رأيها بناء على « رأى المثقفين » وهو عادة ما لا يحدث . تستطيع الحكومة ألا تلقى بالا لرأى المثقفين طالما أنه لم يتحول إلى « رأى عام » ، ولكنها من الأرجح لا تستطيع ألا تكترث لهذا الرأى العام . يترتب على ذلك أن التحدى الحقيقى الذى يواجه أصحاب الرأى الآخر فى المجتمع هو كيف ينتقلون بارائهم واجتهاداتهم من مرحلة « رأى المثقفين » إلى « الرأى العام » .

ان الوثائق التى يتضمنها هذا الكتاب لهى شهادة على امكانيات وفرص التغيير المتاحة لأصحاب الرأى الآخر فى قضايا محددة . وهى أيضا دراسة حالة يمكن أن نستمد منها دروسا وعبرا وعظات حول الممارسة الديمقراطية فى بلادنا . وسوف أعرض فيما يلى لدرسين من أهم هذه الدروس :

١ ــ التدليس واخفاء الحقائق والمعلومات

اذا كانت الممارسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الحوار والنقاش وتبادل الرأى فإن ذلك كله يعتمد على تدفق المعلومات وتوفر الحقائق . فما قيمة الرأى الذى لا يستند الى معلومات وبيانات حقيقية ؟ وما قيمة حرية المجلس التشريعى فى إصدار القوانين اذا كانت البيانات الضرورية لابداء الحكم غير موجودة أو يتم اخفاء بعضها ؟ إن ذلك يشير إلى أهمية العلاقة بين « حرية الرأى » و « سيولة تدفق المعلومات » ولا قيمة حقيقية لحرية التعبير والرأى ان كانت المعلومات غير متوفرة . ولما كان الجهاز التنفيذى هو المالك لكثير من هذه المعلومات فإن إلزام هذا الجهاز بتوفير المعلومات لأعضاء مجلس الشعب مسألة ضرورية وصميمية لأى ممارسة ديمقراطية .

ويعترضنا هذا الموضوع فى أكثر من مناسبة فى قضية قبة الحسين . فحدث خلاف حول اشتراك ممثلى هيئة الآثار فى اللجان والاجتماعات التى أدت الى اتخاذ قرار الهدم ، وحدث خلاف حول عما إذا كان الهدم قد بدأ فعلا أم لا ، وصرح وزير الثقافة بأنه لم يحدث أى هدم فى الوقت الذى كان الهدم قد بدأ من قبلها بأسبوع ، وحدث خلاف حول القيمة الاثرية للقبة وهل تعتبر اثرا تاريخيا ينبغى الحفاظ عليه أم لا ، وحدث خلاف حول حجم التصدعات فى حائط المسجد وهل تتطلب فعلا الهدم أم لا .

واذا كانت هناك أمور فنية يمكن قبول الخلاف بشأنها مثل حجم التصدعات وكيفية مواجهتها وهل يكون بالهدم أم بأساليب هندسية أخرى . فالأمر الذى لا يمكن تفسيره أن يعلن وزير الثقافة فى البرلمان فى يوم ٢٦ يناير ١٩٨٥ أنه « لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا فى قبة الامام الحسين » هذا فى الوقت الذى كانت عمليات الهدم قد بدأت من يوم ٢٠ يناير ، وفى الوقت الذى أرسلت فيه مفتشة الآثار المسئولة عن منطقة المسجد خطابا الى مدير عملية البناء فى المسجد بتارخ ٢٠ يناير تطلب منه ايقاف أعمال الهدم والذى وقع بالتالى « استلمت الأصل وعلم وجارى اتمام الهدم فى الحائط المذكور لوجود تصدعات بالحائط نتيجة أعمال التكسير السابقة » . والمفروض أن هذه الموظفة التى قامت بواجبها تابعة للسيد وزير الثقافة ولابد أنه كان لديه علم بذلك . كذلك من الغريب أن يصرح السيد رئيس الوزراء أمام البرلمان فى ٢٩ يناير أنه لم تصله استقالة لجنة الآثار فى الوقت الذى أرسلت هذه الاستقالة ببرقية إلى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يناير . وربما كان يقصد أنها لم تصله شخصيا أو مباشرة ولكن الأمر المؤكد أنه علم بها من رئيس الجمهورية ولكن الانطباع الذى تتركه عبارته تخالف لذلك .

٢ ــ تسييس القضايا ذات الطابع التاريخى الوطنى

فالحفاظ على قبة الحسين وعلى الآثار التاريخية لمصر ليس ــ فيما أعتقد ــ موضوعا من موضوعات الخلاف بين اليمين والوسط واليسار ، أو أن تخريب الآثار المصرية والاعتداء عليها هو أمر يوصى به اتجاه فكرى ما فأبسط قواعد الوطنية المصرية أيا كان الاتجاه السياسى والفكرى تتطلب صيانة هذه الآثار حماية لتاريخ الوطن . ومن ثم فإن الانسان يحتار حقا فى نوعية البشر الذين استقبلوا باستخفاف قضية قبة الحسين ، ويحتار فى مفهومهم للمصلحة العامة وعن صورة مصر لديهم وكيف يريدونها حقيقة .

وفى الوقت الذى تصرف فيه الجهاز التنفيذى بمسئولية وحرص ، جاء سلوك المجلس التشريعى مغايرا ومثيرا للاستغراب .

ففى أول عرض للموضوع على المرحوم د . فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء كانت تأشيرته « التأكد من دقة التكاليف . رأى الآثار دائما . الالتزام بالقانون » ، وعندما حدثت ضجة حول الموضوع وقيل لرئيس الجمهورية أن الضجة مفتعلة وأن القبة ليس لها قيمة تاريخية كان رده أن رئيس الوزراء مسئول عن البت فى الموضوع ورفض التدخل . وبعدها أصدر رئيس الوزراء امرا بوقف الهدم .

من الناحية الأخرى كان سلوك المجلس التشريعى من نوع آخر . فعندما عرض الموضوع لأول مرة فى شكل طلب احاطة تقدم به العضو ممتاز نصار فى ٢٦ يناير ١٩٨٥ واجابه الوزير المسئول وافق المجلس على اقفال باب المناقشة فى الموضوع . وعندما أعيد طرحه فى ٢٩ يناير فى شكل طلب احاطة تقدم به العضو ابراهيم شكرى طلب العضو المهندس عثمان أحمد عثمان تصحيح واقعه وعندما تحدث صفق له المجلس وفق ما ورد فى المضبطة الرسمية ست مرات كانت احداها بتعبير المضبطة « تصفيق حاد » ومرة سابقة عندما سأل رئيس المجلس « هل يوافق المجلس على أن يستمر السيد العضو فى الحديث ؟ » فكانت الإجابة بالتصفيق .

وعندما سمح رئيس المجلس للعضو ابراهيم شكرى بالتعقيب حدثت ضجة لمنعه من الحديث وقام أحد الأعضاء يطلب أن يؤخذ رأى المجلس فى هذا ، وعندما بدأ فى الحديث حدثت ضجة مرة أخرى لمنعه من الحديث . وعندما علق عليه السيد وزير الثقافة بادئا حديثه بكلمة « اتقدم بالشكر إلى السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى » تحدث ضجة مرة أخرى وأصوات « تشكره على ماذا » .

ولا يمكن أن نفسر ذلك بأنه يمين ويسار ولا بأنه تعبير عن آراء واجتهادات مختلفة بل الأرجح أنه التعود على تأييد الحكومة وممثليها فى كل ما يقومون به من أعمال أو يتقدمون به من آراء حتى أصبح التأييد صنعة وعادة وطبيعة ثانية .

وهناك دروس أخرى عديدة وردت فى المقالات التى يتضمنها هذا الكتاب . درس محاولة استخدام رموز السلطة والقريبين من السيد رئيس الجمهورية لحضور اجتماعات عامة أو لاعطاء الانطباع بتأييدهم لأمر ما . درس العلاقة بين الوزير والهيئات التابعة له ، وأن هذه الهيئات ان كان شاغلوها يحترمون انفسهم حقيقة فإنهم يستطيعون ممارسة اختصاصاتهم التى نص عليها القانون . فالوقائع الواردة فى هذا الكتاب تشير الى محاولة وزير الثقافة التأثير على رأى بعض أعضاء اللجنة الدائمة للآثار وأنه لم ينجح فى ذلك . وهناك درس عادة بعض الهيئات التنفيذية اللجوء إلى اسلوب التكليف المباشر دون مناقصة والمثالب المتضمنة فى مثل هذا الاسلوب . وهناك الدرس الأكبر وهو دور البشر فى التغيير وقدرة الانسان المؤمن بقضية ما والراغب فى التضحية من أجلها على الانجاز ، ولدينا فى قضية هضبة الاهرام وقضية قبة الحسين مثلا واضحا فى ذلك . ففى القضيتين كان للسيدة د . نعمات فؤاد فضل السبق والمبادرة فى اثارة الموضوع والاستمرار فيه رغم كل العقبات والاتهامات التى وجهت إليها وضدها . وكانت جهودها نموذجا لما يمكن لانسان لا يحميه حزب ، ولا يقف معه تنظيم ، وانما يعمل بباعث من ايمانه بالقضية التى يدافع عنها وبإدراك أنه فى النهاية لن يصح إلا الصحيح .

جزاها الله كل خير عن ما قامت به من أجل الوطن والتاريخ .

على الدين هلال

مع الكتاب

تحليل هندسي

بقلم

المهندس الاستاذ على نصار

تعقيـــب

بقلم المهندس المعمارى/ على نور الدين نصار

عندما طلبت الى الاستاذة الدكتورة نعمات فؤاد أن أكتب تعقيبا « هندسيا » عن موضوع « قبة الحسين » اعترفت لها أننى لا أستطيع تقييم هذا العمل هندسيا لاننى لا ألم الماما تاما بالعناصر الهندسية المكونة لهذا العمل ... كما أننى لا أدعى خبرة ما فيما تخصص فيه غيرى من الزملاء الاعزاء من رجال الآثار خاصة هؤلاء المعماريين الكبار الذين تخصصوا فى العمارة الاسلامية وأساليب معالجة آثارها بالترميم والاحياء .

ولكن هناك فى قصة « قبة الحسين » ما شد انتباهى لأنه من الناحية القومية يمثل ناقوسا ضخما يجب أن يدق تباعا فى آذان الحكومة والقائمين عليها وآذان الشعب والحريصين على مصالحه ....

نحن دولة وشعب نواجه مشاكل اقتصادية متعددة ومعقدة ونحن دولة وشعب نرصد للاستثمار الجديد كل سنه سبعة مليارات من الجنيهات يخص قطاع البناء والتشييد أكثر من نصفها أى حوالى أربعة مليارات من الجنيهات كل سنه .

فإذا نظرنا إلى « قبة الحسين » كعينة مما يحدث فى هذا القطاع الخطير « البناء والتشييد » ودون الدخول فى تفاصيل وتعقيدات هندسية نجد أن صاحب المشروع وهى اللجنه القائمة على اصلاح الاثر لها هدف محدد هو اصلاح « قبة الحسين » لتعود كأثر تاريخى الى سابق عهد هذا الاثر دون زيادة أو نقص .. دون فلسفه أو اجتهاد ... وهذا ما يسمى فى عالم العمارة « احياء الاثر » ....

وانه أمكن لصاحب المشروع تحقيق هذا الهدف بتكاليف قدرها حوالى ٤٦٠ الف جنيه بعد أن

تمسك بحقه فى مناقشه التكاليف التى كانت ستفرض عليه .

وان التكاليف التى كانت ستفرض عليه كانت اولا ١٫٧٥٠٠٠٠ جنيه ثم نزلت بقدرة قادر الى ١٫٠٨٨٠٠٠ جنيه ولكن صاحب المشروع رفض الرقم الأول ثم رفض الرقم الثانى ثم حقق أهدافه على أكمل وجه برقم يكاد يكون ٢٥٪ فقط من الرقم الأول .. وهو ما يبرز خللا رهيبا فى تسعيرة « البناء » الا تدعو هذه الحقائق للتأمل ... بل التعمق فى ما يجرى فى قطاع « البناء والتشييد » بشكل عام ...

والا تدعو هذه الحقائق .. لنتخيل كم مليونا أو مليارا من المليارات الأربعة التى تنفق كل عام فى استثمارات التشييد والبناء ... يمكن توفيرها ... واعفاء عجز ميزانية مصر منها ... اذا ادركنا الهدف من أقصر الطرق ... وهو طريق يكون دائما أكثرها استقامه .....

ألا يدق كل هذا ناقوسا عنيفا فى آذان أصحاب القرار ...

الا تدعو هذه الحقائق لفتح باب الأمل .. للخروج من الضائقة الاقتصادية التى نعيشها اذا ادركنا أين وكيف ننفق المال العام والخاص .. فى كل مشروع عام أو خاص ...

أدعو الله لمصر .... فهى تستحق الدعاء ...

مهندس معمارى

على نور الدين نصار

تحريراً فى ١٩ يوليو ١٩٨٦

موجـــة الديـــن

الأحداث تجرى

والمال يجرى

والناس ينظرون ويفهمون ويحارون ... ولا يتكلمون وكأن صمتهم يطرح السؤال : من الذى يعلق الجرس فى رقبة القط ؟

ولم يكن قطا الذى يتحكم فى بلدهم .

كان ديناصورا ... اخطبوطا

ويطبق الصمت أكثر

فيستشرى فى سعادة وبلهنية .

يمكنّ له الاعلان ، والاعلام ، والسلطان تمكينا

ولكن الله أكبر

يملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته

إنها نهاية الطغيان فى صوره كلها ...

طغيان السلطة الذى يعمى الأبصار ،

وطغيان المال الذى يعمى القلوب .. ولاحق بهما بالحتم والضرورة عمى البصائر .

وهنا تضيع نفائس كثيرة لأن كل شىء ضاع .. وسط هذا الجو الخانق والعاصف اتجهت السنارة إلى قبة الإمام الحسين لا حبا وكرامة كسائر المسلمين ولكنه تخديم لها فى مآرب أخرى .

وليس كموجة الدين سلاحا وتغطية جماهيرية إنها عند البسطاء الطيبين تغسل بحرا من الآثام ... والحقيقة أن الآثام لا تهم الطغاة ... المهم أن موجة الدين ظهرها من القوة بحيث يحمل أثقالا وأوزارا وأوضارا تنوء بها الجبال وصبر الأنام .

وبدأت القصة ككل قصة فى الخفاء أو فى زحمة الأحداث ... والناس مكروبون لكل منهم شأن يعنيه ويلهيه .

كان العام ١٩٧٧

وشروخ تظهر فى قبة الإمام الحسين .

شروخ أصلح المهندسون المصريون أشباها لها بل أكثر خطرا .. المهندسون المصريون الذين اضطلعوا مرات بإصلاح قبة الصخرة وهى أضخم حجما .

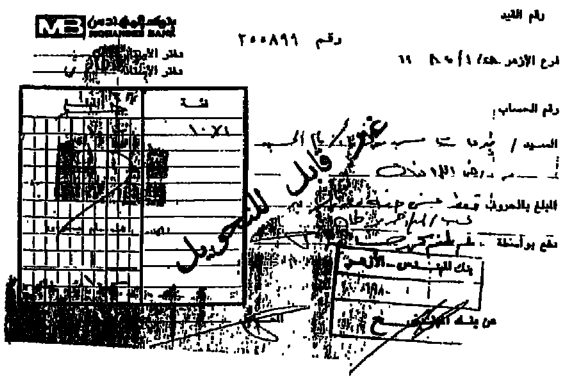
ولم يتم شىء من سنة ١٩٧٧ الى ١٩٨٣ بل انصرفت الأنظار عن القبة إلى توسيع مصطنع للحائط الغربى للمسجد أربعة أمتار بعرض الرصيف ، يقوم على تبرع شخصى من أحد المواطنين ،

مهما حسنت النية فيه ، فهو بدائى لا يليق بالأثر ، فما بالنا اذا كان الأثر دينيا ، وكان الأثر الدينى مقام الامام الحسين ؟ .

واستعان المواطن بشركة روثمان السويدية واذا بالمقاولين العرب يدلون بدلوهم فيأمر كبيرهم بالسقالات تنصب داخل مقام الحسين وحول المقصورة فى محاولة اقتناص مشروع ترميم القبة ولكن بالطريقة العثمانية أى هدم وبناء جديد ومقايسة ــ وهى غير المناقصة ــ لا ضوابط مع تمطيط مقصود فى الوقت الذى تدور فيه أموال الغير دورات وترتفع المقايسة أضعافا بلا رقيب أو حسيب .

ولما كانت العملية فى هذه المرة تتعلق بمقام الامام الحسين فقد وجدها المعلم فرصة لجمع التبرعات التى توفر لها مليون جنيه كما قال فى اجتماع ٢٨ يونية سنة ١٩٨٣ .

وقد تحققت من هذا عندما عارضت اسلوب الهدم والتخريب سنة ١٩٨٤ واستطعت فى ١/١٨ سنة ١٩٨٥ الحصول على ايصال من بنك المهندس يحمل ر قم ٢٥٥٨٩٩ ومسجل على الايصال (تبرعات مسجد مولانا الامام الحسين) .



والمعلم تخصصه كما يقول ويقرر فى كتابه (تجربتى) أى تجربته من خلال السجل التجارى : (مقاولات المعمار ورصف الطرق وحفر ترع) ولكنه يتكلم اليوم فى التاريخ والآثار ويفتى بأن قبة الحسين ليست أثرا حتى بعد اعلان الاثريين ، حرمتها وأثريتها .!! ويفتى المعلم بأن القبة لا تستحق البقاء وهو هادمها ووراءه كورس يردد ما يقول بحكم المصلحة المشتركة والنفاق الوظيفى .

وعن التكاليف يقول المعلم فى اجتماع يونيه سنة ١٩٨٣ أن التكاليف من ٢ ــ ٤ ملايين ! وأن المدة من سنتين الى ثلاث سنوات !! .

المسألة مفتوحة يعمل ما يشاء بلا حدود !! أو تحديد لأنه يمثل سيطرة رأس المال على الحكم ... كان يأخذ مشروعات الدولة بالمقايسة والتكليف لا المناقصة ويأخذ من مالها ما يشاء

وستأتى تفاصيل مقايسة قبة الامام الحسين مثالا صارخا ثم يفسح لنفسه فى الوقت ما يشاء ليستغل الأموال المسحوبة فى أعماله الأخرى « سوق » .

ومن وسائل الاستغلال خلق شركات خاصة مثل شركة (ايكون) التى تحمل اسم ابنه وآخرين .. هذه الشركة تورد له خامات يحسبها على المشروعات الحكومية بأرقام مضاعفة أضعافا .. والاسم الظاهر أن (المقاولون العرب) قطاع عام .

والمقاول حين يتأخر أعواما فى التسليم ، يضاعف الأسعار الواردة فى المقايسة وهى مضعفة أضعافا من قبل وكأن التأخير فضل يحسب له لا تقصير يحسب عليه ويحاسب عليه ثم يوهم الدولة بعد هذا أنها مدينونة وأنه دائنها وبهذا يأخذ مقايسات جديدة ومضاعفات جديدة ...

وتدور العجلة من جديد ...

كان فى عهد صهره ، **يتدخل فى تعيين الوزراء ويشير بعزلهم** فيعزلون لأن المصلحة مشتركة .

كان يسيطر على التعيين فى جهاز الدولة الممثل فى الوزارات والمصالح الحكومية . أليس يعين الوزراء أنفسهم ؟! .

كان يسيطر على الصحافة بالإعلان وبالترشيح وبالتعيين .. وكان يسيطر على كافة المواقع الحساسة بتعيين الأولاد والبنات والأقارب بمرتبات بلا عمل امعانا فى التتبيع والتطويع ...

ولكن ليست هذه هى القضية . القضية هنا هى الآثار وما أشرت إليه سبب من أسباب التسلل إليها والولوغ فيها دون تخصص أو علم وفرض أنفسهم عليها وتحويلها إلى عملية بناء وهدم (بالقوة) وهذا اللفظ فى مكانه الصحيح لأن مهندس المقاولين العرب حين جاءته مذكرة مندوب الآثار بالحسين ، بوقف الهدم كتب عليها :

علم وجارى اتمام الهدم !!

وكان ذلك فى ١/٢٠ سنة ١٩٨٥
وهنا لا أجد لفظا للوصف .

والمعلم يستعمل (القوة) فى كل شىء حتى فى أبعد الأشياء عن القوة ... مثلا :

المتخصصون يقولون إن مقام الحسين منارته ومشهده وقبته والباب الأخضر آثار ولكن المعلم بعد اللجنة الدائمة للآثار ، وبعد اللجنة العلمية التى شكلتها الحكومة وبعد أن أوضح الدكتور أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار كما جاء فى التقرير[1] .

(١) تقرير اللجنة الفنية المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ عن (أعمال ترميم مسجد الامام الحسين) .

العناصر الاثرية الثابتة فى المسجد والتى سجلتها لجنة حفظ الآثار العربية فى قرارها (٤٤) فى الكراسة (٥) لأعمال التسجيل العلمى لعامى ١٨٨٧ ـــ ١٨٨٨ م (كل من المنارة التى ترجع إلى العصر الفاطمى وإضافات ايوبية وعثمانية ـــ والمشهد الحسينى) والمشهد يعنى مبنى قد دفن به شهيد ويشكل كل العناصر المكونة له من جدران ومنطقة انتقال وطاقية وكل هذه العناصر يطلق عليها القبة أو الضريح . وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف باسم الباب الأخضر وهو جزء من الجدار الجنوبى الشرقى للمشهد أو القبة . وكانت آخر اضافة اثرية هى الزخارف والكتابات القرآنية التى قام بها الأمير عبد الرحمن كتخدا عام ١٧٦٢ على الجدران الداخلية للمشهد أو القبة وهى طبقا لذلك خاضعة ومشمولة بقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة الأولى والمادة الرابعة من الباب الأول) .

بعد هذا كله يهمس المعلم فى اذن رئيس الدولة أثناء وضع حجر الأساس للأوبرا **بأن القبة ليست أثرية !!** وأن خمسمائة ـــ أتراه عدهم ـــ تقدموا إليه يستحثون ويتوسلون أن تتم همته العمل أى (الهدم والبناء) !

فهرس
الآثار الإسلامية
بمدينة القاهرة

الوقائع المصرية العدد ١١٥ بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
العناصر المسجلة أثر فى مسجد الإمام الحسين

فى العصر الفاطمى
(٣٥٨/٥٦٧ هـ ـــ ٩٦٩/١١٧١ م)

رقم الأثر	اسم الأثر	التاريخ		الخريطة	
		هجرى	ميلادى	رقم	الموقع
٢٨	باب المشهد الحسينى (باب الأخضر)	٥٤٩	١١٥٤	١	٤ ح
٢٨	**فى العصر الأيوبى (٥٦٧/٦٤٨ هـ ـــ ١١٧١/ ١٢٥٠ م)** منارة المشهد الحسينى	٦٣٤	١٢٣٦	١	٤ ح

ولكن رئيس الدولة لم يقل أكثر من أن الموضوع مكلف بالبت فيه رئيس الحكومة ..

وكان فى هذا بلاغ

وكان فى هذا ......

إن ألف باء المحافظة على الآثار أن يكون الدخول إليها محدود العدد . إن تنفس المشاهدين محسوب ولكن المعلم كان يصر فيما يصر ، على توسيع الضريح بحيث يسع ثلاثين زائرا زيادة عن طاقته الأولى !!

وما وجه العبقرية فى هذا ؟

هل مثلا نأتى فى كل عام ونهدم الجدران لتوسيع جديد يسع ثلاثين زائرا جديدا ؟

لقد قدم أو قدمت شركته ، فالمقاولون العرب قطاع عام اسما ولكنها قطاع عثمانى ... هذه الشركة قدمت فى نوفمبر ١٩٨٤ طلبا إلى هيئة الآثار (بأنه يستحيل تنفيذ الأعمال إلا بإزالة الجدران واستبدالها بحوائط خراسانية بسمك ٦٠ سم وهذا سيعطى **فرصة للتوسعة** مترا ! أو ١٫٢٠ متر داخل الضريح ولإمكان عمل الحوائط الخراسانية **يلزم فك الباب الأخضر والمنارة** !)(١) .

وكان رد هيئة الآثار :

(هذا الحل لا يمكن قبوله بسبب استبدال الجدران الأثرية بجدران أخرى مختلفة مما سيغير من معالم الأثر مع قبول خسائر كبيرة فى حالة فك المنارة والباب الأخضر .) .

وتم رفض هذا بمحضر رسمى بتاريخ ١٢/٣ سنة ١٩٨٤

وقبل الرفض كانت هناك لجنة فرعية برئاسة الدكتور كمال الدين سامح وقامت بإعداد تقرير فنى موضحا به ضرورة الإبقاء على الحوائط الأثرية بابعادها الاصلية واقتراح عمل ميدة فوق الأساس واقامة أعمدة خرسانية أعلاها .

عاد المقاولون العرب وفجروا موضوع الهدم والتوسيع فى اجتماع اللجنة الدائمة الذى انعقد فى ٨٥/١/٢١ فرفضته بالاجماع وكان المقاولون العرب قد بدأوا الهدم فعلا يوم ٨٥/١/٢٠ دون اخطار الآثار أو الأوقاف استنادا الى اجتماع دبره السيد المعلم عثمان أحمد عثمان فى مسجد الامام الحسين صحب فيه وزير الثقافة ووزير الأوقاف .

---

(١) أكد عالم الآثار الإسلامية الأستاذ كريزويل أثرية المشهد الحسينى بأكمله بعد أن قام بالكشف على المشهد من الناحية المعمارية مؤكداً ماجاء فى تاريخ الجبرتى عن هذا الموضوع وكذلك الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك وهى جميعها مضمون قرار التسجيل الصادر عن لجنة حفظ التراث العربى فى كراسته رقم (٥) تقرير (٤٤) لعامى ١٨٨٧ ــ ١٨٨٨ كما سبق .

ولنبدأ القصة من البداية .

أعلن السيد المهندس عثمان أحمد عثمان بوصفه نقيبا للمهندسين تبرع النقابة بإصلاح شروخ القبة ثم أخطر وزير الأوقاف فى ٤/٣٠ سنة ١٩٨٤ بخطاب يسجل تطوع النقابة كما أرسل خطابا مماثلا إلى رئيس الوزراء فى ذلك الحين .

نقابة المهندسين

مكتب النقيب

فضيلة الشيخ ابراهيم الدسوقى

وزير الأوقاف

تحية طيبة .. وبعد ،

أرجو الاحاطة بأن نقابة المهندسين بعد احاطتها بوجود شروخ فى حوائط وقبة ضريح مسجد الامام الحسين رضى الله عنه بادرت بتشكيل لجنة من المتخصصين من أعضائها ومن المختصين فى هيئة الآثار بغرض تحديد أسباب هذه الشروخ وكيفية علاجها .

وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات خلال الشهر الماضى وانتهت الى ضرورة اجراء جسات ونزع بعض التكسيات الرخامية الموجودة داخل حجرة المقصورة ، الأمر المسجل فى المحضرين المرفقين .

واود أن احيطكم علما بأن نقابة المهندسين وهى تتطلع للقيام بهذا العمل ، ستتولى تنفيذ الاصلاحات اللازمة بالجهود الذاتية دون أن تطلب من الوزارة أية أعباء مالية ، وارجو أن يشارك مسئولوا الادارة الهندسية فى الوزارة فى متابعة هذه الخطوات .

ونسأل الله التوفيق - وهو ولى كل توفيق .

مع شكرى وتقديرى

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

مهندس / عثمان أحمد عثمان

نقيب المهندسين

وهنا أرسلت وزارة الأوقاف خطاب شكر الى النقابة بتاريخ ٨٣/٦/٤ أكدت فيه نقطة الجهود الذاتية .

محضر اجتماع خــاص
بمسجــد الامام الحسين ومسجد السيده زينــب

أنه فى يوم الاحد الموافق ١٩٨٣/٦/١١ قام السيد المهندس / عضــو مجلس الاداره العامه للاستشارات الهندسيه وقطاع الكبارى والاساسات برئاسه الاجتمــاع بمكتبه وحضور السادة الاتى أسماؤهـــم :

السيد المهندس /	أحمد أميـــن	مدير فرع مدينه نصـــر
" "	/ علـى طبالــه	مدير المكتب الفنـــى
" "	/ عبد الله العربـى	مدير التصميمات الانشائيـه
" "	/ محمد كابـــش	اداره المتابعـــــه

وقـــد تم الاتفاق على التالـــى :

أولا : مسجد سيدنــا الحسيـــن

تقـــرر الاتـــى :

		مليم	جنيـــه
١	تكلفه أعمال الهدم والازالـه	ـــ	٢٠٠٠٠٠
٢	اعمال الحفر والردم وخرسانه عاديه ومسلحه للاساســات	ـــ	٣٠٠٠٠٠
٣	اعمال خرسانه مسلحه للقبــــه	ـــ	٢٠٠٠٠٠
٤	اعمال خرسانه مسلحه للمقرص وباقى منطقه الضريــح	ـــ	٢٠٠٠٠٠
٥	المحـــــراب	ـــ	٤٠٠٠٠
٦	رخـــام ارضيــه	ـــ	٦٠٠٠٠
٧	اعمال بياض وزخارف وحليات	ـــ	٢٠٠٠٠٠
٨	اعمال ابحاث التربه والتصميم والاشراف على التنفيـــذ والدراسات اللازمـــه .	ـــ	١٥٠٠٠٠
٩	هذا وبالاضافه الى نقل خط المجارى والمياه تحت سرب المياه مع عمل غرف التفتيش اللازمه بسعر تقديرى .	ـــ	٢٠٠٠٠٠

فإذا بالرد يأتي على ورق المقاولين العرب بتاريخ ٨٣/٩/١١ وبه مقايسة تقديرية بمبلغ مليون وسبعمائة وخمسين ألف جنيه !!

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

السيد المهندس / عثمان احمد عثمان
نقيب المهندسين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد

تلقينا بوافر الشكر والتقدير كتاب سيادتكم بموافقتكم على قيام نقابة المهندسين بتشكيل لجنة لدراسة وترميم ضوابط الاصلاحات اللازمة والقبة بالجهود الذاتية .

ونهنى الى سيادتكم أن الوزارة توافق على ذلك وعلى مشاركة الادارة الهندسية فى الوزارة فى متابعة هذه الاعمال وهى مبادرة كريمة ندعو الله سبحانه وتعالى أن يكرمكم بها ، كما انهى الى سيادتكم موافقة الوزارة على قيام نقابة المهندسين ومشاركة الادارة الهندسية بالوزارة بالاعمال اللازمة لانهاء تلك العملية والخروج بها الى حيز الوجود بالجهود الذاتية على أن يكون ممثل الوزارة فى اللجنة التى اقترحتموها والخاصة بهذا الموضوع هو المهندس اسماعيل مرعى الذى سيقوم بتقديم تقاريره التى متابع اعمال اللجنة الى الوزارة .

وانتهز هذه المناسبة لابعث اليكم بصادق تحياتى مع خالص الدعاء بأن يجزيكم الله خير الجزاء انتم واخوانكم على هذه المساهمة الكريمة ، ونرجو أن يكون ذلك فى ميزاننا جميعا ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تحريرا فى ١٩٨٣/٦/٤م

نفيسة :

وزير الدولة للاوقاف
ابراهيم الدسوقى
" ابراهيم الدسوقى مرعى "

١٠ — احتياطيات لاعمال غير منظوره قد تنشأ اثناء التشييـــد .　　　　　— ر ١٠٠٠٠٠

اجمالــى المبالغ المطلوب اعتمادهـا　　　　　— ر ١٧٥٠٠٠٠

(فقط مليون وسبعمائه وخمسون الف جنيهاً) على ان تكون مده الدراسه والتنفيـذ ٢٤ شهـــرا ابتداء من الاعتمـــاد .

وقد نبهــه السيد المهندس / عضو مجلس الاداره بأن يقوم المهندس / تلمسى خيرى بعمل رفع مساحى لمنطقه الضريح ومدخل الحريم موضحاً الارتفاعات لكل جزء وكذ لـــك قطر القبه وارتفاعهـــا .

ثانيا : مسجـــد السيده زينـــب

طلب السيد المهندس / عضو مجلس الاداره العمل على الاتى :

١ — اصلاح مواسير المياه والمجارى أولا لمنع تسرب اى مياه تحت الارضيات مستقبلا .
٢ — " الارضيـــــات .

وقـــد قررسيادتـــه عمل اجتماع اخر بعد العيد مباشره .

اداره المتابعـــه

مهندس/
محمد حسن ثابـــت

لم تملك وزارة الأوقاف إلا أن ترفع مذكرة إلى رئيس الوزراء (د . فؤاد محيى الدين) وقتئذ جاء فيها :

(ترى الادارة الهندسية أن المقايسة أعدت قبل الانتهاء من دراسة المشروع واعداد الرسومات والمواصفات وان التكاليف مبالغ فيها اذا ما قورنت بتكاليف توسعة وتجديد مسجد وضريح سيدى ابراهيم الدسوقى وتوسعة وتجديد مسجد وضريح سيدى أحمد البدوى والتى تصل التكاليف فى كل منهما إلى نحو المليون جنيه هذا فضلا عن التفاوت بين مسطح كل من المسجدين وبين مسطح الضريح الذي أبعاده من الداخل ١٤,٠٠ م × ١١,٠٠ متر ومسطحه ١٥٤,٠٠ م^{٢} .

وهنا أشر رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيي الدين بوجوب :

١ ــ (التأكد من دقة التكاليف)

٢ ــ (رأى الآثار دائما) ــ ودائما هنا معناها الاعتبار الأول .

٣ ــ (الالتزام بالقانون)

مذكـــــرة

للعرض على فضيلة الاستاذ الشيخ وزير الدولة للأوقـــاف

أتشرف بالاحاطة :

ــ ايماء لمذكرة سيادتكم رقم ٢٢٠ المؤرخة ٢٣/١٠/١٩٨٣ بخصوص ترميم وتجديد قبة وضريح مولانا الامام الحسين رضى الله عنه ، واقتراح الوزارة الانتظار حتى تتقدم نقابة المهندسين بالمشروع وتكاليفه التقديرية معتمدا من الجهات المختصة حتى يمكـــن البدء فى التنفيذ .

ــ أرجو التفضل بالاحاطة أنه تأشر من السيد الدكتور رئيس الـــوزراء " أرى دائما :

١ــ التأكد من دقــة التكاليف .

٢ــ سرعة الاجراء حرصا على هذا الأثر الهام .

٣ــ راى الآثار دائما .

٤ــ الالتزام بالقانون .

٥ــ عرض مايتم .

٦ــ بحث التمويل معنا . "

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

مدير المكتب

(محمد مهدى ...)

أكتوبر ١٩٨٣

وهنا انقص (المقاولون العرب) التكاليف الى مليون وثمانين ألفا وذلك من خلال مقايسة جديدة قدمتها الشركة فى ١٤/٢/٨٤ .

عثمان أحمد عثمان وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

ab Contractors
AHMED OSMAN & Co.

ADDRESS 34, ADLY STREET CAIRO
CABLE | OSMASON
TELEPHONE 49982
TELEX 2339 OSMAN UN CAIRO
2362 OSMAN UN CAIRO
(International - Local)
2333 OSMASON UN CAIRO
(Arab Countries - Local)

الادارة العامه للاستشارات الهندسيه
والخدمات الفنيــــه
ادارة التصميمــات

رقم القيد / ... ٢٠٧ - ١ - ...

القاهرة فى ١٤/٢/١٩٨٤م

السيد الوزير فضيلة الشيــخ / ابراهيم الدسوقــى - وزير الاوقــاف

تحيه طيبه وبعــد :

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم الرسومات المعماريه والانشائيه لعمليه هدم وبنـــ... قبه مقام سيدنا الحسين رضى الله عنــه ومرفق المقايسه الابتدائيه لاجمالى قيمه الاعمــال وقدرها ١٠٨٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثمانيه وثمانون ألفا لاغير) وبيانها كالتــالى :

١)	أعمال الترميم الدقيــق	٣٩٤٢٠٠
٢)	الاعمــال الاعتياديــه	١٧٦٢٦٥
٣)	الاعمــال الكهربائيــه	٦٠٠٠
٤)	الاعمــال الصحيــه	٢٠٠٠٠٠
٥)	اعمال غير منظــوره	٢٥٠٠٠٠
٦)	دراسات فنيه واشــراف	٦١٥٣٥

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاتــه ......

مهندس /
[illegible]
للاستشارات الهندسيه [illegible]
الكهربائى [illegible]

مرفقات : عدد ٢ نسخه من الرسومات والمقايســه .

* ماجدة *
صادر رقم : ____
تاريخ : ____
توقيع : ____

جمهورية مصر العربية
وزارة التعمير

مكتب الوزير

قرار تكليف
رقم [illegible] لسنة ١٩٨٤

وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ اعمال خطة التنمية الاقتصادية
وعلى قرار اللجنة العليا للسياسات بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨١ ببعض الضوابط الخاصة بقرارات التكليف
وعلى كتاب السيد وزير الدولة للاوقاف رقم ١٤ ص ج المؤرخ ١٩٨٤/٢/٢٦ .

قــرر

مادة ١ : تكليف شركة المقاولون العرب بتنفيذ اعمال الترميمات اللازمة بضريح ومسجد مولانا الامام الحسين تحت اشراف هيئة الآثار المصرية .

مادة ٢ : تتم المحاسبة على فئات اسعار الاعمال سالفة الذكر وفقا لما تقرره لجنة تشكل من ممثلى كل من :
- وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى مقررا
- وزارة الدولة للاوقاف
- الشركة المكلفة
ولا تنفذ قراراتها الا بعد اعتماد هاما .

مادة ٣ : على رئيس مجلس ادارة الشركة المكلفة تنفيذ هذا القرار .

صدر بتاريخ ١٩٨٤/٢/١١

وزير التعمير والدولة
للاسكان واستصلاح الاراضى
مهندس/
حسب الله محمد الكفراوى

أسرد الخطوات دون تعليق فقد أوضحته فى حملتى على المشروع والتى سوف أسجلها هنا اثباتا لرفض الانسان المصرى الاعتداء عليه فى حرماته وآثاره وغواليه .. الانسان المصرى المتهم بالسكوت .

بدأت هذه الحملة بمقال فى جريدة الشعب لأن الصحف القومية أى الحكومية ، بعد هضبة الأهرام ، كانت ترفض لى مثل هذه المقالات حتى أننى فى مشروع دفن النفايات الذرية للنمسا فى مصر قاومته بالمحاضرة فى المحافل العلمية والشعبية ثم ألفت كتابا مع الدكتور حامد ربيع يحكى خيوط المأساه التى مهدت لها مجلة أكتوبر بعنوان (مصر تدخل عصر الذرة) فوضعنا للكتاب عنوانا (مصر تدخل عصر النفايات) لم يكن أمامى إلا صحيفة غير حكومية .

كان مقالى الأول فى حماية مشهد الامام الحسين ، فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤ بعنوان :

ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين جاء فيه :

ارفعوا أيديكم عن مقام الإمام الحسين

بدايـــة ..

● بدأ الموضوع حين صلى رئيس الجمهورية فى مسجد الحسين وأعلن رئيس نقابة المهندسين أن النقابة ، ستتبرع باصلاح قبة الحسين ، تشرفا .

● أرسلت وزارة الأوقاف خطاب شكر الى النقابة .

● رد على الخطاب « المقاولون العرب » !

كيف يحدث هذا ؟ هل النقابة هى « المقاولون العرب » ؟ وهما شيئان منفصلان أو هكذا يتحتم أن يكونا ؟

هل المسألة تسلل أم اقحام أو اقتحام ؟

● بدأت حملة تبرعات من الشعب وكأن التبرع المزعوم ، تبرع من جيب الشعب !!

● أوقف الدكتور فؤاد محيى الدين هذه الحملة .. فما كان ينبغى أن ننفق عشرات الملايين على العروض العسكرية السنوية ثم نسأل الناس إلحافا لاصلاح شرخ فى قبة الحسين . لعله فطن الى هذا تحسبا أو تحسسا .

• هنا ارسل « المقاولون العرب » مقايسة فى سبتمبر سنة ١٩٨٣ بلغت مليونين الا ربعا ١٫٧٥٠٫٠٠٠

• اعترضت وزارة الأوقاف على الرقم فنزل الى مليون وثمانية وثمانين الفا . وهنا برح الخفاء .

بأهل البيت تشرف مصر الاسلامية .

وبعترة أهل البيت شهيد كربلاء الامام الحسين ، يعلو قدر مصر الاسلامية درجات .

حين كتبت كتابى عن مصر قلت فى مجال الفخر بها وعز الانتماء اليها ، بعد أن عرضت لما حدث للحسين فى كربلاء :

ترى لو احتمى الحسين بمصر هل كان يلحقه حيف ، أو يعلوه سيف ؟

ولم أكن أدرى أن شركة « المقاولون العرب تضمر الشر لمشهد الامام الحسين وهو المشهد الذى وقف امامه ، متأدبا ، ابن جبير ، فى رحلته ، فدبرت لهدم قبته وهى مسجلة ، متعلله بشرخ بها ! وقد أجمع المختصون من رجال الآثار أن القبة سليمة وأن الشرخ يرم فحسب . وبمعرفة الآثار .

ان (قبة الصخرة) التى بنيت سنة ٧٢ هـ أى فى القرن الأول الهجرى ونحن فى القرن الخامس عشر ، خشبية أيضا . يقول كتاب المؤتمر الثانى للآثار فى البلاد العربية سنة ١٩٥٧ ـــ بحث الاستاذ محمد عباس بدر كبير مهندسى الآثار الاسلامية وقتئذ ـــ أن (قطرها يبلغ ٢٠٫٥٥ متر وارتفاعها عن سطح الأرض ٣٥ مترا بخلاف ارتفاع الهلال وقدره (٤٫٥٠)

هذه القبة كيف اصلحها الاثرى المصرى حسن عبد الوهاب فى النصف الأول لا الثانى من القرن العشرين ؟ وقد سبق اصلاح قبة الصخرة سنة ٢١٦ هـ ، ٤١٣ هـ ، ٥٨٦ هـ ، ٧١٨ هـ ، ٩٤٥ هـ ، ١٢٩١ هـ ، ويقول كتاب (مساجد القاهرة) ان الأمير عبد الرحمن كتخدا (جدد المشهد والقبة المقامة على الضريح سنة ١٧٦١ م وقد حليت هذه القبة من الداخل بالنقوش الملونة التى يتخللها التذهيب وكسى محرابها والجزء الاسفل من جدرانها بوزره من الرخام الملون) ـــ هذا حين قال أحدهم عن النقوش « ورق حائط » !! وهكذا ينظرون الى الأثر ويتعاملون معه .

لقد أصلحت هيئة الأثار قبة مسجد محمد على بالقلعة بل استبدلت الخامة الاصلية ، بالخرسانة أى أنها اليوم ، قبة خرسانية وكذلك أصلحت هيئة الأثار قبة السيد البدوى وغدت قبة خرسانية بعد أن استخلصتها من الاخطبوط .

تم هذا كله دون زرع أعمدة فى الجدران الحاملة وحفر الأرض بعمق ثمانية أمتار لزوم الأعمدة المزروعة وغير هذا من أعمال المقاولات .

لقد تحايلوا على عقد اجتماع فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ثم اجتماع تال متوال فى ٢٦ ديسمبر سنة ٨٣ وانتزعوا باسلوب سلطوى (موافقة) على هدم قبة الحسين . وغطى الغرض الأصلى بشعار اعادة بنائها كالغطاء الذهبى على الناب ، والغشاء الوردى على المخلب . وما استهدفوا الا صفقة تفيض بها الجيوب الطافحة بالمال أكثر وأكثر .. هل من مزيد .. وفى الوقت نفسه تخرج المانشيتات فى مظاهرة خطية تزف البشرى الى الشعب المصرى ايوب المبتلى ، ان افضالهم شملت مشهد الامام الحسين بعد الأمن الغذائى والأمن الاسكانى الذى كان وبالا على الاسكان فى مصر .

وطبعا سيفوت مهرجان المانشيتات ان يذكر كم تقاضوا ثمن التخريب الذى يلبسونه ثوب التعمير الحضارى .

لقد خرج احد رجال الآثار من اجتماع ٢٥ ديسمبر سنة ٨٣ ليبكى فى الردهة ، وحده قائلا :

وداعا قبة الحسين ... وداعا قبة سبط رسول الله .

والرجل الذى بكى هو الخبير الاثرى الذى استدعاه مسئول كبير فى الشركة وطلب اليه ان يؤيد هدم القبة !! بل يقنع رؤساءه فى هيئة الآثار بهدمها !! ولما ذهل رجل الآثار من هبوط الطالب والمطلوب قال المسئول الهمام (فيها لقمة كويسه) ورفض .

وسرعان ما هدمت قبة الحسين .

ارأيتم الأسباب التى تهدم من أجلها اعمارنا والأثر أعمار من بنوه ورفعوه الى ذرى القمة ــ وتهدم من أجلها قبة الحسين ؟ واحلال قبة خرسانية يجعلونها ذريعة الى زرع أعمدة فى الجدران الحاملة للقبة والتى يزيد سمكها عن متر وهم الذين يقول مهندسوهم أن القبة القديمة سمكها ٩٠ سم تسعين سنتميترا وأن القبة الخرسانية سمكها ١٥ سنتميترا خمسة عشر سنتميترا ــ ففيم زرع الأعمدة ؟ والحفر وهنا يقولون هم أنفسهم ان (المقاولة) ستؤدى الى هدم المئذنة !! ومرة يقولون أن المئذنة بها ميل علما بأن الميل سببه ان الانشاء تم على فترات تاريخية مختلفة فهو كما يقول مهندسو هيئة الآثار تحرك فى التركيب .. ان برج (بيزا) مائل ولم يقل أحد بهدمه يا سادة .

على أن المئذنة عاشت بهذا الميل دون أن يصيبها شرخ واحد وهى التى انشئت سنة ٦٣٤ هـ .

يقول كتاب (المآذن المصرية) للدكتور محمد عبد العزيز سالم :

(ويتميز الجزء الأصلى من المئذنة بجوفاته المقرنصة الثلاثة التى تشغلها ثلاث حشوات مطولة تزخر بحشد من الزخارف النباتية المحفورة فى الجص من الطابع الاندلسى الذى نراه فى قصر الجعفرية بسرقسطه ، وفى المسجد الجامع بتلمسان . ويعلو كل حشوة طاقة معقودة مقرنصة ، وتشغل الفراغين الواقعين بينهما قوقعتان مقرنصتان) . ص ٢٤

وينص محضر اجتماع لجنة قبة المشهد الحسينى المنعقد ٨٣/١٢/٢٦ فى البند السادس على (اتخاذ الاجراءات المناسبة أثناء الترميم بضمان التوازن الانشائى للباب الأخضر والمنارة الأثرية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بذلك) .

بل تنص مقايسة الشركة على أن يراعى عدم المساس بالباب الأخضر والمنارة الأثرية والأجزاء التى يتم ترميمها تحت اشراف هيئة الآثار . فماذا حدث ؟ .

ذهبت عضوا فى لجنة معاينة القبة يوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر سنة ٨٤ وصعدت سقالة ارتفاعها تسعة أمتار فكدت أجن حين وجدت الازار الخشبى ويقع تحت (الدمسة) والمكتوب عليه الآيات القرآنية المذهبه ، قد تهشم فى عملية الهدم وأصبح حطاما .

ان الآيات القرآنية ذات الكتابة الأثرية ، هى الآن فتات ونثارات ملقاه وسط التراب !!

هكذا تتعامل الشركة مع قبة الحسين .

وينص محضر اجتماع ٨٣/١٢/٢٦ على أن القبة (تمثل قيمة اثرية وتاريخية ودينية . وكذلك الوزرات الرخامية والآيات القرآنية من الداخل على أن تسجل تسجيلا علميا بالرسم والصور الملونة قبل نزعها مع مراعاة الأسلوب العلمى فى النزع والتركيب وتخصيص مجموعة ترميمية من هيئة الآثار لاعادة تسجيل النقوش واعادتها مع الحفاظ على الأصل الخشبى للقبة بعد ترميمه واعادة تركيب الأخشاب بمعرفة الشركة ومرممى الهيئة مع الحفاظ على الشكل الخارجى للقبة بالنسبة للارتفاعات والمناسيب الحالية التى عليها) .

واسجل لهيئة الآثار انها راعت هذه فيما يتعلق باخشاب القبة ونقوشها والنوافذ الجصية التابعة للقبة .

ما يحزننى الآن الازار والآيات المذهبة التى غدت هشيما مما ينبىء بغيبة الرؤية الاثرية والرؤية الحضارية عند هؤلاء .

ومن العجيب أن يحضر اللجنة الدائمة للآثار من الشركة ، سكرتير خاص خريج تجارة ماهذا السكرتير الخاص وللآثار الا أن يكون الموضوع فى حقيقته صفقة وهنا نفهم مبرر تواجده بيننا .

ثم تقول الشركة بالتوسعة تحت القبة .. أى التوسعة على انفسهم بزيادة الملايين فتزيد بدورها المكافآت والاكراميات الموسمية واناقشهم فى اللجنة ماذا تعنى التوسعة المزعومة ؟ فيقولون خمسين مترا مربعا !!

فاقول من جديد : وماذا تعنى خمسون مترا مربعا ؟ ومن صاحب المصلحة فى زيادة عدد الزائرين ؟ نريد أن (نعرف) .

ثم يقولون فى محاولة ايهام : التوسعة أيضا لاقامة فاصل بين الزوار من النساء والرجال حسب الشرع الاسلامى .

وأقول أين كان الشرع الاسلامى عند اقامة الكبارى التى تكشف حرمات البيوت حتى وضع البعض ساترا عبارة عن خيمة ؟ .

ان الاسلام أباح للمرأة ان تشهد الصلاة وأن تجادل الرسول نفسه وأن تبايعه وأن تتصرف فى مالها بل اتاح لها بعض الائمة ولاية القضاء فهل الشركة أكثر حرصا على الاسلام من الامام ابى حنيفة والإمام ابن حزم ؟ .

هل التوسعة تقاس بالتطاول على قبة مباركة يثوى الثرى تحتها رأس الحسين ؟ هل يقاس هذا بتحطيم شريط الآيات القرآنية وامتهان القيمة الأثرية للازار الذهبى ؟

نحن نزيد كل عام مليونا فهل معنى اقرار مبدأ (التوسعة) ان الشركة تقوم بالتوسعة كل عام أى أن قبة الامام الحسين ستغدو موردا ثابتا ومرقى لاكتساب شعبية زائفة فى شعب ذكى يفهم مادق وما خفى .. شعب ثقته غاليه لا يمنحها الا من يستحقها ؟ .

قولوا معى أقصد مع الجبرتى :

يا خفى الالطاف نجنا مما نخاف .

ان الشعب المصرى ، فى ادبه الشعبى ، حين يريد ان يسخر من شىء :

يقول : (يعنى هى المئذنة هتتقلب ولا البحر هيجرى مقبل) .

أى أنه لا يمس وجدانه شىء كالدين والنيل .. ان تنقلب المئذنة أو يغير النيل اتجاهه ويجرى من الشمال الى الجنوب هذا هو الحدث الجلل ... هذا وحده .

حين كنت فى استانبول فى يناير من هذا العام وزرت مساجدها كان جامع السلطان أحمد يرمم ويعاد بهاؤه فلاحظت فى جانب منه ان اللون الأزرق الجديد تختلف درجته قليلا عن الأزرق القديم — اللون فحسب — لا النقوش ولا الطابع — فرد الأتراك بسرعة :

ولهذا رفع المثقفون قضية على الحكومة التركية واوقف العمل انتظارا للحكم .

وحين شاهدت قصر (المابين) وهو يرمم الآن ، رأيت عجبا فى دقة الترميم والمحافظة على الأصل .

يا الله هل تتحرى الحكومة التركية التى خلعت السلطان (العثمانى) الدقة البالغة فى ترميم قصر السلطان عبد الحميد .. وتتعمد شركة بموافقة الحكومة ، هدم قبة الامام الحسين فى مصر قلب

الاسلام كما يسميها ابن خلدون ؟ العظيم .

ثم ثانية الاثافى تزحف الى موافقة جديدة (للتوسعة) ثم ثالثه الاثافى تنذر بهدم المئذنة لزوم الشغل وهى احدى ثلاث مآذن ايوبية فى مصر كلها .

ان مشهد الامام الحسين يجب أن نحافظ عليه كما هو يرمم ولكن لا يمسسه تغيير ولا يمسه تحوير ... واذا اقتضى الأمر ، يكتفى بزيارته على مدار السنة — أى الزيارة الموزعة — ويمنع دخوله فى الموالد التى يتعلل بها السكرتير الموهوب .

ان « برج لندن » تجرى الآن دراسات على تأثير أصوات السيارات المارة فى منطقته وما تحدثه من اهتزازات .

ان « الموناليزا » يحدد عدد المشاهدين الداخلين اليها حتى لا تتأثر اللوحة بالتنفس عند حد معين !!

الى هذا الحد يحافظ المتحضرون على (أشياء) لا ترقى إلى قبة الحسين التى تريد الشركة الشمولية ، تخديمها لدعاية جماهيرية اننا اليوم أمام : قضية .

القضيــــــة

١ — نطالب بالتحقيق فى تهشيم الآيات القرآنية المذهبة بازار القبة .

٢ — رفع أيديهم عن المئذنة والباب الأخضر والجدران الحاملة أن تزرع فيها أعمدة .

٣ — منع الشركات التجارية من ترميم الآثار حتى لا تتوسع فى الهدم والتخريب اصطيادا للبناء والربح .

ان لهيئة الآثار صناعا حرفيين تابعين لها فتستطيع ان تضم اليهم بنائين حرفيين على أنها فى الأعمال الكبيرة تطرح مناقصة أولا ثم تلزم الشركة القائمة بالعمل بتصميم الاثريين فى جهاز هيئة

الآثار وجهاز وزارة الأوقاف وكلاهما به مهندسو آثار . ثم اشراف هؤلاء على العمل جملة وتفصيلا ولهم حق ايقافه عند الانحراف به .. وفيه . أما أن تصمم شركة (الشرخ) على طريقة (هدم الجدار وبنائه سبع مرات للتطهير) حسب القصة الشعبية ، فلا .

هذه هى القضية .

ولا أحسب الرأى العام المصرى أقل حفاظا على مقام الحسين ومشهده من الرأى العام التركى على قصر (العثمانيين) أو جامع السلطان أحمد .

ان على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية (جـ ٤ ص ٨٨) يسمى مشهد الحسين : الحرم المصرى .

من صفوف هذا الشعب قبل أن أكون فى اللجنة الدائمة للآثار ، أقول :

لن يكون شهيد كربلاء ، شهيد مصر ... فمصر تصون مقام أهل البيت لا تضيعهم .

من صفوف هذا الشعب أقول :
ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين .
كان هذا فى نوفمبر سنة ١٩٨٤

وأعقبه مقال ثان فى ١٩٨٥/١/١٥ بعنوان :

(هل مقام الحسين أثر دينى أم صفقة) .

جاء فيه :

هل مقام الحسين أثر دينى تاريخى أم صفقة ؟!

كتبت هذه البرقية الى السيد رئيس الجمهورية بعد الاجتماع التليفزيونى « المعلمى » فى الحسين على صفحات جريدة الشعب .

السيد رئيس الجمهورية :

موضوع قبة الامام الحسين قالت فيه اللجنة الدائمة للآثار ، رأيها وهى الهيئة الوحيدة التى خولها ، وحدها ، القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ هذا الحق . وهى بالطبع شىء آخر مختلف جدا عن المقاولات والمقاولين .. فأن يحضر مدير مكتبك ، بعد هذا ، اجتماعا فى مسجد الحسين ، وموضوع هذا الأثر الدينى والقومى ، الكلمة فيه للعلم والتخصص ، سابقة لا مثيل لها مما يهدم جميع ما نسمعه عن سيادة القانون . والعلم قانون فى مجاله .

إن حضور مدير مكتبك ، ولو كان مهندسا ، هذا الاجتماع الذى دبره المقاولون ، يحمل معنى بعيدا عنك ، ولكنه يستعمل لخدمة مصالح تجارية على حساب تراث هذا البلد الذى يهدد فى أقدس بقعة .

من حق هذا البلد أن يحترم فيه المقاولون ، **رأى اللجنة العلمية** لأنها لا مصلحة لها .. أما أن يكون المقاولون فوق العلم وفوق القانون متسترين بتوسيع المسجد خمسين مترا لا قيمة لها لأن عدد المصلين يزيد آلافا والتوسيع يكون اضافة من الخارج لا هدما من الداخل ، فلا يجوز .

الموضوع ، أساسا ، ترميم القبة ... فالتسلل إلى توسيع « الأعمال » لا المسجد لتبرير المقايسة المقدمة ومقدارها مليونان إلا ربعا ، فلما اعترضت على الرقم ، وزارة الأوقاف ، خفض إلى مليون وثمانية وثمانين ألفا ١٫٠٨٨٫٠٠٠ .

لقد سبق لهيئة الآثار اصلاح قبة مسجد محمد على وقبتى خانقاه فرج بن برقوق وهى الآن تصلح قبة الشافعى وهى قادرة على اصلاح قبة الحسين لولا أن زعموا التبرع باصلاحها للتسلل إلى الاتجار بها ماديا وإعلاميا .

والقول بأن نشر هذا الموضوع سابقا فى صحف المعارضة ، كفر ، قول يدمغ الديمقراطية بل يلغيها خاصة وأن الصحف القومية ليس لها من اسمها نصيب إذ هى فى واقعها حكومية لا تنشر الرأى الآخر .

السيد رئيس الجمهورية

هل هناك مقاول أو أى مواطن فوق الحساب ؟

هل يراد من البلد أن يقول آمين على كل ارادة للمقاولين ؟ باسم مصر أناشدك أن تقرأ مجلة (المجلة) العدد (٢٥٦) الصادر فى ٥ ــ ١١ يناير سنة ١٩٨٥ لتعرف حقيقتهم فى ميزان الناس) .

إلى هنا انتهت البرقية التى طلب إلىّ زملاء فى الهيئة الدائمة للآثار أن انتظر قليلا ولكن الانتظار أصبح محسوبا على مقام الحسين الذى يتهدده ، الهدم ، تحت اسم البناء .

ولهذا أرسل هذه البرقية مفتوحة .

كتبت هذه البرقية بعد الاجتماع الأخير العجيب الذى عقده المهندس عثمان أحمد عثمان فى مسجد الحسين متجاهلا قرار اللجنة الدائمة للآثار وكأن القانون لم يعد من اجازته بل يراد للعلم أيضا أن يلحق به فأصبح العلم ، بهذا الاجتماع الغريب ، فى اجازة .

والهفى على هذا البلد اذا آل مصيره إلى التجار و « الشطار » ، بعد أن كان كعبة للعلم ، ومنارا للدين ، وحمى للإنسان .

الأثر يعالج بالترميم لا يهدم ويبنى من جديد « مقاولة » كالكبارى .. الأثر معناه مئات وآلاف السنين من عمر الأمة فإذا اعتبر « مقاولة » وهدم وبنى من جديد انتفى معنى العراقة .

أبدأ القصة من جديد

حين كتبت مقالى (ارفعوا أيديكم عن مقام الامام الحسين) بعدد الشعب ٢٦١ الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، اتصل بى أحد رجال نقيب المهندسين المهندس عثمان أحمد عثمان وقال : إن (المعلم) كما يدعونه وكما يحب أن يدعونه مستعد لاستقبالك ... فكان جوابى عليه :

إن من يريد مقابلتى ، يأتى إلى بيتى . (فى بيته يؤتى الحكم) .

وهنا اتصل بى تليفونيا المهندس عثمان أحمد عثمان واستهل حديثه بعبارات التقدير . ثم فتح موضوع الحسين ورددت على سمعه ما كتبته فى مقالى فقال فى مرونة رجل الأعمال : كلامك على رأسى وأنا احترم كلمة العلم . وغدا سوف أقوم بزيارتك لأوضح لك موقفى .

وفى اليوم التالى اتصل بى للمرة الثانية المهندس عثمان أحمد عثمان ، تليفونيا وقال إن وعكة ألمت به وسوف يحدد الزيارة بعد أيام .

وكانت مبادرة اعتبرتها من جانبى عودة إلى الحق فإذا بنا نطالع فى الصحف أمر لجنة جمع فيها ، وزير الثقافة ، ومحافظ العاصمة ، ووزير الأوقاف ووكيل الأوقاف ومجموعة المقاولين العرب . واذا بالذى يحترم كلمة العلم يتجاهل تجاهلا تاما قرار العلم ممثلا فى قرار اللجنة الدائمة للآثار التى رفضت التوسيع « والتوسعة » ورفضت الحفر إلى عمق ثمانية أمتار الذى يهدد المئذنة والباب الأخضر حيث تستقر رأس الحسين .

مرة أخرى أقول ان (قبة الصخرة التى بنيت سنة ٧٢ هـ أى فى القرن الأول الهجرى ونحن فى القرن الخامس عشر ، خشبية أيضا وهى أكبر حجما اذ يبلغ قطرها ٥٥ر٢٠ متر وارتفاعها عن سطح الأرض ٣٥ مترا بخلاف ارتفاع الهلال وقدره (٥٠ر٤) .

هذه القبة كيف أصلحها الأثرى المصرى حسن عبد الوهاب فى النصف الأول لا الثانى من القرن العشرين ؟ وقد سبق اصلاح قبة الصخرة سنة ٢١٦ هـ ، ٤١٣ هـ ، ٥٨٦ هـ ، ٧١٨ هـ ، ٩٤٥ هـ ، ١٢٩١ هـ .

حدث هذا كله دون هدم ودون حفر فى باطن الأرض بزعم بناء قبة خرسانية .

لقد بنت هيئة الآثار عدة قباب بالخرسانة دون أن تغير معالم الأثر . وما الغرض الخبىء وراء الاصرار على (التوسيع) خمسين مترا من الداخل ؟ أى زيادة عدد الزوار خمسين أو سبعين وسيظل العدد فى ازدياد حتى لو بلغ التوسيع خمسمائة متر لا خمسين فقط . هل معنى هذا أن كل سنة يقدم المقاولون العرب مقايسة بمليونين (لتوسعة) جديدة ؟ .

إن مسجد قرطبة كان توسيعه ، اضافة من الخارج إليه حتى غدا كما يقول الدكتور حسين مؤنس فى كتابه (رحلة الأندلس) ثلاثة مساجد لا مسجدا واحدا .. مسجد عبد الرحمن الداخل بناه فيما بين سنتى ٧٨٠ ، ٧٨٦ ثم الزيادة التى أضافها إليه عبد الرحمن الأوسط وهى على نمط جامع عبد الرحمن الداخل تماما ، ولكن عجيبة هذا المسجد الكبرى ، ميزته التى جعلته فريدا فى طرازه حقا ، هى الزيادة التى أضافها إليه الحكم المستنصر ثامن أمراء البيت الأموى الأندلسى والثانى من خلفائه وقد تمت بين سنتى ٩٦١ و ٩٦٦ بإشراف علم من أعلام الفكر الأندلسى ، هو القاضى منذر بن سعيد البلوطى .

إنها مسجد جديد كامل . الفن الذى فيه يمثل ذروة من ذروات فنوننا العربية . بين يوم البدء فى هذه الزيادة واليوم الذى أرسى فيه الحجر الأول من المسجد العظيم نحو ١٨٠ سنة ، خطا الفن الأندلسى خلالها خطوات شاسعة إلى الأمام . ولكن مهندسى الحكم المستنصر عرفوا كيف يؤلفون بين القديم والجديد على نحو حفظ على البناء وحدته الفنية الكاملة ، فلا تشعر وأنت تخطو داخل هذا القسم الجديد أنك تعبر من القرن الثامن إلى القرن العاشر الميلاديين .

هذه الزيادة الجديدة أضيفت فى جنوب الجامع ـ أى فى اتجاه نهر الوادى الكبير ـ فى اتجاه زيادة عبد الرحمن الأوسط نفسه .

بهذه الزيادة وصل الجامع الى ضفة النهر . إذا نظرت إلى رسم الجامع وموقعه لاحظت كيف زحف مسجد قرطبه حتى وصل إلى الحد الطبيعى : ضفة النهر .

يقول الدكتور حسين مؤنس : (ثلاثة مساجد بنتها سبعة أجيال على الأقل من المعماريين ، فإن أول حجر وضع فى المسجد كان سنة ٧٨٠ ميلادية ، وآخر حجر وضع فيه كان سنة ١٠٠٠ ميلادية . مائتان وعشرون سنة فى عمل فنى واحد يمتاز أول ما يمتاز بالوحدة والانسجام) ص ٧٥ .

وهكذا نرى التوسيع اضافة إلى البناء الأصلى لا هدما فيه وتغيير معالمه للحفاظ على المقايسة المالية بدلا من الحفاظ على الأثر .

هذا عن الزيادة الهزيلة المزعومة لتبرير المبلغ المرقوم فى المقايسة .. ثم الدعاية فى العالم الاسلامى وما تجلبه من منافع وعقود وهو الأهم والضحية مسجد الحسين وكم من ضحايا أرجىء الآن تفاصيلها ليست الفسطاط آخرها . هذا عن مسجد قرطبة أما مسجد الحسين أو الحرم المصرى كما يسميه على باشا مبارك الذى يقول فى الجزء الرابع من الخطط التوفيقية إن آخر من عمره قبل عمارة الخديوى اسماعيل ، الأمير عبد الرحمن كتخدا فإنه فى سنة خمس وسبعين ومائة وألف أجرى فيه عمارة عظيمة وزاد فى تحسينه ورونقه) .

ويقول :

(وكان المرحوم عباس باشا فى ولايته على ديار مصر قد عزم على توسيعه والزيادة فى تحسينه على عادته من الاعتناء بعمارة مشاهد أهل البيت فاشترى الاملاك التى بجوارها وهدمها وشرع فى البناء فوضع الأساس ثم اخترمته المنية .

ولما أخذ الخديوى اسماعيل بزمام ولاية الديار المصرية سنة ١٢٧٩ أمر بتجديده وتوسيعه وتوسيع رحابه وطرقه .. ففتح بجوار شارع السكة الجديدة حتى وصل الى تلول البرقية وندبنى لعمل رسم للجامع يكون به وافيا بمقصده الحسن فبذلت الهمة فى ذلك وامتحنت الجامع وما حوله من الأماكن وعملت له الرسم اللائق بعظيم شأنه بحيث لو وضع عليه لكان مبرأ من العيوب مع الاتساع العظيم إذ جعلته منفصلا من كل جهة عن المساكن بشوارع وميادين رحيبة .

ويقول عن القبة التى هدمها المقاولون وهشموا الأزار الذهبى بآياته : (وأما القبة فباقية على بنائها القديم وهى كبيرة كروية منقوش باطن أعلاها بالليقة الذهبية وجدرانها من الحجر الجيد النحيت مكسوة بالرخام الملون إلى أكثر من قامتين .. ويعلوها قبة صغيرة من الخشب وبدائر المقصورة والقبة ألواح فيها الخطوط المذهبة من الخط الثلث والكوفى ومنها ما هو لبعض الملوك العثمانية) . ص ٩٠ الخطط التوفيقية جـ ٤ .

هذا كله أتى عليه المقاولون فأصبح هشيما بددا .

ثم الموضوع بدأ بترميم القبة ثم تسلل إلى خرسنة القبة أى قبة خرسانية بدلا من القبة الخشبية ثم تسرب إلى الداخل بدعوى التوسيع أو « التوسعة » .

وإنى لأعجب لعجب المهندس سعد شعبان من نشر موضوع الحسين فى صحف المعارضة وهو يعرف أن الصحف الملاكى لا تنشر الرأى الآخر فأين يذهب الإنسان المصرى عندما يتمزق مما يقع تحت بصره ؟ هل يخرج برأيه الى الصحف غير المصرية لتقوم القيامه كما حدث فى السنين العجاف التى وصفت بالرخاء من باب أسماء الأضداد .

إنى أطلب إلى المهندس سعد شعبان بدوره أن يقرأ مقال المجلة : (سؤال لا يطرحه المصريون ولا يجيبون عليه .. من يتآمر على مبارك ؟) ليعرف كثيرا من الحقائق ولا أظنها خافية عليه لأنها لا تخفى على أحد من المصريين حتى البسطاء الذين تعوضهم فطرتهم الذكية عما ينقصهم بما هم شركاء فى الميراث الحضارى لهذا البلد .

واذا كانت المجلة تجعل جزءا كبيرا من مقالها يدور عن المعلم وأتباعه فإنى أسأل الله ألا ينسحب هذا السؤال على أهل البيت فتطلع المجلات بعنوان : من يتآمر على الحسين ؟

من يتآمر على أهل البيت ؟

ولو عقدوا اجتماعات استهلوها بالبكاء على الصحن المكشوف بعد القبة المهدمة وهم الذين قوضوها وهشموا الازار الذهبى الذى سجلت عليه ، بالذهب ، آيات الكتاب الكريم !

(يسمى ويذبح) .

الاجتماع الذى تباكوا فيه بدموع اخوة يوسف ، إنى أسألهم بدورى : من الذى هدم القبة ؟

من الذى حطم وهشم الازار الذهبى ؟

من الذى يتآمر على هدم الجدران الحاملة من الداخل بحجة التوسيع أو « التوسعة » .

من الذى يتاجر بأهل البيت بعد التجارة بهضبة الأهرام ؟

لقد كان البلد يغلى من أجل هضبة الأهرام حين كان المقاولون يمدون الطرق لمشروع هضبة الأهرام وتقاضوا عنه الملايين ويومها كتبت خطابا للمعلم سجلته عليه فى كتابى (مشروع هضبة الأهرام) ـــ الكتاب نفذ رغم مصادرته ـــ ومما جاء فى الخطاب :

أطلب اليك دراسة المشروع فالمثقفون المصريون وكل الأحرار الشرفاء ، يهيبون بك أن تسحب تعاونك معها ... وأن تنتصر لبلدك بعد أن داس البلدوزر التابع لكم مقبرة أثرية هامه .

إنها مسئولية كل مصرى .. ولكنها مسئوليتك مرتين)

ولم يستمع إلى الصرخة ومضى فى التعاون مع بيترمونك ولو أنه فى حديثه التليفونى معى ، استهله بأنه كان ورائى فى هضبة الأهرام ولم يقل هل كان ورائى بالمرصاد أم بالتأييد المفقود .

وبعد فإذا كان (المقاولون) قد بيتوا أمرا أن يطرقوا الأبواب الخلفية أو الوزارية متخطين اللجنة الدائمة للآثار فإن اللجنة بالإجماع ستعلن على رءوس الأشهاد ما دار ويدور معززا باستقالتها .

القاهرة يناير سنة ١٩٨٥

نأتى الى الناحية الفنية

التزم (المقاولون العرب) فى الاجتماع الذى انعقد بينهم وبين هيئة الآثار فى ٨٣/١٢/٢٦ ، وكذلك فى الخطاب المرفوع إلى وزير الاوقاف فى ٨٤/١٢/١٤ بالالتزام بالابعاد الخاصة بالضريح من الداخل والخارج **والالتزام بالحفاظ على الطابع الأثرى للضريح باعتباره قيمة أثرية وتاريخية فى حد ذاته** .

وفى ٨٤/٣/١١ صدر قرار تكليف رقم ٣٥ لسنة ٨٤ !! من وزارة التعمير للمقاولين العرب بتنفيذ مشروع القبة وتم صرف دفعة مقدمة ربع مليون جنيه مقابل خطاب ضمان !!

على أن التكليف اشترط أن تتم المحاسبة على فئات أسعار الأعمال وفقا لما تقرره لجنة تشكل من ممثلى كل من :

— وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى مقررا

— وزارة الدولة للأوقاف

— الشركة المكلفة

ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتمادها منا (أى وزير التعمير) ولكن المقاول وضع المقايسة غير عابىء .. غير مقدر أن يعترض أحد طريقه ... لقد اعتاد هذا ودرج عليه .

وهنا ترتسم علامة استفهام كبيرة : لماذا التكليف والحكومة اسلوبها فتح باب المناقصة حتى فى أتفه الأشياء ؟!!

اطمأن المقاولون العرب للمخطط الذى رسموه وتسللوا إليه خطوة خطوة واعتبروا الطريق مفتوحا فتقدموا فى نوفمبر سنة ١٩٨٤ برسومات ابتدائية جديدة لإزالة الجدران ، واقامة حوائط خرسانية بقصد التوسيع !! وفك الباب الأخضر والمنارة الأثرية فرفضت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية المشروع فى اجتماعها بجلسة ١٩٨٤/١٢/٣

وفى عنجهية ، اخطر المقاولون العرب ، وزارة الأوقاف وهيئة الآثار ، بالتوقف عن العمل .

وفى ٨٥/١/٧ عقد المقاول اجتماعا حشد له وزير الثقافة عبد الحميد رضوان فى ذلك الحين ووزير الأوقاف الدكتور (الاحمدى أبو النور) لانتزاع موافقة على غرضه أى الهدم والبناء والتوسيع .

ولم يلبث المقاولون العرب أن بدأوا فى هدم الحوائط فى ٨٥/١/٢٠ بعد أن أعدت عدتها وقدمت رسومات ابتدائية إلى وزارة الأوقاف اعتمدت فى ١٩٨٥/١/١٦ .

وهنا اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية فى ١٩٨٥/١/٢١ ورفضت رسومات التوسيع المقدمة من الشركة . وحاول وزير الثقافة عبد الحميد رضوان حمل اللجنة على الموافقة بتدخل سافر منه فرفضت اللجنة تدخله كما رفضت التوسيع من قبل وقدمت استقالتها بعد أن اثبتت مسلكه فى محضر اجتماعها المنعقد ١٩٨٥/١/٢١ فى البند الخامس على هذا الوجه :

(على أثر مكالمة تليفونية من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة للآثار المنعقد ٨٥/٥/٢١ ومحاولة فرض رأى المقاولين العرب على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار لا يسع رئيس هيئة الآثار الا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بعمله فى هذه الظروف) .

كما أبدى جميع أعضاء اللجنة من العاملين بهيئة الآثار عدم قدرتهم على الاستمرار فى العمل فى ظل هذه الظروف .. والموقعون على هذا المحضر مع السادة الأعضاء الخارجين والسيد الدكتور رئيس هيئة الآثار المصرية .

السيد رئيس مجلس الشعب / القاهرة

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمخولة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم في تراثنا الأثري والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية في الجامعات المصرية وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين في الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية إزاء تراثنا الأثري في ظل ظروف محاولة فرض تعديلات خطيرة في قبة الحسين والضريح سوف تؤدي إلى تغيير معالم الأثر وإحداث تغييرات جذرية في طابعه التاريخي والأثري والخروج على المواصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء العالم وفي مصر.

وهم إذ يتقدمون باستقالتهم لواثقون من قيادتكم الشريفة النزيهة وأنكم لن تسمحوا بأي إجراء من شأنه الإضرار بآثارنا وخروج القانون وعدم احترامه.

والله معكم والله ولي التوفيق

د. جمال قدري
د. آمال العمري
مهندس إسماعيل جرجي
فهمي عبد العليم
عنايات حامد الشافعي
نبيل عبد العليم
السيد العزيز محمد
مهندس حسام عبد النبي محمد

د. نعمات محمد فؤاد
د. سيدة إسماعيل الكاشف
د. نعمت إسماعيل
د. كمال بركات
محمد سيد إسماعيل
عبد الله العطار
مدحت المنياوي

د. كمال الدين سامح
أ. ليلى علي إبراهيم
سعاد محمد شحاتة
د. جودت جبره
يوسف مفيد الحرباني
د. شوقي فهمي نخلة
... شرف

مكتب مصر ٢١/١/٨٥

١٢٧		١٥٤٦	الأجرة
طريق			
ملاحظات			

١٢٧ ١٥٤٦

G.O. Govt. Printing Offices 2005/1961-200,000 Blocks

الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

ختم المكتب — الرقم — الكلمات — الوقت — التسليم — رقم القيد ٤٢ — طريق

السيد رئيس مجلس الوزراء

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم في تراثنا الأثري والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية في الجامعات المصرية وكذلك خبير الترميم من الأساتذة المرممين في الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعاً من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئولياتهم العلمية والتاريخية إزاء تراثنا الأثري في ظل ظروف محاولة فرض تعديلات خطيرة في قبة الحسين والضريح سوف تؤدي إلى تغيير معالم الأثر وإحداث تغييرات جذرية في طابعه التاريخي والأثري والخروج على المواصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء العالم وفي مصر.

وهم إذ يتقدمون باستقالتهم لواثقون من قيادتكم الشريفة النزيهة وأنكم لن تسمحوا بأي إجراء من شأنه الإضرار بآثارنا وخرق القانون وعدم احترامه.

والله معكم والله ولي التوفيق

د. أحمد قدري	د. نعمات أحمد فؤاد	د. كمال الدين سامح
د. آمال العمري	د. سيدة إسماعيل الكاشف	أ. ليلى علي إبراهيم
مهندس إسماعيل مرعي	د. نعمت إسماعيل	[illegible] محمد شحاته
فهمي عبد العليم	د. كمال بركات	د. جودت جبره
عنايات حامد [illegible]	محمد سيد إسماعيل	يوسف مفيد [illegible]
نبيل عبده [illegible]	عبد الله العطار	د. شوقي فهمي نخلة
السيد العزبي محمد	مدحت المنباوي	أ. جوده شرف
مهندس حسام عبد النبي حمد		

[illegible]

وقت ١٠٤٥ — كلمات ١٩٢ — رقم ١٣٦ — الأجرة — طريق

السيد رئيس الجمهورية

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية
وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات
الترميم في تراثنا الأثري والمشكلة من أساتذة الـ
وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسـ
والحضارة الإسلامية في الجامعات المصرية وكذلك
الترميم من الأساتذة المهندسين في الجامعات و[illegible]
هيئة الآثار المصرية يرون أنفسهم مضطرين
استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإ
وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية وا
إزاء تراثنا الأثري في ظل ظروف محاولة فرض تعديلات
في قبة الحسين والضريح سوف تؤدي إلى تغيير معالم الأ
تغييرات جذرية في طابعه التاريخي والأثري والخروج
المواصفات العلمية الترميمية المعروفة في جميع أنحاء
العالم وفي مصر.

وهم إذ يتقدمون باستقالتهم لواثقون من
قيادتكم الشريفة النزيهة وأنكم لن تسمحوا
إجراء مثل هذه الأضرار بآثارنا وخرق القانون
وعدم احترامه.

والله معكم والله ولي التوفيق

د. محمد قدري	د. نعمات محمد فؤاد	د. كمال الدين سامح
د. آمال العمري	د. سيدة إسماعيل الكاشف	د. ليلى علي إبراهيم
مهندس إسماعيل مرعي	د. نعمت إسماعيل	سعاد محمد ماهر
فهمي عبد العليم	د. كمال بركات	د. جورج جبر
عنايات حامد الشلقاني	محمد سيد إسماعيل	يوسف مقيار
نبيل عبد السميع	عبد الله العطار	د. شوقي فهمي
السيد العزبي محمد	مدحت المنياوي	جودة شكري
مهندس حسام عبد النبي محمد		

٥٥٩ ١٢٦ الدائرة

وقامت قيامة الرأى العام وانعقد مجلس الشعب فى ٨٥/١/٢٦ فأنكر وزير الثقافة والقيم أنه تدخل كما أنكر أى مساس بقبة الحسين أو مسجده ! مع أن حلفاءه المقاولين العرب سجلوا على أنفسهم ارتكابهم للهدم حين عرضت عليهم مفتشة الآثار بمنطقة الجمالية مذكرة بايقاف الهدم فى ٨٥/١/٢٠ فكتب مهندس الموقع (علم وجارى اتمام الهدم) .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / مدير العمليات مشروع قبة الإمام الحسين نرجو من سيادتكم

التكرم بإيقاف أعمال الهدم التى تتم حاليا لحائط جدار الضريح الشمالى

من الضريح وصالة الحريم وذلك لحين البت فى شأنه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المفتشة المسئولة

على الاشراف على الآثار

والمفتشة بالحسين [illegible]

[illegible]

[illegible]

وهنا نشرت فى جريدة الشعب الصادرة بتاريخ ٨٥/١/٢٩ مقالا فى الرد على وزير الثقافة بعنوان .

(أين الحق فى بيانك يا وزير الثقافة)

جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

الفصل التشريعى الرابع

دور الانعقاد العادى الأول

مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة صباح يوم السبت ٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٥ م

ملخـــــص

رقم الصفحة

طبعة مؤقتة ــ أما المعتمدة فتنشر بالجريدة الرسمية قسم « مجلس الشعب » .

(ثانيا) طلب احاطة عن أمر ذى أهمية عامة وعاجلة موجه إلى السيد وزير الثقافة من السيد العضو ممتاز نصار

ونصـــه :

« جرت فى الأيام القليلة الماضية تعديلات خطيرة فى قبة الامام الحسين والضريح ، قد سبب تغييرا فى معالم هذا الأثر الإسلامى وتغييرات جذرية فى طابعه التاريخى ، الأمر الذى أدى إلى اعتراض لجنة الآثار الدائمة على إحداث هذا التغيير ، وتدمير آثار إسلامية ذات أثر فى تاريخنا وديننا ، وإن هذه التغييرات مستمرة رغم هذا الاعتراض من اللجنة المختصة دون غيرها بهذه الآثار وحمايتها بالتطبيق لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وإننى أتساءل إذا كان الجواب إيجابا فما هى المبررات التى أدت إلى إحداث هذا التغيير ؟ وهل قدمت اللجنة الدائمة المشار إليها استقالة جماعية بسبب هذه التغيرات ؟ وماذا تم فيها ؟ وما الذى يعتزم السيد الوزير القيام به فى مواجهة هذه الأعمال المدمرة لقيمنا وآثارنا ؟ » .

رئيس المجلس :

طلب الإحاطة هذا غير مدرج بجدول الأعمال ، ولكننى عرضته بناء على حكم المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية التى تواجه الأمور ذات الأهمية العامة والعاجلة ، فليتفضل السيد العضو المستشار ممتاز نصار بالإدلاء ببيان عن موضوع طلب الإحاطة الموجه منه .

السيد العضو ممتاز نصار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر :

فى الواقع أود أن أسجل أولا أن كل ما اتصل بآثارنا الفرعونية أو الإسلامية إنما يمس ضمير الأمة وضمير الشعب ، ويمس تراثها وتقاليدها الخالدة ، ولذلك فعندما طرح مشروع هضبة الأهرام وتناولته الصحف بالحديث والانتقاد وببيان المخالفات فيه قمت يومها بتوجيه استجواب إلى الحكومة فى هذا المشروع لأنه يمس تقاليدنا وقيمنا وآثارنا ويهدد هذه الآثار التى تعتبر جزءا من حضارة بلادنا ، ونوقش هذا الاستجواب هنا وتحت هذه القبة فى الفصل التشريعى الثانى وأحال المجلس هذا الاستجواب والمخالفات التى سجلتها فى مشروع هضبة الأهرام إلى اللجان المختصة وقالت اللجان رأيها مؤيدة وجود تلك المخالفات وقد عدل عن مشروع هضبة الأهرام .

واليوم ترامى إلى سمعى أن هناك تجديدات أو تغييرات فى مسجد الإمام الحسين فى قبته وفى القوائم التى تقوم عليها هذه القبة ، ولقد قرأت مقالا للدكتورة نعمات أحمد فؤاد فى جريدة الشعب منذ أسابيع قليلة مضت ، وقد تابعت ما نشر فى هذا الصدد . وقد علمت أن اللجنة الدائمة اجتمعت مرتين ، وهى اللجنة المنوط بها الاختصاص طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وأنها اعترضت على إجراء هذه التغييرات وحصرت موقفها بأن الترميم ممكن وجائز وأن تغيير الطابع التاريخى هو الأمر الذى تعترض عليه اللجنة الدائمة التى ناط بها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المحافظة على تراثنا والمحافظة على تقاليدنا والمحافظة على تاريخنا ، وهنا يطيب لى أن أتساءل موضوعيا ودون تجريح لأحد وهذه هى عادتى وخاصة أن السيد الوزير المسئول تربطنى به صلات عدة كلها تقوم على التقدير الكامل ، إنما التجاوزات التى أراها أود أن أستمع من السيد الوزير أنه لم تكن هناك تجاوزات على الإطلاق وأنه كان فى دائرة القانون وأنه لم يعترض على رأى اللجنة الدائمة صاحبة الاختصاص الأصيل فى هذا الشأن ، ولذلك وحتى يستطيع السيد الوزير أن يتناول هذا كله بإفاضة كاملة أسمح لنفسى بتلاوة محضرين للجنة الدائمة فى يومى ٢١ ، ٢٤ يناير الحالى ، وأقول ما الذى تم فعلا فى هذين الاجتماعين وهل اتصل السيد الوزير باللجنة فى اجتماعها الأول ؟ وماذا قال للجنة فى حديثه معها ومع رئيسها تليفونيا فى هذا الصدد ؟ لأن الحديث التليفونى الذى جرى بين الوزير وبين رئيس اللجنة أدى إلى اعتراض اللجنة على تدخل السيد الوزير فى شئون تختص بها هذه اللجنة وحدها ، وهى لجنة فنية صاحبة اختصاص أصيل طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمحضر الأول الذى أعنيه هو محضر جلسة ٢١ يناير ١٩٨٥ فقد أثبت فيه ما يأتى :

١ ــ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٥ نظرت اللجنة الرسومات المقدمة لشركة « المقاولون العرب » والأوقاف والتى اتضح منها إصرار شركة « المقاولون العرب » على التوسعة وهدم الجدران الخاصة بالضريح والحاملة للقبة واستبدال قبة خرسانية بها مما يؤثر فى معالم الأثر من ناحية الطابع ومن الناحية الإنشائية ، والتأثير بالضرورة على المئذنة والباب الأخضر والنقوش والرسوم داخل الضريح ، وقد أشير إلى هذا الرأى فى محضر اللجنة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣ وفى مواجهة السادة مندوبى شركة « المقاولون العرب » الذين أبدوا استعدادهم لتقديم الرسم النهائى وفق قرارات اللجنة الدائمة فى هذا التاريخ والتى أبدت فيها اللجنة الدائمة أسلوب المعالجة الإنشائية بعمل « ميدات » مسلحة وهيكل خرسانى بأعلاها يحمل القبة مع بقاء التخطيط الأصلى للضريح والمئذنة والباب الأخضر ، أى أن اللجنة قد اشترطت بقاء الهيكل التخطيطى للضريح والمئذنة والباب الأخضر على حالها وبقاء هذه الآثار دون أن تمتد إليها يد التعديل . هذا وقد أخطرتنا إدارة الآثار الاسلامية ــ وهذا وارد فى محضر اللجنة ــ بأن الهدم بدأ فعلا فى الحوائط الجدارية من قبل الشركة دون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة العلمية ، الأمر الذى اضطر إدارة الآثار الاسلامية

إلى وقف العمل لحين العرض على اللجنة الدائمة يوم ٢١ يناير — فى اجتماعها اليوم — وبالرغم من ذلك فإن الهدم مستمر كما أبلغتنا هيئة الآثار الإسلامية اليوم أثناء اجتماع اللجنة .

٢ — واللجنة الدائمة تؤكد لجميع الجهات المختصة أنه لم يحدث فى يوم من الأيام أن تسببت فى تأخير العمل فى قبة مسجد الحسين وقد التزمت هيئة الآثار بالعمل دائما على التعاون خاصة فيما يتعلق بالترميم الدقيق والإشراف ، ولم يحدث على الاطلاق أن أوقفت هيئة الآثار العمل فى المشروع فى أى وقت من الأوقات منذ بدايته حتى الآن .

٣ — المشروع الأصلى الذى وافقت عليه الهيئة والمقدم من شركة « المقاولون العرب » والاستشاريين ووزارة الأوقاف هو المشروع الذى كان يتعين تنفيذه والذى يضمن كل الاعتبارات الخاصة بالحفاظ على التخطيط والطابع فى الضريح والقبة والآثار الملحقة بها ، وما حدث هو محاولة الشركة عدم الالتزام بهذا المشروع الذى قدم منها بالفعل ، والذى أبدت استعدادها بالالتزام به فى ديسمبر ١٩٨٣ ، وتقدمت بطلب التوسعة الذى سبق أن رفضه ممثلو شركة « المقاولون العرب » ثم عادت الشركة مرة أخرى بطلب التوسعة فى اجتماع اليوم ٢١ يناير بحجة أن هناك قرارا بالموافقة على التوسعة فى اجتماع مسجد الحسين من السادة المجتمعين بتاريخ ٧ يناير .

٤ — لكل هذه الاعتبارات تجد اللجنة نفسها عاجزة عن القيام بمسئولياتها التاريخية العلمية إزاء الحفاظ على تراثنا الأثرى ، وعدم إحداث تغييرات فى معالمه ، والتى خولها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وحدد هذه المسئولية .

٥ — على أثر مكالمة تليفونية — وهذا هو الذى أوجه الحديث فيه إلى السيد وزير الثقافة — ثبت فى محضر هذه اللجنة من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة يوم ١٩٨٥/١/٢١ ، ومحاولة فرض رأى شركة « المقاولون العرب » على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار ، ولا يسع رئيس هيئة الآثار إلا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بواجباته فى هذه الظروف .

٦ — أبدى السادة أعضاء اللجنة وعددهم تسعة عشر عالما من علمائنا منهم أساتذة حاصلون على درجة الدكتوراه فى الآثار وفى الحضارة الإسلامية ، وإنى أقدم هذه الصورة إلى سيادة رئيس المجلس ، وحتى لا أطيل على المجلس فى بيان هؤلاء الأعضاء فإنهم نخبة من علمائنا المتخصصين فى الآثار الإسلامية وفى الحضارة الإسلامية ، وهذا فيما يتعلق بالاجتماع الأول .

الاجتماع الثانى — اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية فى الساعة العاشرة من صباح الخميس الموافق ١٩٨٥/١/٢٤ بمقر صندوق إنقاذ آثار النوبة ٦ ميدان الفلكى بباب اللوق برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد قدرى . وعضوية تسعة عشر عضوا من علماء الآثار ومن أساتذة الجامعات ، وقد أثبتوا جميعا ما يأتى فى محضرهم :

عرضت على هذه اللجنة المذكرة المقدمة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠ من مفتشة الآثار الإسلامية المسئولة ، السيدة عنايات الشاطبى ، الأثرية المقيمة فى مشروع ضريح وقبة الحسين من قبل هيئة الآثار ، والتى توجه فيها كتابها المرفق صورته إلى السادة المهندسين بشركة « المقالون العرب » لوقف أعمال الهدم التى تتم فى حائط جدار القبة الفاصل بين القبة وصالة الحريم ، وذلك لحين البت فى الموضوع بعد العرض على اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وقد أشار ممثلو شركة « المقاولون العرب » بما يحمل معنى جارى إتمام الهدم فى الحائط المذكور نتيجة أعمال التكسير السابقة .

كما نظرت اللجنة أيضا مذكرات مدير منطقة آثار شمال القاهرة الإسلامية والمرفق صورته ، والذى يفيد فيها بأن أعمال الهدم فى ضريح الإمام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٢٠ يناير سنة ١٩٨٥ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحريم ، وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض ، كما أن الهدم بدأ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ بجدار الضريح الذى يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة ، وما زالت أعمال الهدم فى جدران الضريح تتم بسرعة رغم إخطارهم بوقف الهدم يوم ٢٠ يناير من مفتشة الآثار المندوبة القائمة هناك حيث كتبت هذه المذكرة وعرضت على اللجنة .

١٩٨٥ ، والذى انتهى فيه الرأى الأخير بوجهة نظر الشركة فى التوسعة التى كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة فى اجتماعها فى ١٩٨٤/١٢/٣ ، والذى طلبت فيه أيضا من وزارة الأوقاف ومن ممثلى هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » عمل رسوم هندسية جديدة على أساس التوسعة التى رفضتها اللجنة من قبل والتى تتناقض مع المواصفات الأثرية وعن الأبعاد والطابع التاريخى للضريح ، والذى يترتب عليه أيضا — كما أوردت من قبل — ضرورة فك المئذنة والباب الأخضر بما يترتب عليه من آثار خطيرة على هذين الأثرين البالغى الأهمية واللذين يعودان إلى العصر الفاطمى والعصر الأيوبى والعصر العثمانى ، وقد تقدمت الشركة ....، إلى آخر المذكرة لا أطيل على حضراتكم .

وانتهى الأمر إلى أن أعضاء اللجنة قدموا استقالتهم جميعا وأبرقوا باستقالتهم إلى السيد رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مجلس الوزراء ، والسيد رئيس مجلس الشعب ، ولدى صورة هذه البرقية وجاء بها مايلى :

« السيد رئيس الجمهورية .

السيد رئيس مجلس الوزراء .

السيد رئيس مجلس الشعب .

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمخولة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم فى تراثنا الأثرى . والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية فى الجامعات المصرية ، وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين فى الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية ، يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية ، وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية إزاء تراثنا الأثرى ، فى ظل ظروف محاولة فرض تعديلات خطيرة فى قبة الحسين والضريح سوف تؤدى إلى تغيير معالم الأثر برمته » .

هذه هى صورة البرقية التى أرسلت إلى المؤسسات الدستورية الثلاث ولقد كنت دائما موضوعيا فى أى حديث أطرقه فى هذا المجال وتحت هذه القبة ، ولذلك يسعدنى جدا أن أستمع من السيد وزير الثقافة إلى ما يحدد ما ترسب فى ذهنى وفى ضميرى من هذه البيانات ، والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق من المعارضة) .

السيد وزير الثقافة :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى فى محكم كتابه الكريم :

« وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ » .

(صدق الله العظيم)

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

هو يوم جديد من أيام هذا الصرح الشامخ ، يوم يسطر فى تاريخ هذا المجلس صفحات شع وميضها بحثا عن الحقيقة واستكشافا للنوايا ، نعم هو يوم يضيف فيه مجلسكم الموقر إلى رصيد إنجازاته إنجازا فى لحظات تتكرر ، ومواقف تسجل ، إذ لا شيء تحت هذه القبة أكبر من الحق ، ولا لسان ينطق بغير الحق ، ولم لا ، والخالق سبحانه وتعالى أسمه الحق ، فتحية لهذا المجلس الذى يكون لكل نوابه مع كل يوم مبادرة ، وتحية خاصة أتوجه بها إلى السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار صاحب هذه المبادرة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الأخوات والإخوة أعضاء المجلس الموقر :

فى استجابة فورية من الحكومة كان حرصى اليوم على المثول بينكم أرد على استفساراتكم ، واستشرف العدل فى ساحتكم فأستلهم النور من وحى قراركم ، وذلك عن إدراك عميق بأننا جميعا شركاء قرار ، وأن قرارانا الواحد هو اجدى قرار ، وإذا كان طلب الإحاطة قد تناول عديدا من التساؤلات ، فإننى أستأذن المجلس الموقر أن يكون للحكومة معه تفصيل ومع كل جزئية فيه مناقشة ، حتى تتضح الرؤية ويزول من خلالها اللبس .

وفى البداية فإن السيد الزميل الأستاذ ممتاز نصار قد استهل طلب الإحاطة المقدم منه بالقول بأنه قد جرت فى الأيام القليلة الماضية تعديلات خطيرة فى قبة الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه ، وفى الضريح قد سببت تغييرا فى معالم هذا الأثر الاسلامى ، وتغييرات جذرية فى طابعه التاريخى ، وهنا أبادر فأقول قول الواثق وبقوة الحق ، إنه حتى لحظة مثولى أمام حضراتكم لم تجر أية أعمال إنشائية تمثل تغييرا فى قبة الإمام الحسين أو ضريحه ، ومرد ذلك أن هذه الأعمال الإنشائية لم تبدأ بعد وذلك مرده أيضا لاختلاف وجهات النظر حول الشكل النهائى الذى سوف تكون عليه هذه الأعمال ، جهات متعددة ، كل جهة تقترح رأيها سواء كانت وزارة الأوقاف وهى الجهة المشرفة على هذا المسجد ، أو كانت هيئة الآثار وهى الجهة المنوط بها الجزء الأثرى أو الأجزاء الأثرية فى هذا المسجد ، أو كانت شركة « المقاولون العرب » الجهة المنفذة لهذه الأعمال جميعا .

وأود أن أؤكد أن الحكومة لن تسمح بأن تمتد يد أيا كانت إلى هذا الأثر الإسلامى الرائع أو غيره من الآثار إلا فى الإطار الذى يحدده قانون حماية الآثار ذاته والذى يعهد لوزارة الثقافة ممثلة فى هيئة الآثار المصرية دون غيرها أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمبانى التاريخية المسجلة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الزميلات والزملاء أعضام المجلس الموقر :

انتقل الآن إلى بقية أجزاء طلب الاحاطة ، وهنالك أجزاء أخرى أضافها السيد الزميل ممتاز نصار صباح اليوم من واقع ما قرأه وما تلاه علينا من المحاضر الأخيرة ، وهذا يستلزم مزيدا من الإيضاح الذى يستند تقسيما لعناصر الموضوع ، وعناصر موضوع قبة الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه وضريحه ترتبط بمواقف ثلاثة تشكل وحدة ولاتتجزأ ، أستأذن المجلس الموقر فى تناولها على النحو التالى :

أولا ـــ قضية ترميم القبة والضريح .

ثانيا ـــ رأى اللجنة العلمية المختصة والمتخصصة فى هذه العملية .

ثالثا ـــ الربط بين ترميم القبة والضريح ورأى اللجنة .

ومن خلال هذه المواقف الثلاثة سوف أتناول موضوع طلب الإحاطة المعروض .

نأتى إلى قضية ترميم قبة الحسين وضريحه ، وقد قالت فيها هيئة الآثار رأيها فى خطاب وجه إلى وزارة الأوقاف فى أعقاب اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٠ ، أى منذ نحو سنة أو أكثر ، حيث أكد هذا الخطاب على أن اللجنة رأت ضرورة التعامل مع القبة من موقع أثريتها الثابتة علميا ، وأن يكون هذا التعامل فى نطاق القوانين الصادرة لحماية الآثار وألا تتخذ أى إجراء هندسى إلا بعد إقراره من هيئة الآثار الإسلامية وتنفيذه تحت إشرافها .

وهنا يثور تساؤل : وهل فرطت وزارة الأوقاف فى هذا أو ذاك ؟ ويكون الجواب بالقطع لا .. فحماية مسجد الحسين جزء عزيز من رسالتها ، ومن منطلق هذه الرسالة كان موقفها استجابة لما تقوله هيئة الآثار ، وحفاظا على هذا الأثر الخالد ، هذا أو ذاك هو ما جعل وزارة الأوقاف لا تخطو خطوة دون أن يكون لهيئة الآثار الرأى ، أو أن تتخذ إجراء دون أن يكون لهيئة الآثار القرار فى إيقاع عمل يراعى بكل الدقة تنسيق الخطوات وتناسق الإجراءات ، وخشية أن يقول البعض أو ينادى بذرائع الضغوط أو ايحاءات التأثير ، فقد حرصت وزميلى السيد وزير الأوقاف على ألا يكون لنا دور أو أن نشارك فى دراسة ، بل أجدنى لا أبالغ إذا قلت إن كلينا قد اتفق على ألا يكون من رأينا البدء إلا بعد أن تنتهى اللجان العلمية ، لنقول نحن لهذه اللجان آمين ، وليس كما يحلو للبعض أن يصورَ البلد كله بأنه يقول ، آمين على كل إرادة للمقاولين .

وتمضى الأيام وتمر الشهور بل توشك أن تمضى سنوات دون أن تفرغ اللجان من مشكلة الاتفاق حول قضية ترميم قبة الحسين وضريحه . ويزداد الموقف خطورة ، وحضراتكم أكثر الناس علما بأنه ما من حديث صغير أو جسيم إلا ويرتب المسئوليات السياسية والدستورية فى ساحة محكمة التاريخ هذه التى أنتم قضاتها وممثلو الإدعاء فيها ، هنا فقط وقبل أيام قليلة وجدنا أن الموقف جد خطير ، وأن حسم القضية قد أصبح ملحا ، وليكن لكل اللجان موقفها أمام التاريخ ، فإما أن يبدأ العمل أو أن ننصرف لنعلن أننا قد اتفقنا على أن يكون هناك عمل ، وعلى أساس ذلك دعا زميلى السيد وزير الأوقاف إلى اجتماع موسع فى رحاب مسجد الإمام الحسين « رضى الله عنه وأرضاه » ضم كل من له علاقة بقضية الترميم أو التوسيع ، وليس كما قالت الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد « التوسعة » فى مقال لها صورت فيه من اجتمع فى رحاب بيت من بيوت الله على أنهم أناس متآمرون على حساب تراث هذا البلد الذى يهدد فى أقدس بقعة ، وفى تجاوز عما قيل أو يقال فإننى أطرح أمثلة : ألمح زملائى أعضاء المجلس الموقر وهى تدور بخلد كل واحد منهم ، هل فرط أى من المجتمعين فى رأى أو صادر على وجهة نظر؟ أقول لا . هل خالف المجتمعون ما أشار إليه الحاضرون من هيئة الآثار أو وزارة الأوقاف أو غيرها من الجهات التى كانت ممثلة فى هذا الاجتماع ، وقد كنت حريصا كل الحرص على أن يبدى كل منهم ما يعن له من أمور ؟ أقول : لا . هل جاء قرار المجتمعين عما انتهت إليه توصيات اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وهى موضوع طلب الإحاطة ؟ أقول : لا . هل اتصل أى منا بأى عضو فى هذه اللجان ليمارس عليه ضغطا أو يطلب إليه رأيا ؟ أقول ــ بكل الصدق ــ لا إذن فيم كل هذه الضجة التى ثارت ؟ تلك مسألة أخرى سوف أتعرض لها بعد أن أتناول الموقف الثانى من عناصر موضوع قضية ترميم قبة الحسين وضريحه ، وهو الخاص برأى اللجنة العلمية المختصة والمتخصصة فى هذه القضية .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الزميلات والزملاء أعضاء المجلس الموقر :

إن اللجنة الدائمة للآثار ، هى لجنة علمية متخصصة ، ولا يجوز طبقا لقانون حماية الآثار ، إجراء أى عمل من أعمال الصيانة أو الترميم اللازمة إلا بترخيص من الهيئة بعد موافقة هذه اللجنة وقد جاء هذا النص لحكمة ضرورية توخاها المشرع عند معالجة أثر بالصيانة أو بالترميم ، هذا هو دور اللجنة الدائمة للآثار فمن منا لا يحرص على التمكين لها فى أن تقوم بهذا الدور . ومن منا لا يفعل ذلك ؟ حتى بافتراض تصوير الدكتورة نعمات فؤاد وهى عضو فى هذه اللجنة عندما تكتب لتقول « ويالهفى على هذا البلد إذا آل مصيره إلى التجار أو الشطار بعد أن كان كعبة للعلم ، ومنارا للدين وحمى للاسلام » أعتقد أننا جميعا متفقون على احترام العلم ، وتقدير رأى العلماء .

ويسألنى زملائى — إذن — ما رأى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية فى خصوص هذه القضية ؟ والمحاضر موجودة تحت يدى وسوف أتشرف بإيداعها أمانة مجلسكم الموقر للإطلاع عليها لمن يشاء من السادة الأعضاء ، وأقول من واقع ما تنطق به الأوراق ، إن اللجنة قد أوصت بالآتى :

١ — ضرورة الالتزام بمفهوم عدم إحداث أية تغييرات يمكن أن تؤثر على الأثر وطابعه ، كما جاء فى اقتراح اللجنة الفرعية المنبثقة عنها الخاص بدراسة إمكانية وضع الأعمدة الخرسانية الحاملة للقبة كما هو وارد بالرسم المعتمد داخل الجدران وربطها بجبيرة خرسانية فوق الأساسات المستمرة للضريح كيف هذا ؟ كيف نستطيع أن نركب الأعمدة ونقيم « الميدة » الخرسانية دون فك الجدران نفسها ؟ .

٢ — إن التصميم السابق تقديمه من شركة « المقاولون العرب » والمعتمد من الإدارة الهندسية وزارة الأوقاف وهيئة الآثار ، ما زال فى تقدير اللجنة هو الأساس الذى ينطلق منه أى تقدم فى العمل سواء كان معماريا أو إنشائيا .

٣ — إن الحل الإنشائى الذى قدم من قبل الشركة وتمت دراسته فى اللجنة الفرعية للآثار على الرغم من أنه يمكن أن يقدم حلولا إنشائية نموذجية ، إلا أن القضية هنا ، قضية ترميم معمارى أثرى — ما زلت أتلو من تقرير اللجنة — « تختلف فى مفهومها على جميع المستويات العلمية العالمية فى الترميم والتى دورها عدم المساس بالأثر ، وعدم إحداث أية تغييرات مخالفة للأصل الأثرى التاريخى ، وهى مقاييس عالمية فى المفاهيم والفلسفات الترميمية حيث تضع الأثر والحفاظ عليه فى المقام الأول سواء كان إنشائيا أو معماريا .

٤ — وافقت اللجنة على ما ورد بالتقرير العام المقدم من اللجنة الفنية المشكلة بقرار من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية فى ١٩٨٤/١١/٢٦ بشأن عمل شدات وصلبات للمئذنة والبعد عن أساسات الباب الأخضر وذلك كإجراء وقائى لهذه المئذنة الأيوبية الأصلية والفريدة من نوعها فى العمارة الإسلامية فى القاهرة والعالم الإسلامى . أما بالنسبة للمحل الكائن أسفل المئذنة فقد رأت اللجنة ضرورة إخلائه وقيام وزارة الأوقاف باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ عملية إخلاء هذا المحل بصفة مؤقتة حتى انتهاء أعمال الترميم » .

تلك خطوط لرأى اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية من واقع ما لدى من محاضر اجتماعاتها أشرف — كما قلت — بإيداعها أمانة فى مجلسكم الموقر ونأتى الآن لاجتماع الهيئة الوزارية لبعض المسئولين من الحكومة فى رحاب مسجد الإمام الحسين رضى الله عنه وأرضاه يوم ٧ يناير الماضى وأقول إنه قد اتصل بى السيد الزميل الدكتور وزير الأوقاف وقال لى إننى أريد أن نجتمع معا مع بقية السادة المسئولين عن عملية الترميم والتجديد فى رحاب سيدنا الحسين عقب صلاة الظهر ، قلت على الرحب والسعة وتوجهت بالفعل قرابة الساعة الحادية عشرة وحضر فى هذا الاجتماع مع السيد وزير الأوقاف السيد محافظ القاهرة ، والسيد رئيس مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » ، والسيد نقيب المهندسين ، وقد طلبت من هيئة الآثار ممثلة فى رئيسها أن يكون حاضرا وإن كان لم يحضر إلا أنه أرسل السيد رئيس الإدارة المركزية للآثار الإسلامية ، وهو الأستاذ « محمود الحديدى » — وهو موجود معنا هنا فى شرفات هذه القاعة — وقد أصررت على وجوده معنا على أساس الاستعانة به إذا ما أراد المجلس الموقر هذا ، وكذلك كل المهندسين المعنيين سواء كانوا من شركة « المقاولون العرب » المنفذه للمشروع أو هيئة الآثار أو من وزارة الأوقاف ، فقد اجتمعنا جميعا فى رحاب سيدنا الحسين واستعرضنا جميع وجهات النظر الخاصة وقد أبدى كل طرف من الأطراف ما عن له أن يقوله من آراء واتفقنا جميعا على أن العمل يجب ألا يتوقف ولابد من سرعة إنهاء العمل وخاصة أننا أمام مكان له قدسيته وله احترامه فى قلب كل مسلم وفى قلب كل مواطن .

وقد كانت هناك عدة نقاط أثيرت فى هذا الاجتماع ، فقد أثار المقاولون عدة نقاط فنية ، وأثار المهندس المكلف من وزارة الأوقاف عدة نقاط فنية ، وأثار السادة مهندسو وممثلو هيئة الآثار عدة نقاط فنية ، فتوجهت إلى الجهة التابعة وهى هيئة الآثار

كى أستفسر عن العناصر الأثرية الموجودة فى رحاب مسجد سيدنا الحسين ، وقد أفادوا بأن العناصر الأثرية الموجودة فى رحاب سيدنا الحسين هى الآتى : المئذنة والباب الأخضر والقبة من الداخل ، فتساءلت ماذا تعنون بالقبة من الداخل ؟ أليست القبة من الخارج أيضا عنصرا أثريا ؟ ! فقالوا لا ، إن القبة من الخارج بها شروخ واتفقنا جميعا على أن نعالج هذه الشروخ كما اتفقنا فى المحاضر السابقة على أن تبنى قبة جديدة سواء كانت خرسانية أو هيكلا معدنيا ، حسبما نتفق معا ، أما عناصر القبة من الداخل فهى عبارة عن عناصر خشبية « وإزارات » ورسومات ونقوش خشبية فهى عناصر أثرية لابد أن نحافظ عليها ونعيد تركيبها كما كانت وهذه هى مسئوليتنا فى أن نقوم بترميمها ونعيد تركيبها كما كانت ، فلماذا الخلاف إذن ؟ هل هناك عناصر أثرية أخرى ؟ قالوا إنه يوجد عنصر أثرى آخر هو محل الخلاف — وهو الحائط الذى يحمل القبة — وهنا أفاد السادة مهندسو شركة « المقاولون العرب » بأن هذا الحائط يسبب مشكلة أو أكثر من مشكلة فأول هذه المشاكل أن هذا الحائط به شروخ ومبنى بعرض ١٨٠ سم من الطوب ومونة عبارة عن طين ومملوء من الداخل بكسر الطوب والطين ولابد من معالجته ، ولذلك رأينا — كاقتراح — أنه بمناسبة إجراء هذا الترميم فى نهاية القرن العشرين لا يصح أن تقوم مصر بمهندسيها وبأبنائها بعمل يشوبه النقصان أن نقلل من حجم الحائط إلى نحو ٤٠ أو ٥٠ على أنه يستفاد من هذه المساحة فى توسعة مزار الضريح هذا رأى قد استمعت إليه اللجنة مثلما تطرح عليها كل الآراء ، إلا أن السيد المهندس إسماعيل مرعى ممثل وزارة الأوقاف قد انبرى وأبدى عدم موافقته على هذا الاقتراح بحجة أن هذا يمثل تعديلا فى الحائط الأثرى فضلا على أن التوسعة فى المزار سوف لا تترك مجالا لوضع القبة على الحائط فى وضعه الجديد مما أثار كثيرا من الجدل بينه وبين مهندسى شركة « المقاولون العرب » والآثار .

وقد رأينا حسما لهذا الجدل الذى قد يطول أمره أن يتوصل هؤلاء إلى حل يحقق كل الأغراض من توسعة المزار — وهذا أمر مرغوب فيه — وتركيب القبة من أعلى كما هى بطريق الضم من أعلى بالمقرنصات بحيث يكون حلا فنيا معماريا ، وقد وافقوا على دراسة هذا الموضوع بهذا الشكل على أن يقدموا ما يتوصلون إليه بحيث يكون محققا لما أثرناه من قبل وسوف نوافق عليه مباشرة .

هذا ما حدث بالضبط فى الاجتماع الموسع الذى عقد فى رحاب سيدنا الحسين وقد طلب منهم تقديم الرسومات إلى مكتبى بوزارة الثقافة يوم الخميس الموافق ١٢ يناير ، ولما أحضروا ما طلب منهم من رسومات فى التاريخ المحدد رأيت أن يطلع عليها المختصون بهيئة الآثار لدراستها وذلك نظرا لأنهم كانوا فى عجلة من أمرهم ، ونظرا لأننى لا أفهم فى الرسوم الهندسية .

بعد ذلك سافرت إلى محافظة أسوان لافتتاح مدينة « الكاب » وقبيل سفرى اتصلت بالأستاذ محمود الحديدى رئيس الإدارة المركزية للآثار الإسلامية وسألته عما إذا كانت قد وصلته الرسومات أم لا ؟ فكان جوابه بأنها لم تصله وأنه سوف يتصل بالمهندسين ويعرضها على اللجنة الدائمة ، ثم حدث بعد عودتى من أسوان يوم ١٩٨٥/١/٢١ أنه قد اتصل بى رئيس مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » وسألنى عن الرسومات التى أرسلها ولم يناقشه فيها أحد ؟ فما كان منى إلا أننى أخبرته بعدم علمى عن وصول الرسومات من عدمه ، ووعدته بأننى سوف أقوم بالاتصال برئيس هيئة الآثار ، وقد طلبته بالفعل وكان فى اجتماع اللجنة الدائمة وسألته عما إذا كانت اللجنة قد درست الرسومات التى أرسلتها إليه ؟ فكان رده أن اللجنة لا تقبل فرض الرأى عليها وأنها تقدم استقالتها ، فقلت له إن مسألة الاستقالة ، مسألة تنظيمية ، إنما عليكم أداء العمل الموكل إليكم ثم استقيلوا كما تريدون ولم نناقش أية تفصيلات أخرى خلاف هذا .

وإننى لاتساءل هل أعتدى أحد على القرارات التى صدرت عن اللجنة الدائمة ؟ وهل نال أحد منها ؟ أم أنها رغبة لدى البعض فى تصفية حسابات لا يعلم المجتمعون عنها فى مسجد سيدنا الحسين يوم السابع من يناير سوى إحساس من خلال ما ينشره هذا البعض ، دمغا للحقيقية وتشويها للصور الكريمة رغم احترام ما يقال ووضع ما يبدى من رأى موضع التقدير ، هذا إلى حد أننى شخصيا بعد اجتماع الحسين الأخير ، وعندما عرضت على الرسومات الخاصة بالموضوع طلبت إلى الجهات القائمة بهذه المهمة التوجه إلى هيئة الآثار ليكون للجنتها القرار ومنها الرأى .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

عذرا إن كنت قد أطلت ، فهى قضية تمس مشاعر كل المسلمين ، هى قضية تتصل بالروح والإحساس ، ليس الموقف زعما بالإصلاح أو تسللا للاتجار بها ماديا أو إعلاميا كما نشر وكما نشرته وقالته الدكتورة نعمات فؤاد ، فالقضية أكبر من أن نتناولها بمواقف شخصية أو نطرحها على الرأى العام من خلال محادثات تليفونية لا يعلم عنها أحد سوى أطرافها حتى ولو صورها بعض الأطراف بصور أخرى فهى ليست كما تكتب الدكتورة نعمات فؤاد فى صدر مقال لها بجريدة الشعب يوم ١٥ يناير الحالى لتقول :

« إن القول بنشر هذا الموضوع سابقا فى صحف المعارضة كفر » ، فهو قول يدمغ الديمقراطية ، بل يلغيها « وخاصة أن الصحف القومية ليس لها من اسمها نصيب إذ هى فى واقعها حكومية لا تنشر الرأى الآخر » وإذا كان هذا قول الدكتورة نعمات فؤاد فى برقية لها إلى السيد رئيس الجمهورية فإننى أتساءل : هل صحف المعارضة لا تعد قناة يعرض من خلالها كل رأى ؟ وهل الصحف القومية التى تكتب فيها الدكتورة نعمات فؤاد أسبوعيا ـــ مما نقرأه لها بأعجاب وتقدير ـــ ترفض أن تنشر لها مقالا توضح فيه رأيها فى موضوع قبة الإمام الحسين وضريحه ؟

وأود أن أوضح لكم أننا جميعا نحترم صحف المعارضة تعبيرا عن الرأى عندما تكتب لتنقدنا وكذلك نقدر الصحف القومية لأنها تكتب كل يوم لتنقدنا ـــ أيضا ، وإذا كانت الدكتورة نعمات فؤاد قد نسيت أو تناست فما زلت أذكر ثلاثة بلاغات تقدمت بها على صفحات مجلة المصور فى شهر يونية ١٩٨٣ قبل انضمامها الى اللجنة الدائمة لهيئة الآثار ، فقد تعرضت فى هذه البلاغات إلى ما حدث فى الآثار الإسلامية ومن المسئول ؟ ولقد كان لما كتبته أكبر دافع فى نفسى على الانطلاق نحو الآثار الإسلامية ، ومن هذه البلاغات انتقادها الشديد لما لحق « بسبيل أم عباس » من أضرار دون أن تذكر كلمة واحدة عندما عاد السبيل إلى أبدع صورة وأجمل مزار ، وبعد كل هذا تأتى لتقول إن الصحف القومية لا تنشر الرأى الآخر !! إن صحف المعارضة من وجهة نظر الحكومة عندما تنتقد فهى صحف وطنية ، وإن الصحف القومية عندما تنتقد هى صحف وطنية ، ولتأذن لى الدكتورة نعمات فؤاد أن أقتبس عبارة لها من كتاب أهدته إلى عن مشروع هضبة الأهرام وفيه تقول « إن النقد واجب ولاء للوطن وواجب ائتمار بالدين الذى وصف المؤمنين بأنهم « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » هذا هو النقد ، أما وصف الناس بأنهم متآمرون للاتجار بآل البيت ، فإننى أعتقد أنه لا يدخل فى عداد هذا النقد .

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجلس الموقر :

بعد كل ذلك ، فى تقديرى أن الصورة قد غدت واضحة ، وأن ترتيب الاستقالة الجماعية لم يكن بسبب تغييرات فى قبة الإمام الحسين ، وأنه رغم عدم إخطارى رسميا بهذه الاستقالة ـــ بوصفى الوزير المسئول ـــ ولم تقدم إلى ، فإنه قد نمى إلى علمى أن اللجنة قد اجتمعت أول أمس الموافق الخميس ١٩٨٥/١/٢٤ مما يثير الدهشة ، ففى الوقت الذى تقدم فيه زميلى السيد المستشار ممتاز نصار بطلب إحاطة عن استقالة اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٢٣ فإذا بها تجتمع فى اليوم التالى وهو يوم ١٩٨٥/١/٢٤ ، فهذا أمر عجيب يشع منه نوايا بعض المحرضين عليها ، وإننى أعجب لأمر لجنة تترك الميدان وتعلن استقالتها التى لم أبلغ بها ثم تأتى لتجتمع يوم الخميس ٢٤ يناير الحالى ، وأكرر أنه بعد تقديم زميلى لطلب الإحاطة ، فإننى أعجب لأمر هذه اللجنة وهى تضمن محضر اجتماعها عبارات تتناقض مع مسئولياتها ، وإننى أقول رغم ذلك ومن اقتناعى بأن صاحب القضية لا يستقبل دفاعا عن حق مهما كلفه ذلك من اضطهاد أو معاناة أو ضغوط ، مما يعطى الفرصة للبعض للقيل والقال ، ورغم ذلك فإن أسباب الاستقالة لا دخل لها بقبة الحسين وضريحه ، ولكنها استقالة مبيتة ، أعلنتها الدكتورة نعمات فؤاد على لسانها وبقلمها فى مقالها الذى أشرت إليه فى ١٥ يناير الماضى عندما اختتمته بقولها وبعد ، فإذا كان المقاولون قد بيتوا أمرا أن

يطرقوا الأبواب الخلفية أو الوزارية متخطين اللجنة الدائمة للآثار ، فإن اللجنة بالإجماع ستعلن على رءوس الأشهاد ما دار ويدور معززا باستقالتها .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

لقد طرحت على المجلس الموقر ما دار ويدور ، ولزميلى وأستاذى الأستاذ ممتاز نصار أقول إن : قول الصدق صفة فيك ، وأترك لك العدل حكما منك ، ولمجلس الشعب الموقر أؤكد أنه لا تفريط فى أى جزء من آثارنا ، فقبة وضريح الحسين جزء غال فى نفوسنا ، فى احترام وتقدير لرأى العلم والعلماء ، وما تفضلت سيادتكم بتلاوته علينا من محاضر اجتماعات باطلة فى كل ما جاء بها ، لأنها حاولت أن تنحرف عن الرسالة المنوطة بها فهذه اللجنة قد سجلت خوفها على المئذنة والباب الأخضر ، ولقد سلمنا فى اجتماع الحسين يوم ٧ يناير بأن المئذنة مقدسة وأن الباب الأخضر مقدس لا يقترب أحد منهما ، اللهم إلا إذا اقتربوا بصلبه بالطريقة الهندسية المعروفة لتقويمه ولحمايته ، ولقد أوضحت اللجنة الدائمة أنها غير متسببة فى تأخير العمل ، وإنى لأسأل السيد المستشار ممتاز نصار عن البلاغ الذى تلاه فى محضر الجلسة لوقف العمل وغيره من البلاغات ، متى يتوقف العمل ؟! إذا كانت القبة قد أزيلت منذ مدة طويلة ، فعندما اجتمعنا فى رحاب الحسين لأول مرة كانت القبة قد أزيلت وأزيل جزء كبير من الحائط منذ فترة طويلة ، لأن العمل كان جاريا فيها لأن القبة كانت مهددة بالوقوع فى أية لحظة على الزائرين والمصلين ، إلى جانب أن العناصر الأثرية كانت فى حوزة هيئة الآثار باعتراف رجال هيئة الآثار ومهندسيها ، وفى هذا الاجتماع قرروا أن هذه الأجزاء يمكن إعادة ترميمها ، على الرغم مما قيل إنها تالفة وأصبحت حطاما بددا ، مع العلم بأن هيئة الآثار تقوم بترميم الآثار المتهالكة والبالية لما لديها من إمكانات وخبراء فى هذا المجال وقد حدث ذلك عند إعادة ترميم القلعة وغيرها من المساجد الأثرية ، ويقال الآن إن اللجنة لم توقف العمل فى المشروع منذ بدايته حتى الآن ، فما إذن تلك البلاغات التى تلاها السيد العضو مقدم طلب الإحاطة ؟! وهنا أود أن أؤكد أنه لم يكن هناك قرار بالتوسع أثناء اجتماع اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٧ بمسجد الحسين ، وكان هناك اتفاق على تقديم دراسة وكان المقصود من هذا الاجتماع دفع عجلة العمل وتجميع الآراء التى تعددت حول عملية الترميم ، وقد طالبنا بتحديد عناصر الموضوع حتى يمكن البدء فى تنفيذ هذا المشروع ، ولم يذهب أحد لكى يحصل على مقابل مادى من هذا الاجتماع أو يعطى مشورة فنية ، ويجب ألا نثير مثل هذه المسائل أو ننقب عنها خاصة فى المشروعات القومية الهامة ، وأعتقد أن هذا الأسلوب يعطل العمل ويعوقه ، ومسئوليتنا الدستورية كوزراء أن ندفع عجلة العمل فى أى مشروع وأن نحث الأجهزة التابعة لنا على القيام بأعمالها على خير وجه ، وأكرر أن مسئوليتى الدستورية أمام حضراتكم أن أتابع العمل فى مشروع يخضع لوزارة الثقافة وليس مسئولية اللجان وأترك المسائل الفنية للمتخصصين ، وإننى كمسئول سياسى يجب على الحفاظ على مصالح الشعب والدفاع عنها ، وأعتقد أن قبة مسجد سيدنا الحسين تهم كل الشعب ، ولقد استمرت مناقشة موضوع ترميم قبة المسجد أكثر من عام ونصف ولم تصل اللجان إلى حل قاطع لها .

وبالنسبة لحائط القبة فسوف لا يخفض سمكه للتوسعة ، وقد اتفقت الآراء على فك الحائط ليتم تركيب الأعمدة اللازمة لحمل القبة الخرسانية أو المعدنية المقرر إقامتها ، وليست هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها فك أجزاء من الآثار ، وخير شاهد على ذلك ما قامت به هيئة الآثار عند ترميم القلعة حيث تم فك حوائط بأكملها وكذلك الحال بالنسبة للمساجد الأثرية التى قمنا بترميمها حيث تم فكها بالكامل ولم يعترض أحد على ذلك ، وأعتقد أن القصد من هذا كله هو التعطيل والشوشرة وليس القصد هو تحقيق المصلحة العامة .

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

أقرر أمامكم أن العمل يجرى على ما يرام فى ترميم قبة وضريح سيدنا الحسين ، والمنوط به تنفيذ هذه الأعمال هى شركة « المقاولون العرب » وهى شركة قطاع عام تابعة للدولة ، وقد أسندت إليها هذه العملية عن طريق وزارة الأوقاف .

وتقوم هيئة الآثار المصرية بمتابعة الأعمال الفنية فى العناصر الأثرية عن طريق لجانها المتخصصة ، وفى نفس الوقت أطمئن المجلس الموقر والمواطنين أنه لا تغيير للعناصر الأثرية ، وإننى مسئول أمام حضراتكم ، وإذا حدث أى تغيير للعناصر الأثرية فلن أرتضيه ولن أوافق عليه من واقع مسئوليتى الدستورية أمام مجلسكم الموقر .

وختاما أعود إلى قول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم

« اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِن رَبِّكُمْ ، ولا تتَّبعُوا مِنْ دُونه أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ » .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير ، ونظرا لكثرة التفاصيل فأذنوا لى أن الخص هذا الأمر وأوضح المشكلة باختصار شديد ، فقد تفضل السيد الوزير بالقول إن هناك اختلافا فى وجهات النظر ، وإن أى تعديل لن يتم إلا بموافقة وزارة الثقافة ممثلة فى هيئة الآثار ، وإذا أردنا أن نتبين الخلاف فى وجهات النظر ، فهو على النحو التالى :

أولا ـــ هناك اتفاق يبعد عن الخلاف بين اللجنة العلمية للآثار والهيئات المسئولة عن التنفيذ وهو ألا مساس بالمئذنة ، ألا مساس بالقبة ، ألا مساس بالباب الأخضر ، ألا مساس بالعناصر الأثرية للقبة من الداخل .

ثانيا ـــ ينحصر الخلاف فيما يتعلق بالجدران ، فالجدران لابد من إدخال إصلاحات عليها ، وكما تفضل السيد الوزير وأوضح أن تقرير اللجنة الدائمة للآثار أقر تركيب الأعمدة الخرسانية داخل الجدران وهنا يثار تساؤل : هل سيتم بناء الحوائط بالخرسانة وبالتالى سيقل حجمها فيحدث توسيع ، أم سيحافظ على الحوائط مع تقويتها دون حدوث توسيع ؟ وهذه هى نقطة الخلاف .

وأعتقد أن السيد وزير الثقافة والسيد العضو ممتاز نصار سيتفقان على حصر نقطة الخلاف فى هذه الجزئية ، فما رأى السيد الوزير ؟

السيد وزير الثقافة :

بالنسبة لهذه النقطة ، فإن ما ذكرته أمام حضراتكم من جانب المختصين أن الحائط لابد أن يفك حتى يمكن تركيب الأعمدة وعمل « الميده » ثم إعادة تركيبها بنفس صورتها وبنفس العرض ١٨٠ سم ووجهة النظر التى أبداها السادة المهندسون التابعون لشركة « المقاولون العرب » — والتى طلبت مناقشتها وتقديم الحلول الفنية فيها — هى أنه إذا تم فك الحائط وإعادة بنائه فليس هناك مبرر لجعل الحائط بسمك ١٨٠ سم ، إلا أن خبراء الآثار اعترضوا على هذا وقالوا أنها أثرية ، وبناء على ذلك وافقت على رأى خبراء الآثار . وقد أوضح السادة المهندسون بشركة « المقاولون العرب » أن الحائط مكسو من الداخل والخارج بعناصر رخامية ركبت سنة ١٩٤٦ ، سنة ١٩٦٢ حيث يجرى باستمرار تجديد وترميم هذا المسجد . وقد أورد محضر معاينة اللجنة الفرعية التى شكلتها اللجنة الدائمة للآثار — وحضرتها السيدة الدكتورة نعمات فؤاد حيث إنها عضو فى هذه اللجنة — أنه اكتشف بجوار حائط الباب الأخضر أعمدة أقيمت سنة ١٩٦٢ أساسها على عمق ستة أمتار ، إذن فلا خوف من إقامة أعمدة بعيدة عن الباب الأخضر الآن ، وليست هذه بدعة ، فقد تم توسيع مسجد السيد البدوى ، والحرم النبوى الشريف ومسجد السيدة عائشة رضى الله عنها وأرضاها حيث فكت أعمدته بالكامل وأعيد تركيبه بمعرفة شركة « المقاولون العرب » فما المشكلة من عملية التوسيع ؟ وهذه هى نقطة الخلاف ، ولقد ذكر السيد المهندس إسماعيل مرعى مهندس وزارة الأوقاف أنه من الممكن قبول حل التوسعة إذا تم بأسلوب إسلامى ، والخلاف متوقف على أسلوب التنفيذ وليست هناك مشكلة فالعناصر الأثرية محترمة بالكامل كما ذكرت فإذا انتهى الرأى إلى بقاء الحائط كما هو فليس لدينا مانع ولم يفرض أحدا رأيا فى هذا الأمر ، وشكرا .

رئيس المجلس :

بناء على المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس ، لا يجوز أن تجرى مناقشة فى موضوع البيان إلا إذا قرر المجلس ذلك ، فالموافق من حضراتكم على المناقشة يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

رئيس المجلس :

إذن ، فالموافق على إقفال باب المناقشة فى موضوع طلب الإحاطة يتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

أين الحق فى بيانك ياوزير الثقافة ؟

يقول الوزير بعد أن حاول جاهدا أن يحمل رئيس هيئة الآثار على الرد عليّ فرفض لأنه فى موقعه الفنى يعلم صدق كل حرف قلته ويعلم ما يفعله الوزير مما ضاق به هو نفسه .

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(لم تجر أية أعمال انشائية تمثل تغييرا فى قبة الامام الحسين)

وأقول :

ان المقاولين العرب هدموا قبة الحسين وهشموا الازار الذهبى بآياته القرآنية فالذى حدث ليس تغييرا فحسب ولكنه ازالة ومحو تعاقب عليه المادة ٤٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار يا وزير الثقافة .

ويقول وزير الثقافة :

(ان الأعمال الانشائية لم تبدأ لاختلاف وجهات النظر) أى وجهات نظر التى تعترف بها ؟ ان القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ يحتم أن يكون هناك وجهة نظر واحدة هى اللجنة الدائمة للآثار . أما المقاول فلا يصح أن يكون له وجهة نظر فى التصميم بمعنى أن يصمم ويفرض تصميمه لأنه صاحب مصلحة لا سيما وقد تبين أن المقاولين العرب جمعوا تبرعات سنة ١٩٨٣ من أجل مقام الحسين تبلغ رقما عاليا وفتح حساب بها فى بنك المهندس الذى يتبعهم ثم قبضوا من وزارة الأوقاف ربع مليون فمن مصلحة المقاولين أن توسع الأعمال لتبرير المبالغ .

ثم إن تعدد وجهات النظر ، اعتراف منك بالصراع الذى اضطر اللجنة إلى الاستقالة لاستحالة تحمل مسئوليتها مع مقاولين يتدخلون فى التصميم وهو ما لم يسمح به أحد ، ووزير يملى لهم بغير حق إذ الرأى الفنى للجنة الدائمة المختصة والمخولة وحدها فى البت فى شئون الاثار . ألم تتدخل يا وزير الثقافة فى اجتماع اللجنة الدائمة إلى درجة أنك تسأل ممثل الأوقاف فى اللجنة الدائمة المهندس اسماعيل مرعى لماذا لا يوافق وقد حضر اجتماع الحسين فقال لك الرجل : أنا عضو فى اللجنة الدائمة ومتضامن معها هندسيا وحضاريا . ألم تنتقل السماعه وتكلم المهندس الدكتور كمال الدين سامح عضو اللجنة واستاذ العمارة الاسلامية بكلية الهندسة جامعة القاهرة ؟ ألم تؤنب رئيس هيئة الآثار الذى لا يسايرك إلى درجة جعلته يوقفك عند حدك ثم يكتب استقالته ؟

لقد ابتسم أعضاء اللجنة الدائمة عندما سمعوا بيانك فى مجلس الشعب .

ألم ترسل إلى الدكتور قدرى فى نهاية اليوم اللواء المراكبى لتهدئته ثم خاطبه مدير مكتبك مصطلنعا أنك آمنت برأى اللجنة فى توبة نصوح ؟

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(حرصت وزميلى وزير الأوقاف على ألا يكون لنا دور أو نشارك فى دراسة) .

وأقول :

إن اجتماع الحسين أفتى فيه وزير الأوقاف بأن المسجد غير مقدس .. والفتوى أثلجت صدر عمك عثمان بك كما تدعوه أما أنت فقد حاولت املاء الموافقة على التوسيع فى اجتماع اللجنة يوم ١٩٨٥/١/٢١ . وأكبر دليل على هذا استقالتها التى أبت أن تقدمها إليك كما ذكرت .

لقد وقعت يا وزير الثقافة فى المحظور وكشفت نفسك دون أن تدرى أو يدرى كاتب البيان .

وبعد هذا يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(كلانا قد اتفق على ألا يكون من رأينا البدء إلا بعد أن تنتهى اللجان العلمية لنقول نحن لهذه اللجان : آمين) .

وأقول :

إن اللجنة الدائمة للآثار المختصة قالت رأيها قبل اجتماع الحسين فلو قلت آمين قبل الاجتماع لرفضت الاجتماع أساسا أو قدمت استقالتك بعد الاجتماع لأنه ضد اللجنة ويتجاهلها ويتحداها .

يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

(قبل أيام قليلة وجدنا الموقف جد خطير)

وأقول :

فسر نوعية الخطورة أليس لأن القبة مهدمة ومكشوفة وهو ما لم تجرؤ على ذكره فى بيانك .

أما زميلك الذى تشير إليه وهو وزير الأوقاف . تقول فى بيانك (انه دعا إلى اجتماع الحسين ...)

وأقول :

ما الذى دعاه إلى هذه الدعوة ؟ أو من الذى دعاه إلى هذه الدعوة ؟ بعد أن قالت اللجنة رأيها ؟

يريدون أمرا ويريد الله أمرا ويأبى الله إلا ما يريد . وتلوت قوله تعالى (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم السوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم) .

آل عمران ١٧٢ ، ١٧٣

ويتساءل وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق فى براءة شديدة (هل فرط أى من المجتمعين فى رأى أو صادر على وجهة نظر ؟) .

وأقول :

اجتماع الحسين دار كله حول فرض التوسيع وهو ضد رأى اللجنة الدائمة الذى رفضته رفضا كاملا . وهذا التوسيع تغيير فى معالم الأثر وهذا ضد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويتساءل الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

هل اتصل أى منا بأى عضو فى اللجنة يمارس عملية ضغط أو يطلب إليه رأيا ؟

وأقول : لقد فعلتها يا وزير الثقافة كما سبقت الإشارة بل أبلغنا هذا لرئيس الوزراء الذى طلب منا سحب الاستقالة اعتزازا بنا مما يحتم عليك ، فى منطق العقل ، أن تستقيل احتفاظا بالبقية الباقية مما يحتفظ به الرجال .

إنى أسألك يا وزير الثقافة :

اذا كنت تحرص على التمكين لدور اللجنة ففيم المشكلة اذن ؟ ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق كلاما متداخلا غامضا فى عمد عن اللجنة الفرعية برياسة الدكتور كمال الدين سامح استاذ العمارة الاسلامية . قل فى وضوح : ان اللجنة الفرعية رفضت فى حسم وفى غير مواربة الأعمدة الخرسانية فلا تحسب أنك حين تلوى مسار التعبير، توهم أحدا أن اللجنة اقترحت أعمدة. إنه اقتراح المقاولين الذين يريدون خلق أعمال تبرر قبض مليون وثمانية وثمانين ألفا غير ما جمعوه تبرعات الذين ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق :

(إن تصميم المقاولين العرب ما زال فى تقدير اللجنة هو الاساس الذى ينطلق منه أى تقدم فى العمل) .

وأقول :

لقد رفضت اللجنة تصميمهم وأثبتت رفضها فى محاضر رسمية . وهل المقاول يصمم ؟ ويقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

حسابات قديمة .

أى حسابات يا وزير الثقافة .. هل هضبة الأهرام التى ذكرتها حسابات شخصية لى يا وزير الثقافة . اذن جردت نفسك بيدك من مصريتك ومن مسئوليتك .

إن هضبة الأهرام حسابات كل مصرى بل انها لو كنت تذكر كانت حسابات العالم المتحضر كله الذى أدان شركة هونج كونج وأيد الحق المصرى فى الحفاظ على الهضبة فأى حسابات يا وزير الثقافة .

أنا يا وزير الثقافة لست ممن يعملون بالتجارة أنا ممن يحملون القلم ويشتغلون بالفكر .

ويدافع الوزير صديق المقاولين العرب عنهم وينفى صفة الهدف المادى والاعلامى . وأقول :

اتنكر يا وزير الثقافة أن المقاولين يتعاملون مع قبة الحسين كصفقة ويتجرون بها ماديا واعلاميا وإلا فبماذا تفسر اصرارهم على التوسيع ؟ أجب يا وزير الثقافة .

ألم يخفضوا المقايسة من مليون وسبعمائة وخمسين ألفا إلى مليون وثمانية وثمانين ألفا .. ومع ما فى هذا المبلغ الأخير من تجارة إلا أنه يدل على أن المبلغ الأول كان يحمل طابع الجشع ؟ أليست تجارة أن يصمموا على التوسيع بعد أن رفضت اللجنة العلمية ؟ أليس لهم مصلحة سافرة فى هذا ؟

أى مواقف شخصية ياوزير الثقافة ؟ أريد بيانها . البلد كله يعرف ، كلا ، كما ومن هو صاحب المواقف الشخصية ومن هو صاحب القضايا القومية .

أما الصحف القومية فأعلم يا وزير الثقافة أن أى مقال رأى لى أرسله إلى احدى الصحف القومية وأنا أعلم مقدما أنها لن تقوى على نشره وهنا أنشر فى أى جريدة تتسع أو تستطيع .

وما قضية سبيل أم عباس ؟ ألا يكفيك افتتاحات جهود هيئة الآثار وتريد أيضا قصائد مدح بعد الافتتاح . لست أنا هذا الطراز يا وزير الثقافة ولو فى عالم الأحلام . ذاك منك بعيد .

اذ مُسَّ أثر من واجبى مصرية أن اعترض أما اذا أصلح فأنا أشكر الله وحده ثم الرجال العاملين . على أنك ما دورك فى اصلاح سبيل أم عباس وما حجم جهودك حتى تطالب بنظم الكواكب عقود مدح ؟

ويعجب الوزير من اجتماع اللجنة بعد تقديم استقالتها وردى ان اللجنة تظل قائمة حتى تقبل استقالتها ويؤيد هذا أن رئيس الحكومة فى اجتماعه بالدكتور قدرى وبى استقبلنا استقبالا حفيا وطلب الينا أن نستمر فى

مواقعنا وطلب من الدكتور قدرى أن يستمر بالدفعة نفسها فى الاثار وأن جهوده فيها سمع تقديرها فى الخارج بنفسه .. تقدير يشتهى الوزير أن يسمعه أو ينسب إليه .

لقد أبلغنا رئيس الحكومة أنه أصدر تعليماته بوقف الهدم فى جدران الحسين .

اذن كان هناك هدم يا وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق ويستهل بيانه بأن كل شىء على ما يرام ولم يمس .

ويشتغل الوزير بالتنظير فيقول ان صاحب القضية لا يستقيل دفاعا عن حق .

الكرماء على أنفسهم يستقيلون يا وزير الثقافة صونا لها .

واقول : اذا كان صاحب القضية تعوقه أنت بدلا من التضامن معه كيف يعلن رفضه لأسلوبك ؟

لقد استقال من قبلنا أفذاذ يا وزير الثقافة مثل عبد العزيز باشا فهمى نابغة القانون المشهود له بالذكاء والضلاعه والتفوق فى كلية الحقوق وبعدها لمجرد مناقشة البرلمان مرتب منصبه وقال قولته المشهورة للملك فؤاد :

(كرسى العدالة يهتز من تحتى) .

كان عندنا رجال قانون أفذاذ .. وعندنا منهم أفذاذ أيضا فى الحياة القضائية .

ويقول وزير الثقافة الذى يصف نفسه بالصدق .

(إن الاستقالة لا دخل لها بقبة الحسين وضريحه إنها مبيتة أعلنتها الدكتورة نعمات أحمد فؤاد . وأقول أعلنتها فى أى موضوع أليس فى موضوع مقام الحسين وربطت الاستقاله به ؟ اذن انشر نص الاستقالة ليعلم الناس مدى صحة قول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .

ولكن ليست الأولى يا وزير البيانات فقد سبق لك أن أعلنت فى مجلس الشعب فى موضوع متحف محمد محمود خليل أنك تشهد الله والتاريخ أن محضر الجرد لا ينقص منه شىء ولما سألناك أى محضر قلت محضر سنة ١٩٧٠ وما كتبناه كان عن سنة ١٩٨٠ عن نهايات سلطة السبعينات لا عن بدايتها ... ولم تتورع أن تقدم على هذا الذى أقدمت عليه .

وحين كشفناه لم تقدم استقالتك كما كان يجب أن يحدث .

لقد أسقطت امريكا نيكسون من الحكم ومن حسابها ومن عينها لا لأنه تجسس فى انتخابات فحسب ولكن لأنه أنكر وضلل العدالة ... أعرفت يا وزير الثقافة موازين الحكم على الرجال ؟

وأخيرا لى سؤال محدد أجب عليه .

هل أنت ترفض التوسيع الذى يريده عثمان وترفضه اللجنة أم لا ؟

على أنى لا انتظر جوابك وما بى حاجة إليه بعد أن أعلن رئيس الحكومة رفض التوسيع ووقف الهدم واحترام اللجنة وتمسكه بها .

تعددت الأسباب يا وزير الثقافة التى تحتم عليك أن تنقذ البقية الباقية لك وتستقيل فإن خرق المقاولين العرب وإن كانوا اصدقاءك ، للقانون مرات آخرها تجاهل رأى اللجنة الدائمة للآثار التى رفضت التوسيع أو المساس بالأثر تستقيل كما استقال أصحاب المناصب المرتبطة بالعلم عندما استشعروا، المساس به ... كما استقال لطفى السيد مديرا للجامعة لأن الوزارة نقلت الدكتور طه حسين دون أخذ رأى الجامعة، حفاظا على « التقاليد الجامعية » .. على أن الوزارة بإجرائها هذا لم تكن قد جاوزت حدود القانون الجارى العمل به وقتئذ ، إلا أنها جاوزت التقاليد الجامعية ! . فكانت غضبته وكانت استقالته .

أرأيت يا وزير الثقافة ؟

ولكن مالى أقارن ؟ إنها مقارنة بعيدة ... مالى أتذكر المناصب العلمية حين كان يتولاها لطفى السيد وطه حسين ودكتور محمد عوض ومصطفى مشرفه وإخوان هذا الطراز لعلى تذكرت لأنى حزنت أن تئول وزارة الثقافة إلى هذا المصير .

وحزنت أكثر حين عقدت اللجنة الدائمة للآثار ، اجتماعا صباح الاثنين ١/٢١ فإذا بالوزير يطلب رئيس الهيئة فى التليفون أثناء الاجتماع ليؤنبه على عدم مسايرة (عثمان بك) كما يدعوه وحمل اللجنة على الموافقة !!

يا سبحان الله .

إن اللجنة الدائمة للآثار ، جزء من وزارة الثقافة بل لعلها الواجهة الباقية المشرقة والمشرفة ... وتخطيها وتحديها ، إهانة للوزارة وبالتالى للوزير . فبدلا من أن ينتصر الوزير للجنة ، وينتصف باسمها ، أوسع رئيسها لوما وتقريعا .. فلم يملك الرجل الشريف إلا أن أوقفه عند حده وعاد إلى مائدة الاجتماع ليكتب استقالته .. فإذا باللجنة الدائمة للآثار تتضامن معه لما أصابها من خلاله وتقدم استقالة جماعية وترسل برقية إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب هذا نصها :

جميع أعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والمخولة وحدها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد أية مواصفات لأعمال الترميم فى تراثنا الأثرى والمشكلة من أساتذة الآثار وأساتذة العمارة الإسلامية والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية فى الجامعات المصرية وكذلك خبراء الترميم من الأساتذة المهندسين فى الجامعات وداخل هيئة الآثار المصرية ، يرون أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالتهم جميعا من اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية وذلك لعدم قدرتهم على تحمل مسئوليتهم العلمية والتاريخية ازاء تراثنا الأثرى فى ظل

محاولة فرد تعديلات خطيرة فى قبة الحسين والضريح سوف تؤدى إلى تغيير معالم الأثر وإحداث تغييرات جذرية فى طابعه التاريخى والأثرى والخروج على المواصفات العلمية الترميمية المعروفة فى جميع أنحاء العالم وفى مصر .

وهم إذا يتقدمون باستقالتهم ، لواثقون من قيادتكم الشريفة النزيهة وانكم لن تسمحوا بأى إجراء من شأنه الإضرار بآثارنا ، وخرق القانون وعدم احترامه .

والله معكم والله ولى التوفيق .

د . أحمد قدرى
د . نعمات أحمد فؤاد
د . كمال الدين سامح
د . آمال العمرى
د . سيدة اسماعيل الكاشف
استاذة ليلى على ابراهيم
مهندس اسماعيل مرعى
د . نعمت اسماعيل
شحاتة محمد شحاته
فهمى عبد العليم
د . كمال بركات
د . جودت جبره
عنايات حامد الشطوى
محمد سيد اسماعيل
يوسف مفيد الغريانى
نبيل عبد السميع امام
عبد الله العطار
د . شوقى فهمى نخله
السيد العربى محمد
مدحت المنياوى
جوده شرف
مهندس حسان عبد النبى

وأخذ الوزير يترضى متراجعا وباخعا نفسه ولكن بعد أن سبق السيف ، العذل .

لا أدرى لماذا وردت على خاطرى وأنا أرى الاجتماع التليفزيونى قصة أستاذنا العقاد حين سأله الفنان محمد عبد الوهاب عن كلمة فى (العربية) للمذهبجية . فقال له الاستاذ العقاد :

« إمعه » .

ولم يدرك عبد الوهاب ، فى البداية ، المقصود ...

فقال له الاستاذ العقاد مفسرا :

أليس عملهم « الترديد » إذن هم « إمعه »..

من نكد الدنيا ــ غير المثل الذى صوره المتنبى ــ أن نعيش فى زمان يملى فيه المقاولون على الوزراء ، الأعمال التجارية ، وأين ؟ فى مساجد أهل البيت !!

هل هى نذر القيامه ؟

توقع أيها البلد أن :
تلغى أكاديمية البحث العلمى
توصد الجامعات
تغلق مراكز الأبحاث
يجمد القانون أى يمنح أجازة إلى أجل غير مسمى
يعطل العلم
يبطل الرأى

توقع أيها البلد هذا كله ما دام الوزراء يجمعهم مقاول ويسيرهم على هواه ، معلم .

أما اذا أخذنا بمبدأ التوسيع « والتوسعة » اذن :

وسعوا الهرم من الداخل

وسعوا مساجد أهل البيت جميعا من الداخل ، واحفروا الأرض تحتها كما يفعلون فى مسجد الحسين حتى تنتشر اللوحات الرخامية تحمل اسم المقاولين لتنهال المشروعات والملايين من العالم الإسلامى عليهم وكأن العمل تبرع لا مقاولة وصفقة لم تتورع عن حرم الدين كما لم تتورع سابقا عن حرمة الهرم .

من يدلهم على أن الحضارة هى الفروق .

فرق بين « الترميم » والهدم
فرق بين الأثر التاريخى وبين الكوبرى
فرق بين « العلم » و « المقاولة » .

لا تحسبوا مقام الحسين وحده ، هدفهم الوحيد .. والدليل أنهم فرضوا أنفسهم على مقام السيدة زينب لأن أرضية المسجد تحتاج إلى ترميم فإذا بهم يقدمون مقايسه بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ر مائتى ألف جنيه ! كما قدموا مقايسة فى موضوع مقام الحسين قدرها مليونان إلا ربعا . !!

هل يعقل هذا ؟ هل يصدق هذا ؟

سلوا وزارة الأوقاف التى رفضت طلبهم المذهل وتقوم هى الآن بالإصلاح فى مسجد السيدة زينب .

طلبت منى محررة التايمز حديثا عما يدور بمقام الحسين وكانت فى كل جملة تقول : الامام الهسين أى الإمام الحسين .

إنها لا تتبع دينه ولكنها تحترمه رعاية لنا ، أو تلتزم باحترامه أمامنا ... ولكن المقاولين لا يرون الامام الحسين أو مقام السيدة زينب إلا « صفقة » تعمر جيوبهم العامرة بل الطافحة بالمال . إنهم يرونه مصيدة لشعبيه لن ينالوها أو متسلقا ولكن الشعب يعلم عنهم ما يبدونه وما يخفونه . إنهم لم يقتربوا منه يوما بل اقتربوا من السلطة وتقربوا وأصهروا إليها للمنفعة المشتركة والاستغلال المتبادل والضحية مصر التى بليت بمخططاتهم ، ومنيت بأطماعهم .

لك الله ياحبيبة .

هذا حين نرى فى البلاد المتقدمة وبين أصحاب الضمائر المستشفيات والمعاهد والمدارس من عمل الأغنياء . مثل معهد طاطا فى الهند أنشأه فرد لخدمة العلم والتكنولوجيا ومعهد سويحه فى لبنان .

واللورد نافيد الذى أنفق الملايين حقيقة لا مجازا على اقامة المستشفيات والملاجىء ووجوه البر الإيجابية .

وروكفلر فى أمريكا .

وبعض هؤلاء غناهم موروث ولكن المقاول الذى بدأ من الصفر كما يعترف فى تجربته التى تنصل مما جاء فيها وهو مشهور مرقوم ، اعتصر البلد بوسائله التى لا أناقشها الآن غير أنى أقول :

ما الذى أهداه فى المقابل ؟ وما الذى أسداه من باب الاعتراف بالجميل ؟

لا يقل أحدهم (فريق الكره) فهو دعاية متنقلة وإعلان متحرك يكسب منه أكثر مما ينفق عليه .

لا يقل أحدهم مستشفى المقاولين فالعلاج فيها بالثمن أى عمل تجارى أيضا .

لا يقل أحدهم التنمية الشعبية كالشويبس العائلى والمكرونة المهنية .. اقرأوا مجلة الأهرام الاقتصادى العدد ٨٣٦ الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٩٨٥ لتعرفوا كيف تجمع الملايين وكيف تختفى الملايين .

معلم يجمع وزير ثقافة ومعه وزير الأوقاف الذى أفتى وهو غير أثرى ، فى الاجتماع بأن المسجد غير مقدس والمسألة أثرية المسجد لا القداسة وتذكرت الشيخ البيجورى الذى يحكى عنه على باشا مبارك (كان « عباس باشا » **فى جلوسه على تخت مصر يزوره فى درسه** بالأزهر فلا يقوم له بل يوضع له كرسى من جريد يجلس عليه خارج الدرس هنيهة ثم يخرج .

ياسبحان الله : عالم يسعى إليه صاحب العرش وآخر يسعى إلى المقاولين (جـ٤ ص ٤٠) .

وتذكرت قبله سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذى واجه السلطان نجم الدين أيوب فى زهو الملك والذى أصر على بيع نائب السلطنة فى سوق الرقيق ثم أعتقه ...

وترحمت على العلماء الأبرار .

ماذا أقول ؟

للمرة الكم لا أدرى ... أقول يا أصحاب معلمى المقاولات والصفقات : **الأثر** : انما هو جمع من البشر ... إنه أعمار من أبدعوه ونور عيونهم وحياتهم بعد الحياة . أيها التجار إنه أغلى من أموالكم وكل ما جمعتموه تحت مختلف الأسماء ومختلف الأساليب . إن صمت الناس عنكم لا يعنى رضاهم ولكن يعنى أنهم مطحونون لم تبق رحاكم منهم بقية تحاسب ... ففوضوا الأمر لله الذى اذا غضب على عبد رزقه من حرام فإذا اشتد غضبه عليه بارك له فيه ، ثم يأخذه أخذ عزيز مقتدر .

إن شعبنا يؤمن بكتاب عزيز جاء فيه (قل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقا .)

وفى مهرجان الكبارى التى تقتحم البيوت وتمتهن حرمتها التى كفلها الدين والضمير الأخلاق ، أطاح المقاولون العرب بباب صلاح الدين من أجل كوبرى السيدة عائشة ثم اتضح بعد الفراغ من الكوبرى أنه بعيد عن الباب الأثرى ! ولو جاز أن الأثر فى طريق كوبرى أو غير كوبرى فمن المحتم أن يحافظ على الأثر ويخطط لكوبرى أو خلافه بعيدا عن المساس به فالمادة ٢٠ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه :

لا يجوز منح رخص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخله ضمن خطوط التجميل المعتمدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها فى الفقرة السابقة والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى مناطق غير المأهولة . أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .

ولكن المقاولين لا يتعاملون مع القانون .. وهذه قضية أخرى لها دورها .

إنهم لا يناقشون الموضوع من منطلق علمى أو قانونى ولا يجيبون على الأسئلة المطروحة لأنهم ليس عندهم جواب ... المسألة صفقة .

وهنا يغطون جريرتهم بلوى مسار القضية بأسلوبهم التقليدى ـــ ووراءهم وزيرهم ـــ ومضمونه الذى لا يتغير : الأغراض ! كأننا نعرفهم من قبل أو كأننا تجار فى السوق تحكمنا المنافسة .

إننا نختار الجانب الصعب وليس الرائج فأين الغرض أو المصلحة .

إن الذى يصر على توسيع بالإكراه .. توسيع مرفوض هو صاحب الغرض المكشوف بعد جريمة هدم القبة الأثرية فى همجية دمرت الإزار الذهبى بآياته القرآنية مما نطالب متحضرين ومصريين ومسلمين بمحاكمتهم عليه .

نحن أصحاب قلم أقسم به الله تشريفا وتعريفا . أما المقاولون فليس واردا فى عقولهم معنى الأثر أو قدسية الدين حتى لو أداروا حبات مسبحة .. وزعموا الرغبة فى التوسيع على المصلين ... ولو صدقوا لبنوا مسجدا آخر على الطراز نفسه وأضافوه إلى المسجد الأصلى كما فعل عبد الرحمن الأوسط ، فى مسجد قرطبه وبعده المستنصر حتى وصل المسجد الى ضفة النهر الكبير كما فصلت هذا فى مقالى السابق . ولكن الأمر فى حقيقته توسيع الأعمال ليبرروا مبلغ مليونين إلا ربعا الذى يريدونه ثمنا ولو اقتصر الأمر على الترميم لضاع الهدف الحقيقى .

هؤلاء هم يا وزير الثقافة الذين حملت رجال هيئة الآثار على الرد علىّ من أجلهم ؟ وفاتك أنى انتصر للعلم وللأثر احتسابا لوجه الله وكرامة لهذا البلد فهل هذا أسلوب حصيف ؟

وبعد : فقد بقيت كلمة منداة بالدموع

يا سيد الشهداء ... ياعترة الأنبياء لا تحزن . إن مصر ليست المقاولين ... لقد جاءوها من الحدود فلم يعرفوا الحدود .

إن مصر التى باركها جدك العظيم عليه السلام بدعائه لها تقف كلها .. **كلها** وراء الحفاظ عليك حتى مسيحييها . لقد اتصل بى بعض كبار الأقباط ورأسك الشريف الذى ترتفع ، على مقربة منه ، معاولهم ، وتعجبوا مما حدث ، واستنكروا ما جرى .

بل إن الاستاذ مريت غالى رئيس جمعية الآثار القبطية أرسل برقية إلى وزير الثقافة يؤيد اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية فى موقفها .

فلم أدر أأفرح بأمتى أم أحزن لخروج البعض على تقاليدها التى ترعى القيم ، وتغالى بالأثر .

إنها أمتى التى ترتفع عند الردع على الشائبات والتناقضات إلى ذروة من معانى القيمة ومعالى الروح ومغانى الشمائل . لا تحزن يا امام يا حسين ... إن الله معنا .

وهز موضوعك اليونسكو فاستطلع الخبر من هيئة الآثار .

واجتمعت فى ساحتك عشرات من وكالات الأنباء ومندوبى الصحف العالمية لتصوير التخريب الذى اقترفه المقاولون العرب مما لا يقوى على انكاره صادق أو إنسان يحترم نفسه .

لا تحزن ياسيد الشهداء إن الله معنا ..

(ولينصرن الله من ينصره) .

(وإن ينصركم الله فلا غالب لكم)

ولم يكن الوزير وحده الذى جانب الحقيقة فى المجلس فإن مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين فى ٨٥/١/٢٩ تسجل أن المقاول عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين وقف يضلل المجلس زاعما أن شركة أجنبية طلبت خمسة ملايين من الجنيهات ليبدو أن طلبه مليونين كان طلبا شريفا متواضعا وهنا أترك رئيس هيئة الآثار يقرر الحقيقة كما جاء فى محضر الاجتماع الثانى للجنة الفنية التى شكلتها الحكومة بعد أن تأزم الموقف ، والمنعقد فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٥ .

(وقد اوضح الدكتور أحمد قدرى أنه سبق أن اتصل السيد حسن التهامى بالمهندس يحيى يونس وهو ممثل شركة ترميمية متخصصة فى النمسا وذلك بشأن ترميم الضريح وافاد سيادته أن الشركة تستخدم مواد تقويه جديدة وسبق استخدامها من قبل فى مسجد الحاكم . وأوضح أن العمل كان سيتم بواسطة عمال مصريين تحت اشراف الهيئة وقدرت التكاليف بمبلغ ٤ مليون شلن نمساوى أى نحو ١٨٠ ألف جنيه مصرى وفى رأى سيادته أن الحل يبدو مقبولا بصفة مبدئية من وجهة النظر الترميمية) .

كما أخذ المقاول يحكى قصصا تفيد أنه صلى السنة وأنه يلتمس بركة الحسين كما اثبت أن النقابة ستقوم بالترميم والاصلاح على نفقتها وتم التصفيق . ولكنه لم يذكر المقايسة (٢ مليون و ٧٥٠ الف جنيه) بل تطرق إلى الحديث عن بطولاته الوهمية فى السد العالى الذى يقتصر عمله فيه على الحفر ورفع التراب وهو على أى حال ليس موضوع قبة الحسين ولكن المجلس المشكل فى معظمه من الحزب الحاكم كان طروبا بسماعه حتى أنه صفق موافقا على استمرار الحكايات حين قاطع المهندس ابراهيم شكرى الذى تكلم فى صميم الموضوع .. فى قبة الحسين !!! وارتفعت أصوات بأنه لا يجوز له التعقيب !!

فقال المهندس ابراهيم شكرى :
اذن سأغادر هذه القاعة فورا ووالله سأترك هذا المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

الفصل التشريعى الرابع

دور الانعقاد العادى الأول

مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة صباح يوم الثلاثاء ٨ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٥ م .

ملخـــص

(أولا) طلبا، إحاطة عن أمر ذى أهمية عامة وعاجلة :

رقم الصفحة

مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين (٢٩ يناير سنة ١٩٨٥)

رقم الصفحة

رئيس المجلس :

باسم الله ، وباسم الشعب ، أفتتح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُل اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ والمُؤْمِنُونْ)

(أولا) طلبا احاطة عن أمر ذى أهمية عامة وعاجلة

١ ـــ موجه إلى السيد وزير الثقافة ، من السيد العضو ابراهيم شكرى ونصه :

« إن ما نشر صباح يوم ١٩٨٥/١/٢٧ فى الجرائد الثلاث من أن السيد رئيس مجلس الوزراء قد أصدر أمرا بوقف أعمال الهدم فى الحوائط بضريح الإمام الحسين فورا فى عملية الإصلاحات التى تتم يتنافى مع ما صرح به السيد الوزير أمس من أنه لم تبدأ أى عمليات إنشائية بعد :

فهل هدم حوائط لا يعتبر جزءا من العمل الإنشائى ، حيث سيترتب عليه خطوات أخرى ؟ كما نشر بأن السيد رئيس مجلس الوزراء قد رفض استقالة رئيس هيئة الآثار وأعضائها مما يؤكد أن الاستقالة ليس مقصودا بها الشوشرة والتعطيل كما صرح السيد الوزير فى بيانه أمس ، بل كانت لأسباب اقتنع بها السيد رئيس مجلس الوزراء أنها أسباب هامة وجادة » .

٢ ـــ موجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، من السيد العضو توفيق زغلول .

نصـــه :

« عما نشر فى الصحف القومية يوم ١٩٨٥/١/٢٧ ، بشأن ما قرره رئيس الوزراء من رفض استقالة الدكتور أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار وأعضاء اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بعد اجتماعه بهم وطلبه تقريرا عن الأعمال التى تمت حتى الآن فى مسجد الإمام الحسين ووقف أعمال الهدم فورا فى قبة وجدران المسجد ، الأمر الذى يتناقض مع ما أدلى به السيد وزير الثقافة بمجلس الشعب يوم ١٩٨٥/١/٢٦ » .

رئيس المجلس :

نظرا لوحدة موضوع طلبى الإحاطة ، فإعمالا لحكمى المادتين ١٨٥ ، ١٩٤ من اللائحة الداخلية للمجلس ، يضم الطلبان ويجاب عنهما معا . وإذا أذن المجلس قبل أن يتفضل السيدان العضوان مقدما طلبى الإحاطة بالإدلاء ببيانهما أود أن أوضح أننى قد استمعت قبل عقد الجلسة الآن إلى شريط التسجيل للجلسة السابقة التى ناقشنا فيها موضوع مسجد الإمام الحسين رضى الله عنه .

وقد جاء بهذا التسجيل على لسان السيد وزير الثقافة ، أنه مسئول مسئولية دستورية وأنه ليس فنيا فى الموضوع ، وأن أى قرار لن يتخذ فى شأن هذا الأثر الهام إلا بموافقة هيئة الآثار ، وعلى هذا النحو فهو لم يتخذ قرارات فى هذا الصدد . وإنما أكد أن أى قرار سيصدر بناء على رأى الهيئات الفنية .

وهذا هو ما استمعت إليه من شريط التسجيل ، والآن بعد هذا الايضاح ليتفضل السيد العضو إبراهيم شكرى بالإدلاء ببيان عن طلب الإحاطة الموجه منه .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

إن الحديث الذى تفضل به السيد رئيس المجلس قبل أن أتحدث ، أعتبره إضافة جيدة ومحددة لمسار حوارنا وحديثنا ، فعندما يتحدث السيد وزير الثقافة فى الجلسة السابقة ويقول إنه لم يتخذ قرارا إلا بعد موافقة اللجنة الدائمة للآثار فإنه يحاول أن يطبق قانونا ، وليس الأمر تقديرا سياسيا منه أو مسئولية أو غير ذلك ، لأن القانون حدد هذه الأمور تماما فيمن يكون له الشأن فى مثل هذا الموضوع ، فقد تضمن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى البند (٤) من المادة ١٣ الواردة فى الباب الأول ـــ أحكام عامة ـــ عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ، ويكون إجراء الأعمال التى رخص بها تحت الإشراف المباشر لمندوب الهيئة ... » . إذن فهذا أمر قرره القانون ووضحه وضوحا لا لبس فيه ، ولذلك فعندما نستعرض الأمر وكيف سار فإنى أريد بهذه المناسبة أن اذكر الإخوة بمجمل ما قاله السيد الوزير وبما يتم بخطوات محددة .

بادىء ذى بدء بالنسبة لموضوع الأثر ذاته وهو المشهد الحسينى وقيمته فإننى أرجع إلى ما كتب عنه وسجل ، وكيف سجل فى السجل العلمى للآثار الإسلامية لعامى ١٨٨٧ ، و ١٨٨٨ وقد صدر هذا السجل عام ١٨٨٩ من المطبعة الأميرية بالقاهرة ، وتضمن الآثار الإسلامية التى ترجع إلى العصر الفاطمى وإضافات أيوبية وعثمانية والمشهد الحسينى ، وأن المشهد الحسينى يعنى المكان الذى دفن به رأس الشهيد ، ويشمل كل العناصر المعمارية المكونة له من جدران ومنطقة انتقال وتغطية ، وكل هذه العناصر يطلق عليها اسم القبة والضريح ، وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف باسم « الباب الأخضر » وهو جزء من الجدار الجنوبى الشرقى للمسجد وللقبة ، وقد كانت آخر إضافة أثرية هى الزخارف والكتابات القرآنية التى قام بها الأمير عبد الرحمن كتخدا فى عام ١٧٦٢ على الجدران الداخلية للمشهد والقبة ، وقد أكد عالم الآثار الإسلامية الأستاذ كروزويل ، أثرية المشهد الحسينى بأكمله بعد أن قام بالكشف على المشهد من الناحية المعمارية مؤكدا ما جاء فى تاريخ الجبرتى عن هذا الموضوع ، وكذلك الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك وهى جميعا تتناول مضمون قرار التسجيل الصادر عن لجنة حفظ التراث العربى فى كراستها رقم (٥) تقرير رقم ٤٤ ، وطبقا لذلك ، فإن هذا الأثر خاضع للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى صدر من هذا المجلس .

وبالنسبة لأعمال ترميم العناصر الأثرية بالمسجد ، فقد قامت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية قبل بدء أعمال الترميم عام ١٩٨٣ بإخطار كل من وزارة الأوقاف والمهندسين وشركة « المقاولون العرب » بتحديد العناصر الأثرية فى مسجد الحسين وفى محضر اجتماع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ حضره مندوبو هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » تم تحديد الخطوط العامة للترميم والموافقة على عمل تغطية خرسانية للقبة ، وقدمت شركة « المقاولون العرب » بعد ذلك تصميما مبدئيا ، وهنا أقول إنه كان هناك اتفاق تم بالفعل بين كل الأطراف بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ ، والشركة قدمت طبقا لهذا الاتفاق المواصفات والتصميمات التى يمكن أن ينفذ بها هذا الاتفاق ، ومعنى ذلك أنه كان هناك اتفاق بين كل الأطراف ، هيئة الآثار وشركة « المقاولون العرب » .. الخ فى هذا الشأن فى تاريخ معين ، ولكن بدأ الخلاف فى شهر نوفمبر ١٩٨٤ عندما قدم من جديد طلب من

الشركة لإزالة الجدران الأثرية للمشهد وإقامة حوائط خرسانية بدلا من هذه الجدران بغرض توسعة لا تزيد على متر فى كل ضلع من أضلاع المشهد الأربعة ، وكذلك تضمن الطلب كضرورة إنشائية لتنفيذ هذه الحوائط الخرسانية الجديدة ، فك المنارة الأثرية والباب الأخضر ، ورفضت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية فى اجتماعها بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣ طلب التوسعة فى مواجهة مندوب الشركة لما يترتب على ذلك من تغيير جوهرى لمعالم الأثر والأبعاد الأثرية ، فضلا عن المخاطر الجسيمة التى يمكن أن تهدد المنارة ذاتها ، وقد تمسكت اللجنة بالقيم المتفق عليها أصلا مع الشركة كأساس للترميم فى ١٩٨٣/١٢/٢٦ ، وقدمت من خلال الأساتذة المتخصصين أعضاء اللجنة الحلول العلمية للتعامل مع ذلك الأثر ، بضرورة الإبقاء على الحوائط الأثرية بأبعادها الأصلية ورفض التوسعة المقترحة وما يترتب عليها وعمل « ميدات » لأساسات هذه الجدران وهو الأسلوب العلمى للترميم المعمارى المتبع فى ترميم الحوائط الأثرية ، وقد وعد ممثلو شركة « المقاولون العرب » بتنفيذ قرارات اللجنة الدائمة وتقديم تصميم نهائى طبقا لهذه القرارات ، أى أنه كان هناك تنبيه أيضا وكان هناك نوع من الاستجابة للرغبة الجديدة ، ولكن الذى حدث بعد ذلك هو أن الشركة أصرت على مفهوم إزالة الجدران الأثرية والتوسعة المقترحة منها ، وقدمت تصميما على هذا الأساس عرض على اللجنة الدائمة فى اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ، إلا أن اللجنة رفضت هذا التصميم بالاجماع ، أى أن صاحب الشأن رفض تماما إزالة الحوائط ، ولكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ إن الذى حدث بالفعل أنه قد بدىء فى عملية هدم الحوائط اعتبارا من يوم ١٩٨٥/١/٢٠ أى أن الهدم قد بدأ بعد ثلاثة أيام من الاجتماع الذى عقد فى مسجد سيدنا الحسين أو فى المكان الذى عقد فيه ، وهنا يتضح أن عملية الهدم التى بدأت لم تكن مستندة إلى رأى من لهم الحق فى إعطاء القرار وإنما استندت إلى شىء آخر لا نعرفه ، هل هو إرادة السيد وزير الأوقاف أو إرادة السيد وزير الثقافة أو إرادة أى مسئول آخر .. الخ ، وكل هذا لا يهم ، ولكن الذى يهمنا بالدرجة الأولى أنه قد بدأ الهدم بالفعل ، وكان هناك إصرار على رفض الأمور أمام أمر واقع كما تريده الشركة التى وضعت التصميم .

وهنا أود أن أشير إلى ملاحظة بسيطة وهى أنه من المبادىء العامه التى لابد أن نحافظ عليها ، ألا يكون المقاول المنفذ هو نفسه واضع التصميم ، وإنما المفروض أن يكون هناك بيت خبرة استشارى يمكن الرجوع اليه فى المسائل الفنية لهذا الموضوع ، ويراقب ويشرف على تنفيذ التصميم الذى وضع ، ويبدى الرأى حول ما إذا كان التنفيذ يتمشى مع ما أبدته اللجنة الدائمة من إصرار على الحفاظ على الأثر بصورة معينة أم لا ؟ الذى حدث هو أنه اكتفى بما قررته الشركة ، وإننى أعرف أن هذه الشركة هى شركة كبيرة وقامت بمشروعات عظيمة وكبيرة ، وإننا لنفخر بها ، ولكن الأمر هنا لا يتعلق بانشاء كبار أو خلافه ، وإنما هو عمل فنى وترميم لعمل فنى ، من تقوية وحفاظ على الأثر . ومن هنا يأتى الخلاف بين وجهات النظر . فليس الأمر هو أمر توسعة أو خلافه ، وإنما لابد أن يبقى الأثر كما هو وكما كان بعد التجديدات التى أدخلها عليه كثير من الملوك والسلاطين ، وكلها إضافات إلى هذا الأثر يجب أن تبقى ويجب أن تتم المحافظة عليها بالصورة التى تجعل الأثر كما هو وكما كان دائما .

إذن فالوضع ليس كما قيل من أنه لن تحدث مخالفة لما تقرره اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية وإنما الذى حدث حقيقة أنه تمت مخالفة كل ما قررته هذه اللجنة الدائمة .

وفى اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ ، وعندما وجد أعضاؤها أنه ليست هناك استجابة من السيد الوزير لوجهة نظرهم توجهوا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء ، والى السيد رئيس مجلس الشعب والى السيد رئيس الجمهورية ، لمحاولة وضع الأمور فى نصابها ، من حيث الحفاظ على هذا الأثر .

وعلى الرغم من أن الخلاف موجود منذ يوم ١٩٨٥/١/٢ إلا أنه بدىء فى الهدم ، وهذه هى الصورة — أودعها مكتب المجلس — توضح كيف أن هذه الجدران ، وكلها نقوش وكتابات قرآنية وآثار سطرت فى عصور مختلفة ، علمت وكأن هناك تسابقا مع الزمن لهدم جدران المسجد الحسينى وهو الواقع ما بين المشهد وحجرة الحريم وقد ازيل ٧٥٪ من أحد الحوائط و ٢٥٪ من حائط آخر .

وهنا أتساءل وماذا لو كنا استبقينا الأمر على ما هو عليه أياما قليلة وأقول إن هذا الأمر قد مضى على طرحه سنة كاملة أو أكثر فكان من الممكن الانتظار لمدة شهر آخر تنتهى إلى رأى حاسم بشأنه ولا يمكن أبدا أن نتصور أن يبدأ التنفيذ فى عمل فنى مثل هذا العمل إلا بعد أن نكون قد انتهينا إلى رأى حاسم بشأنه ، وإلى تحديد قاطع لأسلوب وطريقة تنفيذه ، أما بالنسبة لما ذهب إليه السيد الوزير من أننا لم نبدأ حتى الآن فى أية عمليات إنشائية ، فإننى أقول لسيادته ، وماذا يعنى إذن الهدم الذى تم ، إن عملية الهدم سيتلوها بطبيعة الحال إنشاء جدران خرسانية جديدة ليس لها أى اتصال بالأثر ، كذلك فبالنسبة لما قاله السيد الوزير من أن هذه الحوائط مبنية بالطوب الأحمر « وبالقصرمل » ... الخ فإننى أقول له ، نعم ياسيدى ، ويجب أن تبقى هكذا ، وأن ترمم بذات المواد التى بنيت بها ، وأن نحافظ على صورتها ، وأن نعيدها كما كانت بعد القيام بتقوية الجدران من أسفل « بميدات » . هذا ما يمكن أن يقال ، أما أن نقول إنه لم يبدأ الإنشاء فى الوقت الذى بدىء فيه بالهدم فعلا فإن هذا القول لا يحترم تفكيرنا .

أيها الإخوة :

إننا نريد أن نقول إن هناك تجاوزات حدثت بالفعل بالنسبة لقرار هيئة الآثار الذى لم يعتد به ، وإننا لا نعرف من الذى حدثت منه هذه التجاوزات ، هل حدثت من الوزير ، أو من الشركة المنشئة أو من وزير الأوقاف أو من غيرهم ؟

وأيا كان من حدثت منه هذه التجاوزات فالقانون صريح فى أنه لا يتم أى تغيير أو أى إنشاء أو أى تصميم جديد أو ترميم إلا بموافقة رئيس هيئة الآثار ، وعندما وجد رئيس هيئة الآثار نفسه عاجزا إزاءها قدم استقالته هو وأعضاء الهيئة جميعهم الى السيد رئيس مجلس الوزراء ، وعند ذلك فقط وفى يوم ١٩٨٥/١/٢٧ صدر قرار وقف الهدم ، وقبل ذلك كان الهدم سائرا على أنه يتم تنفيذا لما تريده الشركة من تفكير معين ، فالشركة تريد التوسعة أو اقامة منشآت فخمة ، وهيئة الآثار تريد أن تحافظ على الأثر كما هو ، وكما يجب أن تكون قيمته التاريخية ، وشكرا .

رئيس المجلس :

ليتفضل السيد العضو توفيق زغلول بالإدلاء ببيان عن طلب الإحاطة الموجه منه .

(أصوات السيد العضو غير موجود بقاعة الجلسة) .

رئيس المجلس :

نظرا لعدم وجود السيد العضو توفيق زغلول بقاعة الجلسة ، فليتفضل السيد رئيس مجلس الوزراء بالإجابة عن طلبى الإحاطة معا لوحدة موضوعهما .

السيد رئيس مجلس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

لقد أسعدنى كثيرا ما ذكره السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالنسبة لتسلسل الموضوع الذى بدأ منذ سنة ١٩٨٣ ، وأود أن أوضح نقاطا كثيرة قد تضع حدا لهذا الموضوع ، فقد نشرت الصحف فى السابع والعشرين من هذا الشهر

تنسب إلى أنى قد أصدرت قرارا بوقف الهدم فى حوائط مسجد الحسين ، ولكن الذى حدث — حتى أنسب الفضل لصاحبه — أن السيد وزير الثقافة قد جاءنى يوم الأربعاء الماضى ، بناء على طلبى عندما رأيت ما نشر فى الصحف بالنسبة لمسجد الحسين ، وعرض الموضوع بأمانة كاملة وذكر جميع القرارات التى اتخذتها لجنة الآثار ، كما عرض أيضا ما دار بالنسبة لأسلوب ترميم الآثار الموجودة فى المشهد الحسينى ، وسألته وماذا كان قرارك ؟ فقال إن قرارى هو الالتزام بما أصدرته لجنة الآثار من قرارات للحفاظ على المنارة ، وعلى الباب الأخضر والقبة الخشبية و « الوزرات » التى ذكر السيد المهندس ابراهيم شكرى أنها هدمت ، ووافقت على ذلك ، ثم جاءنى السيد الدكتور أحمد قدرى والسيدة الدكتورة نعمات فؤاد فى نحو الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت الماضى وكان السيد وزير الثقافة قد أدلى بيانه كاملا أمام مجلسكم نحو الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم السبت ، وقابلتهما — بحفاوة — كما ذكرت السيدة نعمات فؤاد فى مقالها المنشور فى الصحف اليوم . والأستاذ أحمد قدرى زميل منذ القدم — وأستطيع أن أقول إنه تلميذى — ولقد شجعته ، وقلت له ما هى القضية ؟ فقال آثار مسجد الحسين ، وقلت له ليس هناك قضية ، فأنتم تلجأون إلى فى غير قضية ، فالقضية هى الحفاظ على الآثار ، فماذا أديتم لهذا الغرض ، فقال إننا متفقون على ضرورة إقامة قبة خرسانية لحفظ القبة الخشبية من عوامل التعرية ، وهى تحت الترميم فى الوقت الحالى ، وبقية الآثار متفق عليها تماما ، وبالنسبة للحوائط فإنها لا يمكن أن تتحمل إقامة القبة الخرسانية ، وعلى ذلك فإن نقطة الخلاف الموجودة هى كيفية الحفاظ على الحوائط القديمة الأثرية الموجودة وإقامة قبة خرسانية فى نفس الوقت . وإذا كان البعض قد اجتهد فلهم الشكر ، وأود أن أذكر أننى قد شكلت لجنة بالأمس من أعضاء يمثلون أكاديمية البحث العلمى وهندسة القاهرة وهندسة عين شمس وهندسة وزارة الأوقاف ، وتمثل كل جهة من هذه الجهات بعضو ، وتمثل لجنة الآثار بعضوين ، وذلك للنظر فى أفضل السبل للحفاظ على الأبعاد الموجودة فى المشهد الحسينى كما هى . ولقد أمرت بتشكيل هذه اللجنة بالأمس — كما سبق أن أوضحت — وعلى ذلك فإن القضية بسيطة للغاية ، بل إنه ليست هناك قضية ، وأؤكد مرة أخرى أن القرار الذى صدر بوقف الهدم كان قرار وزير الثقافة .

(تصفيق) .

هذا هو الموقف باختصار حفاظا على وقت المجلس ، وحتى لا يضيع صلب الموضوع وهذا هو صلب الموضوع .

وأود أن أوضح أيضا أنه لم تصلنى استقالة لجنة الآثار أو أية استقالة أخرى ، ولم يطرح هذا الموضوع فى اجتماعى بالدكتور أحمد قدرى والدكتورة نعمات فؤاد ولكننى بدأت بتشجيع الدكتور أحمد قدرى ، لأننى أعلم الجهد الذى يبذله فى صيانة آثارنا سواء كانت فرعونية أو قبطية أو إسلامية . هذا ما أردت أن أوضحه للأمانة ، وشكرا .

(تصفيق) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد رئيس مجلس الوزراء على هذا الإيضاح ، ويطلب السيد العضو الدكتور محمد حسن الزيات رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة الكلمة فى هذا الموضوع فهل توافقون حضراتكم على أن يعطى الكلمة ؟

(موافقة) .

السيد العضو الدكتور محمد حسن الزيات :

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، السادة أعضاء المجلس الموقر :

لقد تقدمت بطلب الكلمة قبل أن يدلى السيد رئيس مجلس الوزراء ببيانه لأوضح أن لجنة الثقافة والإعلام والسياحة فى اجتماع عادى لها لم تستطع أن تتجاوز النظر فى هذا الموضوع الخطير ، وترى اللجنة ما أراه من أننا فى عصورنا التى عايشناها حتى الآن لم نجد عصرا اتجه فيه اهتمام الدولة وعنايتها . بالآثار سواء مصرية أو إسلامية أو قبطية أو حتى يونانية رومانية أكثر مما تم فى هذا العصر .. فى العهد الذى تولى فيه السيد الوزير محمد عبد الحميد رضوان وزارة الثقافة ، وبمعاونة كل معاونيه الأكفاء ، وأن لجنة الثقافة حريصة كل الحرص على ألا تحدث أى هزة فى هذه النهضة الثقافية ، والوثبة — فى الواقع — للعناية بآثارنا ، وترى أن الوزير يعاونه معاونون أكفاء ومنهم الدكتور أحمد قدرى ، ولقد استمعنا إلى رأى سيادته فى هذا الموضوع فى اجتماع خاص للجنة عقد أمس وظهر أن نقطة الخلاف الوحيدة هى : هل يتم ترميم حوائط المشهد بطرق فنية أو بهدمها . وقد ذكر السيد وزير الثقافة فى بيانه أمام المجلس أنه لم يكن يضغط على اللجنة ، ولكنه كان يستعجل قرارها ، ويلتزم بهذا القرار عندما يصل إليه ، ولقد وضع بيان السيد رئيس مجلس الوزراء الأمور فى نصابها ، ولم يعد هناك ما أقوله إلا أننا نرجو أن يستمر الجو الذى تم فى أثنائه التطور الشديد والإصلاح الكبير لكل آثارنا ، سواء فى الأسكندرية أو فى القاهرة أو فى أى مكان آخر ، واللجنة تحرص على أن يبقى العمل فى الآثار — برجاله — حرصها على الالتزام بالقانون ، كما ذكره ولخصه لنا السيد الزميل المهندس إبراهيم شكرى ، وشكرا .

رئيس المجلس :

يطلب السيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان ، تصحيح واقعة ، فليتفضل .

السيد العضو عثمان أحمد عثمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

« ... رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى ، وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى ، واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِى ، يَفْقَهُوا قَوْلِى » .

(صدق الله العظيم)

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر :

ليست لى كلمة فى هذا الموضوع ، ولكننى كنقيب للمهندسين وقد عاصرت هذه العملية منذ بدايتها ، أود أن أوضح بعض النقاط البسيطة وإننى لا أهاجم أحدا ، كما أننى لست بصدد الدفاع عن أحد ، وللحق أقول — كنقيب للمهندسين — لقد أرسل إلى إمام المسجد رسالة مع رجل اسمه عمر الفاروق يطلب منى الذهاب الى المشهد الحسينى كى أرى الشروخ التى ظهرت فى الحوائط ، وذهبت بالفعل إلى المسجد بعد صلاة العشاء وبعد أن قمت بأداء ركعتى السنة قمت بمعاينة الحوائط فوجدت بالفعل شروخا فى جدران المقام وفى الرخام الذى يغطى الحوائط ، فقلت إن هذا شىء خطير ، لأن هذا الشرخ قد حدث نتيجة ترييح الأساسات ، وهذا لا يحدث إلا نتيجة تزايد المياه الجوفية ، وقلت هذا بخبرتى التى تبلغ ٤٥ سنة فى هذا المجال ولقد قابلت فى مساء نفس اليوم الأستاذ الدكتور أحمد محرم ، وزير الإسكان الأسبق كما طلبنا الأستاذ الدكتور الرملى وهو

أستاذ فى جامعة القاهرة ومستشار لهيئة الآثار وبعد أن قاما بمعاينة الشروخ قالا إن هذا شيء خطير ــ ولقد عاصرت هذه العملية من سنتين كنقيب للمهندسين كما قلت ــ ولقد قالا إنه يلزمهما آلات للكشف على باطن الأرض كما أنه يلزم وجود سقالات ضخمة لهذا العمل فوعدت بتوفير هذه المعدات ، وعند عملية إحضار هذه الآلات ذهبت الى المسجد فوجدت به نحو ٧ أو ٨ « خواجات » وسألت من هؤلاء ؟ فقيل لى إنهم خبراء أجانب جاءوا من أجل إصلاح المسجد ، فقلت لهم ــ كنقيب مهندسين ــ إن مصر التى بها ١٥٠ ألف مهندس لا يصح أن تستدعى مهندسين أجانب ، فماذا يقول العالم الخارجى عنا ، وقلت ذلك بانفعال ، فقالوا إنهم سيأخذون مبلغا صغيرا عبارة عن ٤/٥ مليون جنيه ، وحينذاك قلت إن نقابة المهندسين ستقوم بالترميم والإصلاح على نفقتها ، وأود أن أقول إن عشرين مستشارا من النقابة قاموا بالعمل والدراسة فى هذا الصدد تطوعا وبلا مقابل .

(تصفيق) .

وإننى أشكر السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى ــ وهو صديق يعرفنى جيدا كما أعرفه ويعرف أننى صادق فى كلامى ــ وقد قمنا بكتابة خطابات رسمية لوزارتى الأوقاف والثقافة وسوف أودع صور هذه الخطابات أمانة المجلس ، وقد قلنا إن أعضاء النقابة من المهندسين والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف مهندس لو دفع كل منهم عشرة جنيهات فسوف يتم إصلاح المسجد . ولقد اشترك معنا الأستاذ الدكتور أحمد قدرى فى كل ما ذكرته خطوة بخطوة .

وإننى أعلم جيدا قيمة الأثر وأحترمه وعندما يتعلق العمل بالأثر فإننا نطلب من هيئة الآثار المشاركة والمشورة ، ولقد قمت ــ كنقيب للمهندسين ــ بتشكيل لجنة من الأستاذ الدكتور أحمد محرم ، وزير الإسكان الأسبق ، المهندس حسن محمد حسن ، وزير الإسكان الأسبق ، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الرملى ، أستاذ ميكانيكا التربة ومستشار هيئة الآثار ، المهندس محمد عبد الله عيسى رئيس الشعبة المعمارية فى نقابة المهندسين ، المهندس محمود عبد العزيز ، وكيل نقابة المهندسين ورئيس الأشغال العسكرية ، المهندس محمد منصور نائب مدير المساحة العسكرية ، الدكتور أحمد قدرى ، رئيس هيئة الآثار ، المهندس إسماعيل مرعى رئيس الإدارات الهندسية بوزارة الأوقاف ، المهندس حسن ناصف عضو مجلس إدارة شركة « المقاولون العرب » ورئيس الاستشارات الهندسية ، المهندس حسن شافعى رئيس المستشارين المصريين ، ولقد باشرت هذه اللجنة عملها ، وكأى موضوع هندسى يباشره علماء ومتخصصون ، ويجب أن تشارك فيه الجهات المسئولة ذات العلاقة ، فكان لابد من اتباع المنهج العلمى فى البحث والدراسة والأخذ بالأحوط فى كل المراحل ، وكان لابد من اشتراك وزارة الأوقاف وهيئة الآثار المصرية والتى كان يثنى رئيسها دائما على أسلوب العمل ، ذلك الأسلوب العلمى والفنى الذى اتبعته اللجنة المشار إليها فى عملها ، وكان لابد من إعداد تقرير شامل للجنة الكبيرة التى تضم نخبة ممتازة من المهندسين الكبار الذين عندما نستعين بواحد منهم كنا ندفع له ٥٠ ألف جنيه لكى يبدى رأيا فى موضوع معين ، إلا أن أحدا منهم لم يحصل على مليم واحد نتيجة عمله فى هذه اللجنة من بحوث ودراسات وجلسات وتحليل للعينات والأساسات والحوائط ، واسمحوا لى أن أتلو على حضراتكم جزءا من التقرير الذى أعدته هذه اللجنة تطوعا ، وقد جاء به ما يلى :

« تدارس المهندسون المصريون خبراء نقابة المهندسين عملية إصلاح الشقوق والشروخ التى ظهرت فى قبة وجدران ضريح مسجد مولانا الإمام الحسين وانتهوا إلى أن هناك هبوطا غير متساو فى أساسات الحوائط الحاملة للقبة نتيجة لرشح مياه الصرف » إن مياه الصرف تسربت فى الحوائط الحاملة وأذابت الجدران من أسفل لأنها مبنية من طين « وقصرمل » وقد أحضرت معى عينة أودعها بمجلسكم الموقر لتكون تحت نظر حضراتكم والتى تبين منها أن الحائط لا يقوى حتى على حمل دجاجة ــ نتيجة لرشح مياه الصرف الصحى ، الأمر الذى أدى إلى ظهور شروخ واضحة وعميقة فى القبة والحوائط الحاملة ، وتأكدت

اللجنة بالمعاينة أن مادة القبة من الداخل فى حالة تآكل لأنها تتكون من عروق خشبية وجذوع نخيل وأن ما فوقها من « تكسيات » يتكون من قشرة سميكة من الحجر والطوب وقد تأثرت بالرطوبة تأثيرا شديدا أدى إلى حدوث هذه الشروخ .

وأذكر أن الدكتور أحمد محرم رغم بلوغه سن الـ ٧٥ سنة أصر على الصعود إلى القبة وبالفعل أحضرنا له سقاله طولها ٤٠ مترا صعد فوقها ومد يده فى القبة وأحضر عينة وجدنا أنها مكونة من عروق وجذوع النخيل ، وأقول لقد أصر بنفسه على ذلك لأن هذا أثر إسلامى نتمنى أن نعمل على إصلاحه ، خاصة إذا كان فى مسجد مولانا الإمام الحسين ، ولقد وهبنا الله المال والعلم والخبرة وإن لم نكن نعطيها لأطهر الناس ، سيد الشهداء فلمن نعطيها إذن ؟! .

(تصفيق) .

أما هؤلاء الذين يقولون إننا ذهبنا لنعمل فى قبة سيدنا الحسين لكى نملأ جيوبنا ، فأنا معهم فى هذا ، فإننا فعلا نملأ جيوبنا ، ولكن ليس كما يقولون ، بل نملؤها بركة ، بركة سيدنا الحسين .

(تصفيق) .

كما أعلن أيضا أن شركة « المقاولون العرب » هى ملك لكل إنسان فى مصر ، وهى قطاع عام مائة فى المائة ولا أملك فيها شيئا ، وإننى والله لو كنت أملك شركة « المقاولون العرب » الآن لذهبت لأعمل كل ما يمكن عمله فى مسجد سيدنا الحسين لكى أحظى بهذه البركة ، ولكن شركة « المقاولون العرب » ليست ملكى الآن وإنما هى ملك للدولة ، إن « المقاولون العرب » شركة حكومية توجه بمعرفة الحكومة وهى التى تأمرها أن تعمل أو لا تعمل ، إنها شركة تراعى الله وتخشاه فى عملها .

وليأذن لى المجلس الموقر أن أذكر واقعة صغيرة وهى أنه عندما أسندت عملية السد العالى لشركة « المقاولون العرب » وذهبت إلى هناك بعد توقيع العقد فوجدت المهندسين مجتمعين لكى يعودوا من حيث أتوا ، وعندما سألتهم عن السبب ، قالوا إننا نعمل فى السد العالى منذ عام ونصف وننجز ٥٠٠ متر فى اليوم ، وأنت تطلب منا الآن أن ننجز ١٠٠٠٠ متر فى اليوم ، هذا فى الوقت الذى كان يوجد فى كل مكان فى السد العالى « أغربة جرباء » لا تعرف الله ولا رسوله وكان معى اللواء أمين الشريف مدير العملية ، أخذته من يده ــ وكنا قطاعا خاصا فى ذلك الوقت ــ وقلت له هيا نشكر الله وابحث لى عن مكان نبنى فيه مسجدا قبل أن نبدأ العمل ، وفعلا تم بناء أحسن مسجد فى أسوان قبل أن نبدأ العمل ، هذا هو إيماننا وقبل أن ننتهى من بناء المسجد بعشرة أيام استشهد اللواء أمين الشريف بين الصخور وبين العربات ، وأن الـ ٥٠٠ متر التى كان يتم إنجازها فى اليوم وصلنا بها إلى ٢٥ ألف متر فى اليوم ، هذا هو الإيمان ، نحن أناس مؤمنون بالله ، نعرف واجبنا تماما ونقدر كل هذا ، وأرجو المجلس الموقر أن يسمح لى بما أود أن أقوله فى هذا الشأن .

رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على أن يستمر السيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان فى حديثه ؟ .

(موافقة وتصفيق) .

السيد العضو عثمان أحمد عثمان :

لقد تأكدت اللجنة بالمعاينة أن مادة القبة من الداخل فى حالة تآكل لأنها تتكون من عروق خشبية وجذوع نخيل ، وأن ما فوقها من « تكسيات » تتكون من قشرة سميكة من الحجر والطوب وقد تأثرت بالرطوبة تأثرا شديدا أدى إلى حدوث هذه الشروخ ، ولذلك فإن الخبراء المصريين — بعدما أجروا من قياسات وتحاليل لعينات من آبار عميقة — يجزمون بأن القبة بحالتها الراهنة تشكل خطورة ومعرضة للانهيار لأنها بثقلها تستند على مواد متحللة ومتآكلة ، وثبت من المعاينة أن تكسيتها الخارجية عارية ، كما أن زخارفها الداخلية ليست لها قيمة أثرية ، ومن ثم فلا جدوى من العلاج . وترى اللجنة أنه يلزم الشروع فى هذه القبة وإعادة إقامتها على أسس هندسية سليمة تضمن بقاءها قرونا طويلة ، وترى أن أنسب الأساليب المعمارية هى إقامة قبة جديدة بأسلوب معمارى وإسلامى له قيمته الفنية ، وبطبيعة الحال فإن ما سبق يتم بعد إعادة بناء الحوائط الحاملة للقبة بأسلوب هندسى معمارى سليم ، لأن الحوائط الحالية أصبحت لا جدوى منها ، ولقد سارت جميع مراحل العمل بالتنسيق الكامل مع هيئة الآثار المصرية ووزارة الأوقاف .

وإننى أحيى المهندسين المصريين الذين استخدموا ماكينات ونزلوا بها إلى عمق ٢٠ مترا ووجدوا أنه لابد من إبعاد المجارى إلى مكان آخر ، وكل هذا تم حتى الآن على نفقة النقابة .

(تصفيق) .

بعد هذا صدر أمر تكليف إلى شركة « المقاولون العرب » بالبدء فى تنفيذ العملية على أساس الحل المعمارى والإنشائى والأثرى الذى وافقت عليه كل من وزارة الأوقاف ووزارة الثقافة بما فيها هيئة الآثار .

ويشرفنى أن أودع أمانة المجلس الموقر جميع محاضر الاجتماعات والتقارير التى رأس أهمها فى مراحل التنفيذ الدكتور أحمد قدرى وهو أستاذ كبير ورجل قمة ، وإننى أقدره . وكل هذا موجود بطريقة رسمية ، ونخلص من هذا إلى أن تنفيذ العملية بدأ وسار فى جميع مراحل الدراسة والتنفيذ حتى الآن بموافقة من هيئة الآثار ، وإشراف كامل ومتصل ومتواجد برجالها الذين أوصوا بتمكينهم من فك « الوزرات » ولم نقترب من أى أثر ، وهم الذين قاموا بتصويرها ، ونحن أيضا قمنا بذلك ، وقاموا بفك هذه « الوزرات » قطعة قطعة ، وكلما طلبوا منا عمل سقالة مهما كان طولها ٢٠ مترا أو ٣٠ مترا لبينا لهم طلبهم فورا ، وقام « المقاولون العرب » بعمل كل شىء لهم ، وقاموا هم بأنفسهم بفك كل هذه الأشياء ، فهذه آثار لا دخل لنا بها لأنهم هم أنفسهم الذين سيقومون بتركيبها مرة أخرى ، وأقيمت خصيصا لهذا الغرض شدات معدنية تيسر لهم عملهم ، وتم الفك والتشوين بواسطة السادة مفتشى ومهندسى الآثار بأنفسهم دون اشتراك أى جهة أخرى ، وفى اجتماعات أخرى تعهدت الشركة المنفذة بالحفاظ على الباب الأخضر ، وهذا أول شىء قلنا لابد من المحافظة عليه كذلك المحافظة على المئذنة والمنارة الاسلامية القديمة ولن نقترب من أى أثر أبدا ، ومن ثم فقد باشرت الشركة عملها . أما فيما يتعلق بالحوائط فإذا أريد أن نعيدها إلى مكانها مرة أخرى فلا مانع من ذلك ولن يحدث أى شىء ، وإنما هذه الحوائط متهالكة ، وإننى سأودع أمانة المجلس العينة التى أحضرتها بنفسى من هناك ، ولذلك فإننا سنضع الأعمدة الخرسانية المتفق عليها ، ولابد من إزالة هذه الجدران ، وإذا أرادوا بناءها مرة أخرى فهم أحرار ، إن عرض الحائط ١٨٠ سم ، ولنعلم جميعا أن مبنى الحرم النبوى تم تغييره بالكامل واشتركنا نحن فى هذا العمل ، وكذلك الحرم المكى ، ولذلك نحن لا نقول شيئا وإنما نخضع لإرادة هيئة الآثار ، لكن كيف نركب عمود الخرسانة إلى أسفل بعمق ١٠ أمتار ؟ إنه لكى يتم هذا لابد من هدم الحائط ، لأن هذا عمل إنشائى ، وأنا كمهندس أعلم هذا فى التنفيذ ، وإذا أرادوا بناء الحائط بالطين مرة أخرى ، فنحن على استعداد لعمل هذا ، إنما المختصون بهذا جاءوا وقالوا كيف نعيد بناء الحوائط بعرض ١٨٠ سم مرة أخرى ونحن نرى هذا الازدحام فى المسار بين الناس ، وحتى يتسع المكان للزائرين فلابد من بناء

الحائط بعرض ٤٠ سم بدلا من ١٨٠ سم ، وبالتالى تتم توسعة الداير بنحو ٥ر١ متر من جهة ومن جهة أخرى ٥ر١ متر أيضا أى بمساحة إجمالية قدرها ٣ أمتار فى الداير ، أما إذا كانوا يريدون أن تبنى الحوائط بالطين فلا مانع لدينا من ذلك .

إننا لم نفعل شيئا مخالفا ، فلماذا كل هذا ! الله أعلم . وهل كان من الضرورى أن يأتى هؤلاء الأجانب إلى هنا بهذا الشكل ؟ .

لا نحن باسم ١٥٠ ألف مهندس مصرى نمنع ذلك .

(تصفيق) .

إن الدول العربية مجتمعة بها ٣٠ ألف مهندس ، ومصر التى بنت الحضارة من سبعة آلاف سنة بها ١٥٠ ألف مهندس . هذا ما أردت أن أقوله أمام حضراتكم ، وليس لنا فى ختام هذا البيان الموجز إلا أن نسجل بكل التقدير جميع الجهود التى بذلت فى هذا الشأن ، وبكل التقدير لرجال الآثار ، وحرصهم الشديد على آثارنا الإسلامية . أما أن يقال إننا ذهبنا إلى مسجد سيدنا الحسين لنملأ جيوبنا أقول لا .. إن سيدنا الحسين ابن بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام .

ولذلك فوالله لو صرفنا أموالنا فسيأتى لنا مثلها وربما عشرة أضعافها ، وقد ثبت هذا فعلا . لذلك فإننا نهيب بالمجلس الموقر وبالحكومة حفاظا على مشاعر المسلمين فى مصر والعالم الاسلامى أن تصدر أوامرها لكى يأخذ العمل فى مسجد مولانا الامام الحسين ــ رضى الله عنه وأرضاه ــ خطواته التنفيذية السريعة بعد أن اتضحت الأمور وتأكد للمجلس الموقر وللحكومة التواجد الكامل والاشراف المباشر لهيئة الآثار المصرية ووزارة الأوقاف على هذه العملية ، أشكركم ، وكل سنة وأنتم طيبون .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس :

شكرا للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان ، وليتفضل السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى بالتعقيب .

(ضجة) .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا حقى ، ولابد أن تحكمنا لائحة ، واللائحة تقضى بأن من حقى أن أعقب ، والسيد رئيس المجلس أعطانى الكلمة إلا إذا أراد سيادته غير ذلك .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

أرجو أن يؤخذ رأى المجلس فى هذا .

رئيس المجلس :

أرجو أن يسمح المجلس للسيد العضو بكلمة تعقيب صغيرة .

(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

لا يجوز التعقيب طبقا للائحة .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

إذن سأغادر هذه القاعة فورا ، ووالله سأترك هذا المجلس .
(ضجة) .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو المهندس ابراهيم شكرى ألا يخاطب أحدا .

السادة الأعضاء :

ليس مما يضير المناقشة تعقيب صغير ، فأرجو ـــ بعد إذن المجلس ـــ أن أعطى هذا الحق فى أن أعطى الأستاذ ابراهيم شكرى الكلمة .
(ضجة) .

السيد العضو كمال صقر :

لا ... اللائحة لا تجيز ذلك .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو كمال صقر أن يترك لى تقدير الموقف ، وليتفضل السيد العضو إبراهيم شكرى بالتعقيب .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع لقد أدهشنى موقف الإخوة الأعضاء والزملاء الذين يريدون أن يحرمونى حقى فى أن أقول كلمة ... (ضجة) .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو أن يتجاوز هذا ، فلقد بت فى الموضوع .

السيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى :

لا توجد أى مادة فى اللائحة تسمح للسيد العضو بالكلام .

السيد العضو حسن حافظ :

أرجو أن يسمح المجلس للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالتعقيب مثلما سمح للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان .

(ضجة وتصفيق من المعارضة) .

رئيس المجلس :

أرجو أن يسمح لى بتقدير الموقف ، وليتفضل السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى بالتعقيب .

السيد العضو ابراهيم شكرى :

لقد تفضل السيد رئيس مجلس الوزراء بالرد على طلب الإحاطة الذى قدمته ، وهو يشكر على ذلك ، وكان بودى أن يكون تعقيبى وهو موجود وعندما يتفضل هو بالحضور لوضع الأمور فى نصابها وليطمئن المجلس فهذا شىء يذكر له .

أما بالنسبة لما ذكرته فى طلب الإحاطة المقدم منى فإننى أستند فى ذلك إلى ما نشرته الجرائد اليومية الثلاث ، ولم أكن أنا الذى قلت إن السيد رئيس مجلس الوزراء هو الذى أصدر أمرا بوقف العمل ، إنما الذى قرأته فى الجرائد الثلاث هو هذا النص ، وإذا كانت جريدة تخطىء فلا تخطىء الجريدة الثانية ، وإذا أخطأت الثانية فلا تخطىء الجريدة الثالثة . إذن فعندما يقع فى ذهنى ويستقر فى قلبى أن هذا يصور الحقيقة فلا أكون متجاوزا لواقع وعلى أن أستفسر عن ذلك ، وعندما يجىء السيد رئيس مجلس الوزراء ويقول إن السيد وزير الثقافة هو صاحب الفضل فى ذلك فإننى أحترم هذا القول ، ولكن فى نفس الوقت أقول أما كان أجدر بالسيد وزير الثقافة — لكى يطمئننا — أن يقول فى بيانه :

ولقد أمرت بوقف أعمال الهدم ، وأن الأمر سيكون لهيئة الآثار كما قال هو ، ولكن فى الحقيقة أن أعمال الهدم كانت سائرة ، وأنها لم تنته إلا فى اليوم التالى عندما صرح بذلك السيد الوزير هنا .

وعندما يكون هذا كله واقعا أليس من حقنا أن نستفسر ؟ أليس من حقنا أن نسمع ؟ أليس من حقنا أن نتعرف الحقيقة ؟ .

إن ما قلته من معلومات ليس من عندى أيضا ، وإنما هو تقرير مكتوب يوم ٢٩ يناير ، أى بعد كل هذا الكلام ، ومختوم بخاتم هيئة الآثار وسأسلمه للسيد الدكتور رئيس المجلس ، وموقع عليه من السادة :

ــ الدكتور أحمد قدرى ، رئيس هيئة الآثار .
ــ الدكتور كمال الدين سامح ، أستاذ العمارة الإسلامية ــ جامعة القاهرة .
ــ الدكتور محمد مصطفى ، أستاذ الآثار الإسلامية ــ جامعة القاهرة .
ــ الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، أستاذ ورئيس قسم التاريخ الاسلامى .
ــ الدكتورة آمال العمرى ، أستاذ الآثار الإسلامية .
ــ الدكتورة نعمات فؤاد ، استاذ الحضارة الإسلامية .
ــ الدكتورة نعمت إسماعيل علام ، أستاذ التاريخ الفنى الإسلامى ــ جامعة حلوان .
ــ الدكتورة ليلى على إبراهيم ، أستاذ الآثار الإسلامية بالجامعة الأمريكية .
ــ الأستاذ عبد الرحمن عبد التواب ، أستاذ الآثار .
ــ الأستاذ محمود الحديدى ، وكيل وزارة لقطاع الآثار .
ــ الأستاذ إسماعيل مرعى ، مدير عام الإدارة الهندسية بوزارة الأوقاف .

إذن ، لم يكن هناك أى شيء ، وهذا البيان ليس من إنشائى ولا من تأليفى إنما هى وقائع تتحدث عن نفسها ، وهذه الوقائع لا يغيرها إلا وقائع ، ولا يغيرها حديث طويل للسيد نقيب المهندسين الذى أحترمه ، والذى بدأ حديثه بأن قال إنه يتحدث بصفته نقيبا للمهندسين ولكنه انتهى بأن تحدث عن تاريخ « المقاولون العرب » ودفاعا عن « المقاولون العرب » لا يمكن أن يكون هذا هو المقصود . يبدأ المدخل بأنه نقيب المهندسين ثم يسرد حكايات وأساطير عن « المقاولون العرب » ويصفق له ..لا .. لا .. نحن هنا مجلس الشعب ... مجلس الشعب وليس باسم أحد أبدا ، ونحن هنا نستمع ، وكلنا نستمع لبعضنا البعض ، ولكن لا تحاولوا أن توقفونى ... نعم .. أنا لست عثمان أحمد عثمان ، ولكنى أتكلم باسم الشعب .. أنا ليس لى قدرة عثمان لكى تستمعوا لى ... لا ... ولكن الشعب أقوى وستسمعون ذلك وستعرفونه فى الوقت المناسب .

(تصفيق من المعارضة) .

رئيس المجلس:

قبل أن نستمع إلى تعقيب السيد وزير الثقافة، أرجو أن أوضح أن الأمر بالهدم كان واجبا من النّاحية الفنية، لأن الحائط قد تهدم، ولهذا فإن القضية ليست إصدار أمر بالهدم ثم وقف قرار الأمر بالهدم، لأن الحائط قد تهدم، ولكن القضية هى كيف يعاد بناء هذا الحائط.

ولذلك، فلم يكن مطلوبا من السيد الوزير فى بيانه أن يعلن أنه قد أصدر أمرا بوقف الهدم، لأن المطلوب هو الاتفاق على كيفية إعادة بناء هذه الحوائط، وهل ستبنى على ما كانت عليه بذات المواد وبنفس المساحة أم بطريقة أخرى؟ وأكرر أنه لم يكن مطلوبا من السيد الوزير أن يعلن فى بيانه قرارا بوقف الهدم. هذا للتوضيح، وليتفضل السيد وزير الثقافة بالتعقيب.

السيد وزير الثقافة:

السيد الاستاذ الدكتور رئيس المجلس، الإخوة والأخوات الأعضاء:

أتقدم بالشكر إلى السيد العضو المهندس إبراهيم شكرى..

(ضجة واصوات: تشكره على ماذا؟).

السيد وزير الثقافة:

أشكره على أنه تقدم بطلب الإحاطة هذا، لمزيد من الإيضاح، وما أود أن أؤكد عليه مرة ومرات أن ما ذكرته فى بيانى أمام مجلسكم الموقر كان هو الحقيقة، ولا يمكن أن أسمح لنفسى بحكم مسئوليتى الدستورية فى المقام الأول ثم بحكم انتمائى إلى هذا المجلس الموقر، أن أدلى أمامكم ببيانات كاذبة كما ادعت صحيفة الشعب اليوم، وهذا سيكون مكانه ساحة القضاء.

(تصفيق).

أنا لست كاذبا، بل كنت صادقا فى كل جزئية ذكرتها بالحرف، ولقد أودعت أمانة مجلسكم الموقر كل حرف من مستند تحت يدى وما زلت أتمسك بكل حرف ذكرته وأنا لم أذكر غير الحقيقة، ولقد أوضحتم يا سيادة رئيس المجلس بما لا يدع مجالا للشك، أن القضية ليست قضية المساس بأثر أو بعناصر أثرية فى المشهد الحسينى وفى قبة الإمام الحسين. ولقد سبق أن ذكرت أن المنارة مقدسة، وما زلت على استعداد كامل لإعادة سماع ما ذكرته فى بيانى فى الجلسة السابقة حول هذا الموضوع، كما ذكرت أن المنارة مقدسة، وأن الباب الأخضر مقدس، وأنه لا مساس بأى منهما وإنما نحصر العمل ــ وهذا ما أوضحته سيادتكم كما فهمته من بيانى الذى القيته وأردت التأكيد عليه ــ فى أمر الحائط الحامل للقبة، والقبة ليست مجال شك ولا تسبب مشكلة، نظرا للاتفاق حولها كما هو ثابت فى المحاضر الرسمية للجان التى أودعتها أمانة مجلسكم الموقر بأن تغير بهيكل خرسانى أو معدنى، وهذه قضية لن ندخل فى مناقشتها. إنما الذى نناقشه أن عناصر القبة الأثرية تنحصر فى عناصر القبة الخشبية من الداخل، وهذا أمر سلمت به، وقلت إن هيئة الآثار لها مطلق الحرية أن تعيدها كما كانت، وانحصر الإشكال فى أمر الحائط ــ كما ذكرت ــ وهل يبقى على اتساع عرضه بنحو ١٨٠ سم أم يقل عن ذلك؟. لقد ذكرت أن هناك خلافا بين الفنيين وإننى لست فنيا لكى أفتى فيما لا علم لى به، فأين التناقض فى هذا، وأين التناقض فيما أدليت به وما أدلى به السيد رئيس مجلس الوزراء منذ برهة، ولقد ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء الفضل الذى ما أردت ذكره بنفسى أمام مجلسكم الموقر ترفعا منى نتيجة إيمانى بهذا البلد وقيم هذا البلد، ونتيجة إيمانى بحقوقى وواجباتى كمواطن، ولقد ذكر ذلك السيد رئيس مجلس الوزراء تفضلا منه.

أما أمر الاستقالة، فقد ذكرت أن الاستقالة لم تصلنى وكنت صادقا فى هذا، كما أنها لم تصل أيضا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء كما علمت ذلك من محادثة معه.

رئيس المجلس:

وكان ذلك أمامى.

السيد وزير الثقافة:

ما المطلوب منى إذن؟ ثم تأتى صحيفة الشعب وتقول إننى إنسان غير صادق!؟ وهذا أمر آخر ــ كما ذكرت ــ وسيكون مكانه ساحة القضاء العادل، وكفانا مهاترات، وشكرا.

السيدة العضو نوال عامر:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مادار فى المجلس من اعتراض على التعقيب على طلب الإحاطة، ليس منعا للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى من الإدلاء بأقواله، ولكن هناك أعراف وتقاليد برلمانية، ولقد وضعت اللائحة لكى تنفذ ماورد بها، ونجد أن المادة ١٩٦ من اللائحة تنص على ما يأتى:

«يدرج طلب الإحاطة فى جدول الأعمال قبل الأسئلة مباشرة ويدلى العضو الذى قدم الطلب ببيان، ويجيبه الوزير فى إيجاز، ولاتجرى مناقشة فى الموضوع إذا تمت الأجابة عنه فى نفس الجلسة..» وأتصور أنه كان من الواجب أخذ موافقة المجلس على أن يتحدث السيدان العضوان عثمان أحمد عثمان، وإبراهيم شكرى وألا تعطى الكلمة لأحد من السادة الأعضاء إلا حسبما تنص اللائحة وإذا خولف أحد نصوصها فلابد من الحصول على موافقة المجلس أولا، وذلك احتراما لنصوصها.

ثم يجب ــ إذا أذنتم لى وكممثلين لهذا الشعب الكريم ــ أن أشكر السيد المهندس عثمان أحمد عثمان عندما تكلم هنا، فقد تكلم بصفته عضوا فى مجلس الشعب لا بصفته ممثلا للمهندسين، وعندما يعرض علينا أن مائة وخمسين ألفاً من المهندسين قد عملوا تطوعا، رافضين بذلك مبلغ خمسة ملايين وربع مليون جنيه ذلك المبلغ الذى كان سوف يحصل عليه الأجانب، يجب أن نرد عليه بأسلوب آخر ونوجه الشكر له وللمهندسين، كما أرجو احترام النقيب .

(ضجة واعتراض من جانب المعارضة).

السيد العضو على سلامة :

أرجو أن ينحصر حديث السيدة العضو نوال عامر فى اللائحة.

السيدة العضو نوال عامر :

إن علينا أن نتذكر أنه قد ضاع من وقت المجلس ساعتان فى مناقشة موضوع سبق للمجلس أن ناقشه، وليس من مصلحة أحد أن يحدث ذلك، ونحن نريد أن يكون النقد بناء، ونرفض أن يكون النقد هداما، وشكرا.

(تصفيق).

رئيس المجلس:

أتقدم بالشكر للسيدة العضو نوال عامر بأن أثارت موضوع اللائحة وحرصها على إحترامها، كما أود أن أنوه إلى عدم تطبيقى للمادة ١٩٦ منها، تلك المادة التى استندت إليها السيدة العضو نوال عامر، لأن هذه المادة تخص طلب الإحاطة المدرج فى جدول الأعمال، وحتى أوضح لحضراتكم بأننى لم أخالف اللائحة، حيث إننى قد طبقت المادة «١٩٧» لأننا لسنا أمام طلب إحاطة مدرج فى جدول الأعمال، وإنما نحن أمام طلب إحاطة عاجل موجود فقط فى حافظة الأوراق أمامى وليس مدرجا فى جدول الأعمال الذى كان قد سبق إعداده، فضلا عن عدم قيامنا بإبلاغه إلى الحكومة كما هو متبع قبل إدراجه، وعلى ذلك فإن المادة «١٩٦» لا تنطبق فى هذه الحالة، ولذلك فقد طبقت منذ البداية المادة «١٩٧».

وبالنسبة لإعطاء الكلمة للسيد العضو المهندس عثمان أحمد عثمان، فقد كان لتصحيح واقعة، ثم أسهب فى الحديث، ولما استأذننى فى الوقت الذى وجدت فيه أنه قد تجاوز تصحيح الواقعة إلى الشرح، سألتكم هل يستمر فى حديثه، فوافقتم. أما وقد وافقتم، فما كان منى إلا أن أعطى الكلمة للسيد العضو المهندس إبراهيم شكرى، فأنا هنا مستوعب تماما الخطوات التى سرت فيها، وحينما اعترض السيد الوزير واعترض بعضكم على إعطاء الكلمة للسيد العضو إبراهيم شكرى، قلت لكم: دعونى أقدر الموقف، لأننى كنت قد سبق أن قدرته وسرت فى هذا الطريق، وشكرا للسيدة العضو نوال عامر لأنها قد أتاحت لى الفرصة لكى أوضح لكم هذا الأمر.

والآن، ننتقل إلى جدول الأعمال، وسوف نستكمل جدول أعمال جلسة أمس وبعدها نبدأ فى نظر جدول اليوم.

أسفر الترميم الذى تم فى المشهد الحسينى والهدم الذى قام به المقاولون العرب فى غير هواده من ٢٠/١/٨٥ حتى ٢٧/١/١٩٨٥ حيث لم يتوقف التدمير إلا بعد أن أصدر رئيس الوزراء أمرا بوقف الهدم .

أسفر التخريب كما يقول تقرير هيئة الآثار عن (تدمير ٧٥٪ للجدار الشمالى الشرقى و ٢٥٪ للجدار الجنوبى الغربى و ٩٥٪ من الازار الخشبى المكتوب عليه آيات من القرآن الكريم المذهبه بزخارف نباتية وقد ورد فى تقرير لجنة فحص الانقاض ص ١٦٣ .

وكتبت يومئذ عن (تتار الآثار فى قبة الحسين) .

تقرير عن أعمال لجنة فحص الانقاض المتخلفة عن عمليات الهدم التى قام بها المقاول ـــ بقبة الإمام الحسين

بناء على أمر السيد الدكتور رئيس الهيئة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ بتشكيل لجنة برئاسة السيد/ فهمى عبد العليم وعضوية كل من :

١ ـــ السيد/ جودة شرف ياسين
٢ ـــ السيد/ السيد العربى
٣ ـــ الدكتور/ كمال بركات
٤ ـــ السيدة عنايات الشطوى

لفحص الانقاض المتخلفة من عمليات الازالة التى بدأها المقاول فى ١٩٨٥/١/٢٠ وتوقفت فى ١٩٨٥/١/٢٧ فى الحوائط الأثرية لضريح الإمام الحسين وازالة الاتربة تحت اشراف اللجنة . بدأت اللجنة عملها يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٢/٧ وانتهت من عملها يوم الخميس ١٩٨٥/٢/١٤ .

وقد قامت اللجنة بفرز وفحص الانقاض المتخلفة عن عملية هدم جدران الضريح واستخلاص العناصر الزخرفية الاثرية الموجودة بالانقاض سواء كانت جصية أو خشبية .

وقد اسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتى بالانقاض :

١ ـــ اجزاء صغيرة من الازار الخشبى العلوى الذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبه بزخارف نباتية . وتمثل الاجزاء التى عثر عليها بالانقاض نسبة ٥٪ من المساحة الكلية للازار ، وقد تم حفظها بحجرة الترميم الدقيق بالموقع .

٢ ـــ تم العثور على معظم العناصر الزخرفية الجصية المنقوشة والتى كانت على جدران الضريح من الداخل وهى عبارة عن أجزاء صغيرة جدا من الجص بعد تحطيمها أثناء عملية الهدم وقد قامت اللجنة بحفظ

هذه الأجزاء بحجرة الترميم الدقيق للاستعانة ببعض الأجزاء ذات الحجم الكبير بعد اعادة بناء الحوائط المهدمة .

٣ ــ قامت اللجنة بفحص بقايا الازار الخشبى الحامل لآيات القرآن الكريم والذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية واتضح من الفحص بأن هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدران بطريقة عشوائية الأمر الذى ادى الى تكسير الازار وتحطيمه وقد عثر المرممون القائمون على العمل بالموقع على اجزاء من كسر هذا الازار على العربات التى كانت تنقل الانقاض وتمثل ١٠٪ وكذلك عثر على اجزاء اخرى فوق سطح الدمسة وتمثل حوالى ٢٥٪ أما بالنسبة لباقى الازار فقد قام المرممون باستخلاص حوالى ٤٠٪ أثناء عملية الهدم وباقى الازار ويمثل حوالى ٢٠٪ فمفقود تماما هذا مع العلم بأن هذا الازار فى حالة سيئة جدا نتيجة التكسير العشوائى التى تم بدون اخطار الاثريين والمرممين المشرفين على العمل بالموقع قبل عملية الهدم .

ويجرى حاليا فحص البقايا المحطمة من الازار بمعرفة المرممين التابعين للهيئة ومحاولة تجميع ما يمكن تجميعه منه لتحديد نسبة الصالح منه لاعادته الى مكانه بعد بناء الجدران التى تم هدمها .

٤ ــ وقد تنبه برفع الاتربة المتخلفة من الهدم بعد أن تم فحصها بمعرفة اللجنة .

وهذا محضر بذلك ،،،
أعضـــاء اللجنـــة

رئيس اللجنة
٨٧/٢/١٤

تتار الآثار فى قبة الحسين
حقائق ووثائق

فى الفترة من ٢١ ــ ٢٧ يناير وهى الفترة التى أعقبت الاجتماع التليفزيونى فى مسجد الحسين ، حدث ما لم يحدث فى زمن من الأزمان فقد كان الانكشارية قديما يغيرون على حى تجارى بغية النهب ولكن « المقاولين » فى محاولة فرض الأمر الواقع ، أغاروا بلا وعى ، غداة الاجتماع ، على مسجد الحسين بالمعاول ، وهشموا الازار الذهبى بآياته القرآنية الكريمة ... وقد قدرت هيئة الآثار أن ٧٥٪ من الإزار لا أثر له فضاعت بضياعه وتحطيمه قيمة أثرية لن تعوض .

لقد شكلت هيئة الآثار لجنة من ستة من أجل التنقيب فى الردم عن نثارات الإزار الذهبى فخرجت بهذه النتيجة .

وقد دمرت مع الآيات ، النقوش الجصية ، ونقوش النوافذ كلها ثم انثنوا يجهزون على الجدران الحاملة فأطاحوا بـ ٧٥٪ أيضا من الجدار الجنوبى الغربى للضريح و ٢٥٪ من جدار الضريح (الشمالى الشرقى) وهما أثريان .

وبدأت مذبحة الأثر الاسلامى بدون اخطار هيئة الآثار كما يتحتم ، وتم بسرعة وعشوائية .

ألم أقل إنهم لم يدركوا بعد ، معنى أن الآثار يحكمها قانون ، من طول ما ألفوا أسلوبا آخر مختلفا فى (تنمية) أعمالهم .

وقبل أن أعرض للقانون أسأل أو يطرح السؤال نفسه هل يطبق القانون فى قبة الحسين على المقاولين أم يحتمون بالحزب مرة أخرى ؟ مما أسف له الناس .

والقانون الذى أستند إليه ، وأركز عليه ، لو ناديت حيا ، هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار .

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى : **يعمل** بأحكام القانون المرافق فى شأن حماية الآثار .

المادة الثانية : يقصد بالهيئة فى تطبيق أحكام هذا القانون ، هيئة الآثار المصرية ، كما يقصد باللجنة الدائمة ، اللجنة الدائمة المختصة بالآثار المصرية القديمة ، وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الإسلامية والقبطية .

مادة/ ٥ هيئة الآثار المصرية هى المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار فى متاحفها ومخازنها وفى المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية .

مادة/ ١٣ بند ٤ عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ويكون إجراء الأعمال التى رخص بها تحت الإشراف المباشر لمندوب الهيئة .

مادة/ ٢١ : لا يجوز التوسع أو التعديل فى المناطق الأثرية والتاريخية ، وفى زمامها إلا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك .

مادة/ ٣٠ : تختص الهيئة **دون غيرها** بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمبانى التاريخية المسجلة . ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة **بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة** ، أن يرخص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة بأداء عمليات الترميم والصيانة **تحت إشراف الهيئة** .

وهكذا نرى أن **اللجنة الدائمة المختصة** ، **بهيئة الآثار** ، **هى وحدها** المخولة فى البت فى أعمال الترميم والتكليف بها ، والإشراف عليها بل وتوقيع العقوبة فى حالة وقوع الضرر فالمادة ٤٢ من هذا القانون تنص على أن :

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

هدم أو **أتلف عمدا** أثرا أو مبنى تاريخيا أو **شوهه** أو **غير معالمه** أو فصل جزءا منه ، أو اشترك فى ذلك .

وهذه الجريمة ارتكبها المقاولون العرب ، واقترفها جهازهم فهل يطبق القانون عليهم أم أن مصر ، كبابل تأخذ بقانون « حمورابى » الذى يفصل فى القضايا حسب المركز الاجتماعى للمتقاضين ؟ مصر التى نصبت

الميزان فى فجر التاريخ ورمزت بـ « ماعت » إلى العدل والحق والصدق وكان المصريون أمام القانون سواء .. فلا نقرأ فى الصحف إنزال حكم القصاص ببائع متجول تحايل على قروش من مثل هذه المضحكات المبكيات ويعفى المقاولون من عقوبة القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة (٤٢) التى تسرى على تدمير الازار الذهبى بقبة الحسين .

لا تحزن يا سيد الشهداء ... لا تحزن يا أبا الزهراء وجد الحسين فمصر ليست تتار الآثار .

إنها بلد الأخيار علماء ومفكرين ، كتابا ومبدعين ، زراعا وصناعا ورعين ، أحرارا وأبرارا مؤمنين ، قضاة شرفاء عادلين . إنها دعاء الأنبياء وقبلة الصالحين ومهوى أفئدتهم .

إنها كما قلت يا سيد المرسلين كنانة الله فى أرضه من أرادها بسوء قصمه الله .

ومن السوء ، **الهدم** ، بعد القضم ، ملايين .

ومن السوء ، **الردم** ، بعد التقنين والتزيين

وقد كان الإزار الذهبى بآياته القرآنية الكريمة مجلى للفن . والفن قانون بنسبه الذهبية وعلاقاته الفاضلة .

ولعل صوت مقرىء المسجد ، انبعث فى تلك اللحظة ، لحظة الهدم ، يرتل قوله تعالى (تبت يدا أبى لهب وتب .. ما أغنى عنه ماله وما كسب) .

ويتذكر المؤرخون الدولة الأموية التى حاقت بها المصائب وحقت عليها اللعنه بعد كربلاء واستشهاد الحسين فيها .

ويتذكر الفنانون قصة (الثور فى متحف الخزف)

الثور الذى دخل فى غفلة الزمان متحف الروائع الفنية فلم تنهض به طبيعته إلى تذوق الفن فمضى ، جاهلا أهميته ، غافلا عن قيمته ، فحطمه تحطيما .

القضية حضارية ودينية فى مصر الإسلامية .

فهل تسود شريعة الله ؟ أم تعود ذريعة الغاب ؟

تقول (مقدمة) ابن خلدون :

ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو مشهور بل الظلم أعم من ذلك . وكل من أخذ ملك أحد — والأثر ملك أمة — أو أغضبه فى عمله ، أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه .

والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على

الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله .

إن الظلم لا يقدر عليه إلا من لا يُقدر ـــ بضم الياء وفتح الدال ـــ عليه ، لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان .

وأعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع فى تحريم الظلم ، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشرى . وهى الحكمة العامة المراعاة للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ **الدين والنفس والعقل والنسل والمال .**

فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع ، لما أدى إليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهما . وأدلته من القرآن والسنه كثير ، أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر .) .

ص ٦٨١ ـــ ٦٨٢

ومن هنا يتضح أن ما حدث فى مقام الحسين أبشع أنواع الظلم لأن قبة الحسين أثر دينى وتاريخى فهى تراث أمة وماالها ونفسها بما هو وجودها النفيس .

وهو بشع مرة ثانية لإدلاله بالقدرة ، واستغلاله لنظام الحكم .

إن الحزبية تنفع فى الانتخابات وإغداق كسور الأصوات أى ألوف الأصوات إلى حزب بعينه وهى لم تكن له ، وهو مالم يحدث فى أى بلد فى العالم ، **أما أن يتستر الحزب على إثم أو تخريب أو يملى له فظاهرة خطيرة تنذر بشر وبيل ..**

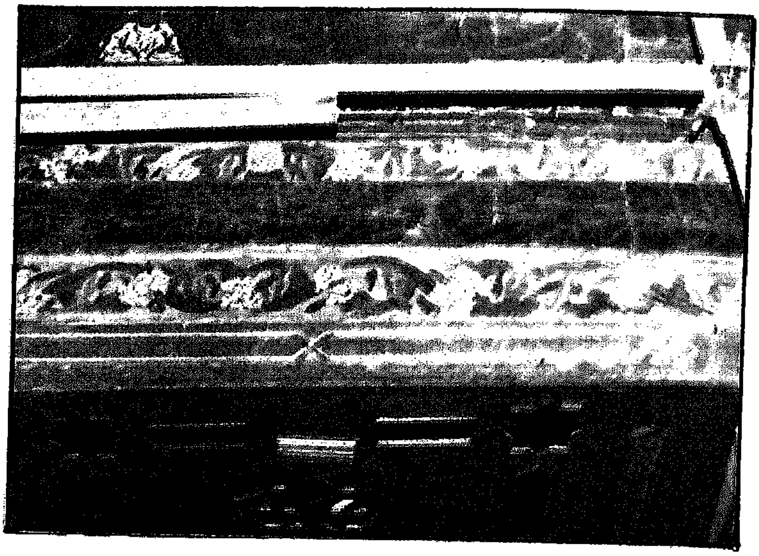
ولا عبرة بصلاة ركعتين إعلانيتين تكشف من الأمر أكثر مما تدارى ، وتفضح من الحدث أكثر مما توارى فما كاد الناس يسمعون ما سمعوا حتى برح الخفاء وانكشف الغطاء .

وعرفنا فى هيئة الآثار قصة الملايين الخمسة المزعومة إذ تقدم أصحاب العطاء الأول بمستنداتهم التى تثبت أن الرقم ٤ مليون شلن نمساوى ٢٧٨٫٨٠٠ ألف أى ١٧٠٫٠٠٠ مائة وسبعون ألف جنيه مصرى لا خمسة ملايين «دولارات» !! التى قيلت فى عملية استعراضية تمويهية .

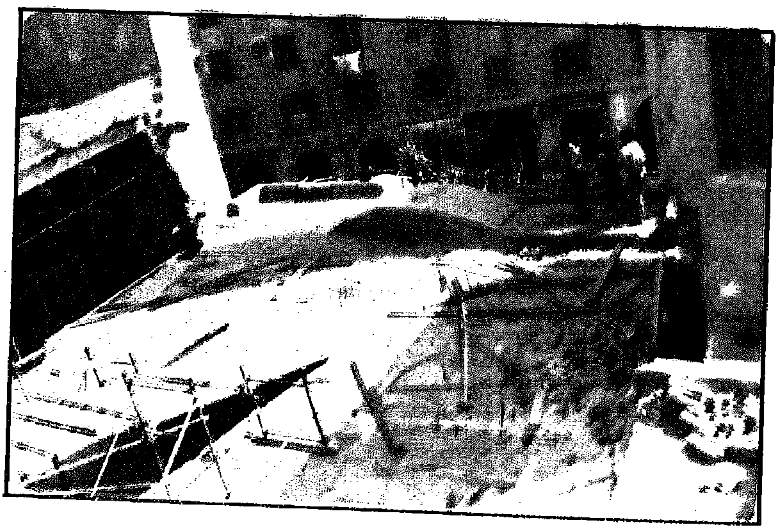
بعض الناس يقلد هتلر الذى خدع الشعب الألمانى ـــ وهو شعب جاد متعلم ـــ ردحا من الزمن ونسج من البطولات الوهمية الدعائية والادعائية كتابا عن (كفاحه) ؟ (تجربته) ، ولكن الشعب المصرى بالوراثة الحضارية ، يفهمها وهى طايره .

لقد علمه التجذير فى عالم النبات ، التركيز فى عالم الأحياء وهو بالنفاذ الحضارى والذكاء الفطرى يصل إلى أغوار بعيدة الأعماق فى الفهم اللماح .

الجدار الشمالى الشرقى لمشهد الحسين الفاصل بين صالة الحريم والضريح وتم هدم ٧٥٪ منه



صورة الجدار قبل الهدم وبها الزخارف الجصية

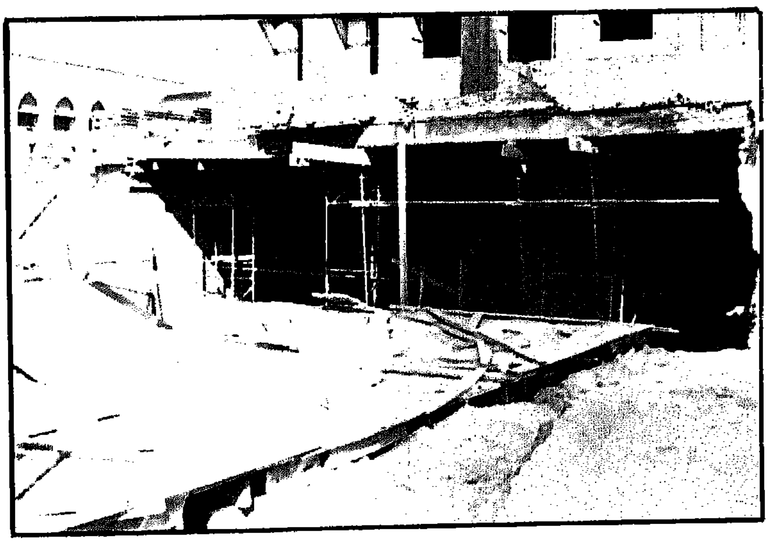


صورة الجدار بعد الهدم

الجدار الشمالى الشرقى الفاصل بين صالة الحريم والضريح



الصورة لجزء من الجدار قبل الهدم .

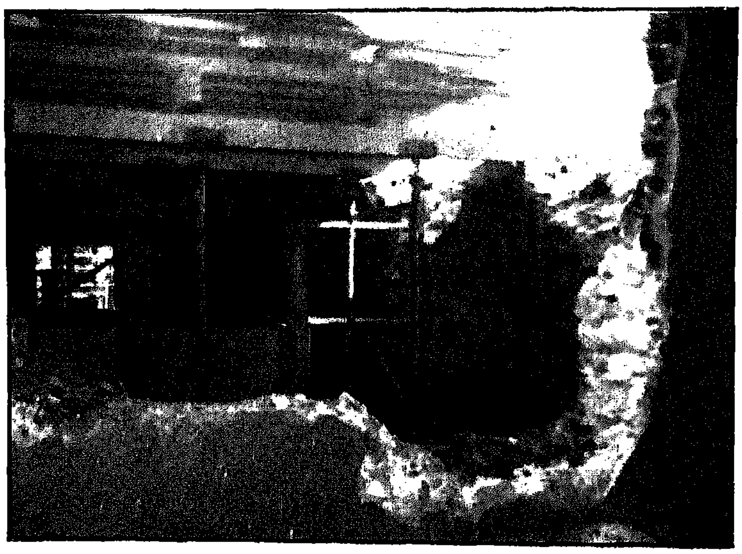


الصورة للجدار من أعلى بعد هدم ٧٥٪ منه .

الجدار الجنوبي الغربي لضريح الحسين



الصورة لجزء من الجدار قبل الهدم وعليه الكتابات الأثرية والعناصر الزخرفية .



الصورة للجدار بعد هدم ٢٥٪

إنه يخدع خادعيه بصمته المحسوب ، وما دروا أن التجذير الذى أشرت إليه فى عالم النبات وهو أول شعب زارع ، علمه أن العواصف تزول وتبقى الشجرة التى تضرب جذورها فى أعماق الأرض ، مهما نالت منها الريح .

وكم من أكذوبة كبرى أودت بأصحابها مما يسجله تاريخ الأمم فراحوا وانداحوا وظل الشعب ، بعدالله ، هو الباقى .

ومن هنا تأتى مسئولية اللجنة الاستشارية وهى بلا شك تعلمها علم اليقين ، وتؤمن بها أمانة وطن وفرض دين .... اللجنة الاستشارية التى تحتمى بها ووراءها المحنة ، ويتستر الموقف لأن المفروض بل المحتم أن اللجنة الدائمة للآثار عندها **وحدها** فصل الخطاب ، بما أوضحت فى بداية المقال من سلطاتها .

ومع هذا أقول اللجنة الاستشارية محكومة أيضا **بالقانون** ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .. وعلى هذا ينتظر البلد حكمها فى :

هل ما حدث فى الحسين يتفق مع القانون أم يمتهنه ؟ وفى حالة الامتهان تطبق المادة (٤٢) من قانون الآثار .

اللجنه الاستشارية محكومة **بالعلم** لأن أعضاءها أساتذة جامعات لا تجار .. والعلم سيادة .

وهى محكومة بتاريخ هذا البلد الذى يعتز بالأثر ويغالى بالقيمة .

وهى محكومة بضمائر أعضائها فى بلد أعلى قيمة الضمير ورفعه على القوانين الوضعيه وإنه لكذلك .

إنها مسئولية وطن
وأمانة أمة تمتهم وإليها ينتمون .

أليست جرأة تستخف بعقول السامعين أن يدعى التبرع من قدم مقايسة قدرها مليونان إلا ربعا ؟! حين قدم الذين (رطنوا) كما يدعوهم وتسمية اللغات الأجنبية رطانه ليست مفخره يزهو بها قائلها لأن المعرفة لا الجهل ، قدرة من القدرات تحسب لصاحبها — أقول حين قدم الذين (رطنوا) أقل من عشر هذا المبلغ !

ولكن اذا كان الأمر كذلك فإننا نطالب وزارة الأوقاف ، والمحافظة على أموال المسلمين ، لزام عليها ، ألا تدفع (للمتبرع) خاصة :

وأنها سبق لها دفع ربع مليون لهذا السيد المعلم ، تحت حساب قبة الحسين .

أنه جمع تبرعات فتح لها حسابا فى بنك المهندس وتحت يدى ايصال بتبرع حديث يحمل رقم

٢٥٥٨٩٩ بنك المهندس فرع الأزهر فى ١٩٨٥/١/٢٨

ودلالة هذا أن الحساب لا يزال مفتوحا إلى اليوم ... ثم تدفع وزارة الأوقاف !!

على أن « المصرية » عطاء لا أخذ واحتكار واستغلال . وعلم « المصريات » له أساتذته فى العالم المتحضر ونحن المصريين ، نشكر صنيع من أحسن منهم أو أسدى يدا ، بما فينا من أصالة حضارية وبما فينا من كرائم الإنسان .

هذه قائمة آثار رممها أجانب فى احترام للقانون وفى تطبيق للعلم وتحت اشراف هيئة الآثار :

زينب خاتون بالغورى	المركز الأثرى الفرنسى
متقال ـــ قصر بشتاك	المركز الأثرى الألمانى
مسرح الدراويش	المركز الاثرى الايطالى
المدرسة الجوهرية	المركز الاثرى الدانمركى
اميركبير	المركز الاثرى البولندى

ولما كان الترميم علما له أصول وقواعد ليس منها الهدم والعشوائية ، فإن هيئة الآثار المصرية كثيرا ما تتصل بالهيئات العلمية المتخصصة مثل المركز الدولى للترميم « ايكروموس » Icromos ومركزه فى ايطاليا وفرنسا .

ولسنا بدعا وحدنا فى هذا فإن ألمانيا استعانت فى ترميم مدينتى ميونيخ وكلن بمؤسسة ترميمية بولندية اسمها .P.K.Z وهذه المؤسسة تعاقدت معها ، الجزائر ، أيضا .

وفرنسا أعطت امتياز تطوير متحف اللوفر وترميم القصر لمهندس صينى الأصل عنده جنسية امريكية ومكتبه فى أمريكا وهو المهندس FAY فاى .

ومدينة فاس ومدينة صنعاء الترميم فيهما يتم من خلال اليونسكو وستعقد اليابان مؤتمرا فى الفترة من ٢٨ مارس إلى أول ابريل لترميم مدينة (نارا) دعت إليه أثريين من جميع أنحاء العالم وفى مقدمتهم **مصر** التى يمثلها فيه الدكتور أحمد قدرى .

لقد رمم الأجانب رطنوا أم لم يرطنوا قبة مسرح الدراويش وقبة المدرسة الجوهرية كأروع ما يكون ولم تكن هاتان القبتان أحسن حالا من قبة الحسين التى أريد تخديمها تخديما دعائيا خاصا . وعلى ذكر هذا التبرع أسائل وزارة الشئون الاجتماعية وهذا من اختصاصها هل لديها علم بهذا التبرع الذى يحقق أرباحا طائلة كل عام ؟ .

وأطالب وزارة الأوقاف مرة أخرى أن تسترد ما دفعته وهو ربع مليون جنيه دفعة أولى ... !

إنه مال الشعب .

إنى أناشد وزارة الأوقاف أن تأخذ هذه التجربة مؤشرا إلى موضوع الأزهر الذى يحوم المقاولون حوله راسمين على عشرين مليونا وكأن وزارة أموال المسلمين مرعى غريض الكلأ ، فيه يسرحون ويمرحون .

وهذا الرقم من واقع مجلتهم التى تسمى (المقاولون العرب) ص ٤١ ــ ٤٢ والتى تضع عنوانا (لقاء بين المهندس حسب الله ووزير الأوقاف) .

أى مهندسهم يأتى قبل الوزير وهى احدى اثنتين :

١ ــ إما أنهم يفتقدون التقليد الصحفى ، وهو لون من الذوق الاجتماعى .

٢ ــ وإما أنهم يرون أنفسهم دولة فوق الدولة وليس فقط دولة فى الدولة .

ترى ... ماذا تفيد بلايين الأرض إذا كسبها الإنسان وخسر نفسه ؟ خسر الحب فى قلوب الناس ورضا القناعه الذى يمنح السعادة الحتمية التى لا يشتريها المال !

ليس عسيرا أن يكون المرء اخطبوطا أو حوتا يبتلع كل شىء حتى الأنبياء ... كما أنه ليس يسيرا أن يكون المرء عفًا شفًا ، نقيا تقيا ، كريما نائلا ، فيغدو فى موطنه علامة ، وهامة ... قيمة وقمة .

وهذا مرقى صعب أسهل منه بكثير الشهرة الزائفة التى يصدق عليها القول : (خمول الذكر خير من الذكر الذميم) .

لك الله يا مصر .. كم فى حياتك من قصص داميه شقى بها صبرك ، وبليت بها أمتك ، ومنيت بها رحلتك الحضارية فى الزمان والمكان .

يمر أمامى شريط التاريخ

كان إسماعيل صديق باشا ناظر المالية ومفتش عموم الأقاليم من ١٨٦٨ ــ ١٨٧٢ حيث عين ناظرا للداخلية .

وظل يتقلب بين المالية والداخلية أى بين ذهب المعز وسيفه حتى سنة ١٨٧٦ . يقول أمين سامى باشا فى كتابه (تقويم النيل) .

(شرع بصفته مفتش عموم الأقاليم فى توالى جمع التبرعات من أعيان وعمد ومشايخ البلاد على ذمة نشر التعليم) .

وكان اسماعيل صديق باشا يتدخل فى تعيين المناصب وبذلك (صار اسماعيل صديق باشا المعين فى الحقيقة لكل مدير ووكيل مديرية ومحافظ ووكيل محافظة ومأمور وناظر قسم وبذلك صار الكل محاسيبه يفعمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم) .

(كانت الثروة التى جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق

فى مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة متناهية : ... فإن ثمن إحدى مراوح زوجة ذلك الوزير بلغ ٣٧٥ ألف فرنك وثمن مظلة من مظلالتها بلغ ستمائة ألف فرنك .

ولقد نفد صبر الجميع من استمرار ابتسام الدنيا كل ذلك الابتسام لمن ....) .

أما عقاراته عند نفيه فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأطيان العشورية وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية وكلها مؤثثة ومفروشة بأفخر الأثاث والرياش) .
المجلد الثالث جـ ٣ ص ١٤٥٣

وتحل بركات الشعب المصرى ، وتحق كلمة الرسول عليه السلام (من أرادها بسوء قصمه الله) .

يحكى ميخائيل شاروبيم بك مؤلف كتاب الكافى فى تاريخ مصر الحديث عن نكبة اسماعيل باشا صديق بعد أن رفت سنة ١٨٧٦ ونفى الى دنقله حيث واجه النهاية غريبا شريدا خالى الوفاض .

وقبله بقرون عديدة فتح الاسكندر المقدونى البلاد وصارت له امبراطورية ودولة وصولة ثم وقع ميتا غريبا بعيدا عن موطنه وعندما كفنوه أخرجوا ذراعيه ليعلم الناس أنه ذهب إلى القبر صفر اليدين ....

ولم تذهب خزائن المال معه إلى مثواه الأخير .

بقيت كلمة أخيرة هى حقيقة ووثيقة .

أعنى استقالة اللجنة الدائمة للآثار المرفوعة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب . وقد استخرجت صورة منها من مكتب التلغراف تحمل رسمه واسمه وختمه وتاريخ الارسال انشرها هنا بلا تعليق .

أما وزير الثقافة فإنى أسأل الله أن يمضى فى تهديده برفع قضية ضدى ليعلم ويعلم الجميع حقائق كثيرة فى كثير من الموضوعات وهنا تكشف الأوراق ... كل الأوراق .

كم من قضايا رفعت ضدى فى القضايا الوطنية فكانت كل منها تحمل وساما يزين به القضاء صدرى .. وتاجا من محبة يتوج به الشعب رأسى أغلى كثيرا من تيجان الجواهر التى يلبسها أصحاب العروش . (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز) .

□□□

بدأت اللجنة عملها يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٢/٧ وانتهت من عملها يوم الخميس ١٩٨٥/٢/١٤ .

وقد قامت اللجنة بفرز وفحص الانقاض المتخلفة عن عملية هدم جدران الضريح واستخلاص

العناصر الزخرفية الأثرية الموجودة بالانقاض سواء كانت جصية أو خشبية .

وقد أسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتى بالأنقاض ، كما أشرت :

١ ـــ أجزاء صغيرة من الازار الخشبى العلوى الذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبة بزخارف نباتية ... وتمثل الأجزاء التى عثر عليها بالانقاض نسبة ٥٪ من المساحة الكلية للأزار . وقد تم حفظها بحجرة الترميم الدقيق بالموقع .

٢ ـــ تم العثور على معظم العناصر الزخرفيه الجصية المنقوشة والتى كانت على جدران الضريح من الداخل وهى عبارة عن أجزاء صغيرة جدا من الجص بعد تحطيمها أثناء عملية الهدم . وقد قامت اللجنه بحفظ هذه الأجزاء بحجرة الترميم الدقيق للاستعانة ببعض الأجزاء ذات الحجم الكبير بعد اعادة بناء الحوائط المهدمة .

٣ ـــ قامت اللجنة بفحص بقايا الازار الخشبى الحامل لآيات القرآن الكريم والذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية واتضح من الفحص بأن هذه **البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدار بطريقة عشوائية الأمر الذى أدى الى تكسير الازار** وتحطيمه وقد عثر المرممون القائمون على العمل بالموقع على أجزاء من كسر هذا الإزار على العربات التى كانت تنقل الأنقاض وتمثل ١٠٪ .

وقد أكدت هذه اللجنة الفنية الهندسية الأثرية المشكلة بالقرار ٢٤١ بتاريخ ٨٥/٢/١٩٠ لوضع الخطوط العريضة لترميم قبة الإمام الحسين رضى الله عنه .

اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٤ .
وبعد المعاينة على الطبيعة تبين للجنة ما يلى :

١ ـــ تبين للجنة قيام الشركة بالهدم فى أجزاء مختلفة وبطريقة عشوائية حيث تم هدم حوالى ٧٥٪ من الجدار الشمالى الشرقى وحوالى ٢٥٪ من الجدار الجنوبى الغربى مما ترتب عليه فقد حوالى ٨٠٪ من الإطار الخشبى العلوى والحامل لآيات من القرآن الكريم وكذلك حوالى ٢٥٪ من الاطارات الخشبية التى تعلو الوزرات الرخامية . وتكسير الزخارف الجصية بالنسب المذكورة فى الجدار الشمالى الشرقى والجدار الجنوبى الغربى وقد تم فى الفترة من ١٩٨٥/١/٢٠ الى ١٩٨٥/١/٢٧ بالمخالفة لقرارات اللجنة الدائمة السابقة .

٢ ـــ تبين من معاينة اللجنة لجدران الضريح فى الأجزاء التى تم ازالة طبقة البياض عنها وكذلك الأجزاء

التى هدمت ، أن معظم جدران الضريح مبنى من الطوب الأحمر الأثرى القديم وبعضها من الأحجار المنحوتة المتبادلة مع الطوب الأحمر الأثرى القديم كما لاحظت بعض الشروخ القديمة التى لا تشكل خطورة .

وبعد أن ارتكب المقاولون العرب هذا ودمروا تدميرا فى المدة من ٨٥/١/٢٠ — ١٩٨٥/١/٢٧ وقف وزير الثقافة حليفهم فى مجلس الشعب يقول ولا أدرى كيف :

أقول قول الواثق وبقوة الحق **انه حتى لحظة مثولى أمام حضراتكم** (٨٥/١/٢٦ مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين) **لم تجر أية أعمال انشائية** تمثل تغييرا فى قبة الإمام الحسين أو ضريحه — لم يسأل عن الانشاء ولكن عن التدمير —

وأود أن اؤكد أن الحكومة لن تسمح بأن تمتد يد أيا كانت إلى هذا الأثر الاسلامى الرائع — **امتدت يد التخريب ثمانية أيام متولية من ٨٥/١/٢٩٠ — ٨٥/١/٢٧** — أو غيره من الآثار إلا فى الاطار الذى يحدده قانون حماية الآثار ذاته والذى يعهد لوزارة الثقافة ممثلة فى هيئة الآثار المصرية دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمبانى التاريخية المسجلة) .

وحين سألته : أين الحق فى بيانك يا وزير الثقافة ؟ رفع قضية علىّ جاء فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة الرابعة المدنية

مذكرة بدفاع

السيدة الدكتورة/ نعمات أحمد فؤاد .... **(المدعى عليها الاولى)**

ضـــــــد

السيد/ محمد عبد الحميد رضوان.. **(مدع)**

فـــــى

الدعوة رقم ٥١١٧ لسنة ١٩٨٥

المحدد لنظرها جلسة ١٩٨٥/١١/١٦

الطلبـــات

نلتمس رفض دعوى المدعى

الموضــــــوع

يقول المدعى فى دعواه أن صحيفة الشعب (التى يصدرها حزب العمل الاشتراكى ــ المصرى) قد نشرت **مقالين بقلم المدعى عليها** :

أحدهما : فى عدد ٨٥/١/٢٩ ص ١ ، ٣ ، من الصحيفة بعنوان :

« أين الحق فى بيانك يا وزير الثقافة ..

ــ اللجنة العلمية رفضت تصميم شركة المقاولين العرب ..

ــ الوزير مارس ضغطا على اللجنة لقبول الهدم فى قبة الحسين ..

ــ لم يعد أمامك يا وزير الثقافة غير الاستقالة ..

ــ رئيس جمعية الآثار القبطية يحتج على هدم قبة الحسين » ..

والآخر : فى عدد الصحيفة بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢ ص ١ ، **٧ بعنوان** :

« تتار الآثار فى قبة الحسين ــ حقائق ووثائق » .

وقد اتهم المدعى ــ المدعى عليها بأنها قذفته وسبته وأفترت عليه بقصد التشهير والاساءة اليه ، وذلك بسبب أعمال وظيفته كوزير للثقافة **بأن أسندت اليه بالمقالين المذكورين مع سوء القصد الوقائع**

والأوصاف الآتية :

فى المقال الأول :

(١) الكذب : فيما ذكره أمام مجلس الشعب بجلسته بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦ ردا على طلب الاحاطة الموجه إليه بشأن ما حدث لقبة الحسين ..

فضمنت المدعى عليها هذا المقال العبارات الآتية :

ـــ يقول الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .
ـــ يتساءل الوزير الذى يصف نفسه بالصدق .
ـــ لقد أسقطت أمريكا نيكسون لأنه أنكر وضلل العدالة .
أعرفت يا وزير الثقافة موازين الحكم على الرجال ؟
ـــ تعددت الأسباب يا وزير الثقافة التى تحم عليك أن تستقيل .

(٢) أنه امعة (مذهبجى) : يملى عليه المقاولون العرب الأعمال التجارية فى مساجد أهل البيت .. ثم تقول المدعى عليها : ورد بخاطرى وأنا أرى الاجتماع التليفزيونى قصة الفنان محمد عبد الوهاب وهو يسأل الأستاذ العقاد عن كلمة (المذهبجية) ، فقال له (امعة) أليس عملهم الترديد اذن هو امعة .

وتقول أيضا : « معلم يجمع وزير الثقافة ومعه وزير الأوقاف .. يا سبحان الله ، عالم يسعى اليه صاحب العرش ، وآخر يسعى إلى المقاولين ـــ ان المواقف تكشف معادن الرجال » .

وتقول : « المقاولون يغطون جريرتهم بلوى مسار القضية (تعنى بالقضية قيام المقاولين العرب بهدم قبة الإمام الحسين والقضاء على المعالم الأثرية بها) بأسلوبهم التقليدى ووراءهم وزيرهم ومضمونه الذى لا يتغير ـــ الأغراض » .

(٣) العدوان على الدين ومناسكه ومقدساته :

تقول المدعى عليها : « حينما طالبت برفع يد المقاولين العرب عن مقام الحسين بعد أن قاموا بهدم القبة بناء على موافقة المدعى ، ومنع الشركات التجارية من ترميم الآثار ، ـــ ثم قالت : لا تحزن ياسيد الشهداء ان الله معنا ، ولينصرن الله من ينصره ـــ ان ينصركم الله فلا غالب لكم جلت صفاته وتقدست آياته وصدق وعده .. الخ ـــ يعتبر المدعى كلام المدعى عليها هذا اثارة دينية ضده .

المقال الثانى : أسندت المدعى عليها الى المدعى :

(١) فى هذا المقال عادت المدعى عليها الى حملتها ضد المدعى لتؤكد ما شنعت به فى مقالها الأول بتاريخ ٨٥/١/٢٩ .. ثم انتقلت بعد ذلك الى (المقاول أو المعلم ـــ عثمان أحمد عثمان) الذى

يتصيد ويتربح لجيبه الخاص والذى يجمع الوزراء ويقوم وزير الثقافة ووزير الأوقاف له بدور المذهبجية .

ـ لتخرج من هذه الحملة الى الابقاء على الترميمات الأثرية الاسلامية الهامة فى أيدى البيوت الاجنبية وحدها .. ولذلك كان هدفها من هذه الحملة بالدرجة الأولى هو نصرة طرف معين (يقصد بيوت الخبرة الأجنبية) فى تنافس مهنى لا شأن به على الاطلاق للمدعى .

ثم اختتمت المدعى عليها مقالها بقولها : « أما وزير الثقافة فانى أسأل الله بأن يمضى فى تهديده برفع قضية ضدى ليعلم الجميع حقائق كثيرة فى كثير من الموضوعات وهنا نكشف الأوراق كل الأوراق » .

ويقول المدعى فى نهاية دعواه : أن ما كتبته المدعى عليها يشكل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات بالمواد ١٧١ ، ١٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ـ ولكن المدعى آثر أن يبعد بين المدعى عليها (كسيدة) وبين الاتهام الجنائى والمحاكمة الجنائية ، واحتكم الى القضاء المدنى فيما اقترفته فى حقه ، واكتفى بطلب الزامها بمبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه على سبيل التعويض عن الضرر الأدبى .

الدفـــــاع

تمهيد :

يهم الدفاع عن المدعى عليها الأولى ـ قبل أن يتعرض الى صلب الدفاع ـ أن يشير فى ايجاز شديد الى « الموضوع الذى وجهت اليه المدعى عليها نقدها » لبيان مدى أهميته لشعب مصر بل لشعوب العالم الاسلامى قاطبة .

لا شك فى أن كل أثر من الآثار الموجودة فى أى بلد من بلدان العالم هو شاهد على الحضارات المختلفة أو ما أحدثته الفنون والعلوم والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة .. ولذلك نجد أن كل دول العالم تولى آثارها اهتماما كبيرا ، يتمثل فى سن القوانين التى تنظم رعاية هذه الآثار وتجريم أى فعل للاعتداء عليها أو إحداث أى تغير ـ ولو بسيط ـ فى معالمها حتى تظل الآثار بنفس شكلها وأوصافها وحدودها التى نشأت بها على مدار التاريخ .. وهذه فى الواقع هى القيمة الأثرية الحقيقية التى يميز بها الأثر عما سواه ، ولذلك نجد على سبيل المثال ـ **فى فرنسا : أن المسئولين هناك حددوا عدد الأفراد الزائرين لمشاهدة « الموناليزا » بعدد معين حتى لا تتأثر هذه اللوحة النادرة بالتنفس عند حد معين من مجموع المشاهدين !!** .

ومن مفاخر مصر أن يكون على أرضها « مسجد الامام الحسين رضى الله عنه » لأنه بأهل البيت تشرف مصر الاسلامية ، ويضم هذا المسجد العظيم ضمن أجزائه أثرا غاية فى الاهمية الأثرية والتاريخية والحضارية هو : « **المشهد الحسينى** » . ويعنى المكان الذى دفن فيه رأس الشهيد

الحسين ، ويشمل كل العناصر المعمارية له من جدران ومنطقة انتقال وتغطية وكل هذه العناصر يطلق عليها القبة والضريح وتشمل أيضا الباب الأثرى المعروف بالباب الأخضر — وقد كانت آخر اضافات أثرية هى الزخارف والآيات القرآنية التى قام بها الأمير عبد الرحمن كتخدا عام ١٧٦٢ م على الجدران الداخلية للمشهد الحسينى والقبة » . (عند السجل العلمى للآثار الاسلامية لعامى ١٨٨٧ — ١٨٨٨ ، الصادر عن المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٨٨٩) .

وبناء على ما تقدم فان « المشهد الحسينى » كأثر — من أهم آثار مصر — يخضع لأحكام القانون رقم ١٩٨٣/١١٧ الصادر فى شأن حماية الآثار ، الذى جرم المشرع فى المادة ٤٢ منه كل فعل اعتداء على أى أثر يؤدى الى **هدمه أو اتلافه أو تشويهه أو تغيير معالمه** أو فصل جزء منه ، وتنص المادة المذكورة على معاقبة كل من ارتكب فعلا من هذه الأفعال بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه .

وما حدث فى الآونة الأخيرة (للمشهد الحسينى) على يد شركة المقاولين العرب — من هدم وتخريب وحفر وازالة وتغيير لأهم معالمه (بحجة ترميم شروخ فى القبة) لشىء فظيع وسابقة غاية الخطورة لم يسبق لها مثيل فى شتى العصور ، فضلا عن أن ذلك جريمة يعاقب عليها القانون ١١٧/ ٨٣ سالف الذكر .. لأن هذا الاعتداء فى حقيقته اعتداء على حضارة وثقافة وفنون شعب مصر ، بل اعتداء على عمر هذا الشعب .. لأن الأثر أعمار ..

ومن واقع التقارير الرسمية نستطيع أن نحصر — فى ايجاز شديد — الخراب والدمار الذى حدث للمشهد الحسينى على أيدى شركة المقاولين العرب :

هدم أجزاء مختلفة من المشهد الحسينى بطريقة عشوائية ، مما يترتب عليه فقدان ٨٠٪ من الاطار الخشبى العلوى والحامل لآيات القرآن الكريم ، وكذلك حوالى ٢٥٪ من الاطارات الخشبية التى تعلو الوزرات الرخامية ، وتكسير الزخارف الجصية ...

وقد تم ذلك فى الفترة من ١/٢٠ الى ١٩٨٥/١/٢٧ بالمخالفة لقرارات وتعليمات هيئة الآثار المصرية .. بل لا نستطيع أن نغالى اذا قلنا : أن هذا التخريب والدمار — فى أغلى أثر على شعب مصر — تم رغم أنف هيئة الآثار وبالرغم من تحذيراتها المتكررة لشركة المقاولين العرب على نحو ما هو ثابت من المستندات الرسمية التى سوف نتقدمها للهيئة الموقرة !! .

ومن الجدير بالذكر أن السيد/ كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء السابق أصدر القرار رقم ٨٥/١٢٤ بتشكيل لجنة فنية على أعلى المستويات برئاسة الدكتور المهندس/ محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس تكون مهمتها دراسة ما يجرى من أعمال معمارية فى مسجد الحسين بمعرفة شركة المقاولين العرب واعداد تقرير بذلك . **وقد انتهت هذه اللجنة فى تقريرها الى أن شركة المقاولين العرب قامت بهدم الآتى :**

١ ــ القبة العلوية لمسجد مولانا الامام الحسين . !!
٢ ــ هدم الحائط الفاصل بين غرفة الضريح وقاعة السيدات . !!
٣ ــ ازالة البياض والزخارف من بعض الحوائط . !!
٤ ــ ازالة جميع تكسيات ووزرات الرخام من الحوائط . !!
٥ ــ ازالت وهشمت الإزار الذهبى كله بأياته القرآنية . !!

المدعى شريك ومسئول عما حدث للمشهد الحسينى :

وقد أثبتت اللجنة الفنية التى شكلها رئيس مجلس الوزراء سالفة الذكر مخالفة شركة المقاولين العرب لأسلوب الترميم للمشهد الحسينى المتفق عليه بين الشركة وهيئة الآثار المصرية فى اجتماع ١٩٨٣/١٢/٢٦ .

كما أثبتت هذه اللجنة أيضا أن الذى أمر بايقاف الهدم والازالة فى المشهد الحسينى هو السيد/ رئيس مجلس الوزراء وحده ، بمعنى أنه لولا تدخل السيد/ رئيس مجلس الوزراء شخصيا لما أوقفت شركة المقاولون العرب عمليات الهدم والازالة .

وهنا يثور سؤال فى غاية الأهمية هو :

ــ ما هو دور المدعى بوصفه يشغل منصب الوزير المختص بشئون الثقافة (فى ذلك الوقت) فى مصر الاسلامية ؟ والذى يفترض فيه أن يكون الحارس الأول على آثار مصر ، فضلا عن أنه المنوط به (طبقا لحكم المادة ٣ من قرار اصدار قانون الآثار رقم ٨٣/١١٧) اصدار القرارات المنفذة لهذا القانون فضلا عن مسئوليته الدستورية عن أى خراب أو كارثة تحدث فى القطاع المشرف عليه .. وأى كارثة بعد الاعتداء على الحرم المصرى ــ كما سماه على باشا مبارك !!

انه لم تحدث كارثة مثلها من قبل فى قطاع الثقافة والآثار فى مصر ، لأنها حدثت على أيدى أناس يقال أنهم مصريون ، وتحت سمع وبصر وزير الثقافة السابق (المدعى) المسئول الأول دستورا وقانونا ــ عن ثقافة وآثار مصر ....

بل الأدهى من ذلك أنه شارك فى هذه الكارثة وشجع عليها ، وكان منذ البداية من أنصار الهدم بالمشهد الحسينى بزعم التوسعة .

وفيما يلى الأدلة القاطعة على صحة ذلك :

(١) تم عقد اجتماع بتاريخ ٨٥/١/٧ بمسجد الامام الحسين حضره المدعى وعدد من الوزراء ومندبون

عن شركة المقاولين العرب (ثابت هذا الاجتماع فى سجل هيئة الآثار) .. وقد انتهى الرأى فى هذا الاجتماع الى الأخذ بوجهة نظر المقاولين العرب فى الهدم والتوسعة التى ترفضها ولا تقرها هيئة الآثار المصرية ومما يؤسف له أن المدعى كان على رأس المؤيدين والمشجعين لفكرة الهدم والتوسعة بالمشهد الحسينى . (ملحوظة : **هيئة الآثار المصرية لم تمثل فى هذا الاجتماع بالرغم من أنها صاحبة الاختصاص الأصيل فيه طبقا للقانون**) .

(٢) فى اجتماع اللجنة الدائمة للآثار (بهيئة الآثار) بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ لبحث التطورات الخطيرة التى حدثت بمسجد الامام الحسين (وهذا المحضر مسجل أيضا بسجل هيئة الآثار) .. سجلت اللجنة فى محضر اجتماعها (بند ٥ من المحضر) أن السيد/ وزير الثقافة (المدعى) قد أتصل تليفونيا بأعضاء ورئيس اللجنة حال انعقادها وحاول فرض رأى المقاولين العرب (الهدم والتوسعة) على أعضاء اللجنة .. الأمر الذى دفع جميع أعضاء هذه اللجنة ورئيسها الى تقديم استقالة جماعية الى السيد/ رئيس الجمهورية احتجاجا على تدخل وزير الثقافة (المدعى) فى صميم أعمالهم ولفرض رأى المقاولين العرب الذى يخالف كافة الأصول الفنية العالمية فى ترميم أى أثر ، والذى سبق أن رفضته باصرار هيئة الآثار هذا وقد تم نشر هذه الاستقالة وأسبابها فى جميع الصحف المصرية .

(٣) من منطلق الضمير الوطنى الحى والاحساس بفداحة الكارثة ، أعادت اللجنة الدائمة للآثار عرض الموضوع على السيد/ وزير الثقافة (المدعى) بخطاب رسمى عاجل فى ٨٥/١/٢٤ وطلبوا منه سرعة التدخل لايقاف عمليات الهدم والازالة المستمرة بمعرفة المقاولين العرب .. ولكنه لم يحرك ساكنا .

(٤) يؤكد ما سبق كله : موقف السيد/ وزير الثقافة السابق (المدعى) تحت قبة مجلس الشعب (مضبطة الجلسة ٤٨ المنعقدة صباح الثلاثاء ١٩٨٥/١٠/٢٦) حيث دافع بحرارة ودون خشية من الله عن موقف شركة المقاولين العرب محاولا اثبات براءتها ، وأنها لم تخطىء ، أنه هو أيضا برىء براءة الذئب من دم ابن يعقوب .. **وقال بالنص** :

« أشهد الله والتاريخ أن شيئا لم يمس فى مسجد سيدنا الحسين » !!!

ونخلص من هذا التمهيد ــ الذى لابد منه ــ الى **نقطتين هامتين** :

النقطة الأولى : الذى لابد منه ــ أن الموضوع الذى وجهت اليه المدعى عليها نقدها فى الصحف (وهو هدم وتخريب قبة الحسين وملحقاتها) **هو موضوع ثابت** بموجب تقارير

لجان رسمية ، وعلى رأس هذه اللجان اللجنة الفنية التى شكلها السيد/ رئيس مجلس الوزراء برئاسة رئيس جامعة عين شمس .

النقطة الثانية : أنه فى غنى عن البيان أن الموضوع الذى وجهت اليه المدعى عليها نقدها لا يهم جماهير مصر فحسب **بل يهم جماهير المسلمين فى العالم أجمع** .

ويود الدفاع عن المدعى عليها فى مستهل دفاعه ــ أن يشير الى أن طريقة المدعى فى الاتهام هى كمن يقول : « ولا تقربوا الصلاة » ويقف عند هذا الحد ولا يكمل الآية الكريمة ، وبذلك يختلف معنى ومدلول الآية ــ على هذا النحو المبتور ــ اختلافا كليا وجذريا عما قيلت الآية كاملة غير مبتورة ليتضح معناها الربانى السليم .

فالعبارات التى انتقاها المدعى من مقالتى المدعى عليها المشار اليهما فى صدر هذه المذكرة هى عبارات مبتورة ــ ولا يمكن فهم معانيها الحقيقية أو أستظهار مراميها ــ إلا اذا وضعت فى الاطار العام للمقالة كلها دون حذف أو نقصان ، لأن هذا الامر يعد من أدق المسائل وأكثرها اختلافا فى الرأى ... ومن ثم فان الدفاع عن المدعى عليها سيضع تحت نظر الهيئة الموقرة نسختين كاملتين من المقالتين المشار اليهما حتى تتبين أن نقد المدعى عليها لأعمال وتصرفات المدعى يدخل فى دائرة المشروعية ... **وهذا ما سنتعرض له تفصيليا فيما يلى** :

حــق النقــد :

يستند حق النقد الى قاعدة أساسية من قواعد الدستور تقرر حرية الرأى والقول والكتابة بكافة وسائل التعبير مراعاة للصالح العام ، ودعما لسبيل التقدم وسلامة البناء الوطنى (م ٤٧ من الدستور) وجدير بالذكر أن هذه القاعدة الدستورية التى يستند اليها حق النقد قد تضمنتها كافة الدساتير التى صدرت بدءا من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ .

كما اشتمل أيضا قانون العقوبات على مبدأ حق النقد ، فقرر فى المادة ٣٠٢ منه أن الطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ــ لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكما لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن الشريعة الاسلامية الغراء هى أسبق الأنظمة فى ارساء مبدأ حق النقد ، وتقرير حرية الرأى والتعبير فى ضمير الجماعة ، ذلك أن قواعد الشريعة الاسلامية قد تضمنت مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وعدم السكوت على معصية ، بل وتجنب المنكر سواء باليد أو باللسان أو بالقلب عن طريق الاستنكار . (النقد المباح سنة ١٩٧٧ ــ للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ، ص ٧٨) .

والخلاصة : فان كل من يتصدى لاداء ثمة عمل أو نشاط يتصل من قريب أو بعيد بالصالح العام ، يكون معرضا للنقد وابداء الرأى فى كل ما يأتيه من تصرفات أو أعمال أو أراء تتعلق بهذا العمل أو ذاك النشاط ، وذلك بغية محاربة كل أوجه الانحراف والفساد بما يحقق فى النهاية سلامة البناء الاجتماعى فى كافة الميادين وتقدم المجتمع وازدهاره .
(الجرائم الصحفية ــ للاستاذ شريف كامل ــ القاضى ــ طبعة ١٩٨٤ ــ ص ١٣ ــ ٢٢) .

نطاق حق النقد :

ان الواقع الذى لا شك فيه أن الاتصال الطبيعى بين الشخص وبين تصرفاته ، وتأثير سمعته على قيمة تصرفاته وتأثير تصرفاته على سمعته أظهر أن يجادل فيه أحد . (جرائم النشر سنة ١٩٥١ ــ الأستاذ محمد عبد الله ٣١٠) .

فالحكم على الشخص انما يكون بالحكم على تصرفاته ، وذلك باعتبار أن النعى على التصرفات هو بالضرورة نعى على نفس الشخص صاحب التصرف فيؤثر بالقطع على شرفه أو اعتباره أو سمعته (شرح قانون العقوبات ــ القسم الخاص ــ دكتور عمر السعيد رمضان ، ص ٣٨٤) .

وتجدر الاشارة الى أن : (حق النقد مباح ما دام النقد منصبا على العمل ومناقشته من الناحية الفنية ــ وما دام النقد فى هذا النطاق فلا شأن للقانون الجنائى به ولو صيغ فى عبارة قاسية أو عبارة تهكمية ...) ــ الدكتور مصطفى القللى فى مؤلفه : المسئولية الجنائية ص ٣٠٧ وما بعدها) ... واذا كان رأى الدكتور مصطفى القللى قد أوضح أن النقد المباح يتعين أن ينصب ــ أساسا ــ على العمل ذاته ، غير أنه ألمح بعد ذلك الى إمكان أن يتطرق ذلك النقد الى الشخص نفسه وجواز ذلك حيث قال : « ..... فلا شأن للقانون الجنائى به **ولو صيغ فى عبارة قاسية أو عبارة تهكمية** ... » فماذا تكون هذه العبارة (القاسية أو التهكمية) لو لم تتضمن المساس بالشخص نفسه .

غير أنه يشترط فى كل الأحوال حتى يظل النقد فى دائرة المشروعية :

(١) الا يكون النقد منصبا أصلا على الأشخاص فقط دون أعمالهم أو تصرفاتهم أو آرائهم ، بمعنى الا يكون النقد موجها لذات الشخص فحسب .

(٢) ألا يكون النقد مستهدفا به أساسا المساس بالشخص نفسه بقصد الاساءة اليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته ... وتقدير ذلك ــ كما قلنا فيما سبق ــ يعتبر من أدق المسائل وأكثرها اختلافا فى الرأى . واذا كان حق النقد ليس له من حياة الشخص الا الجانب المتصل بعمله العام .. **« الا أنه عندما يتصدى الشخص العام لامر جد خطير يقتضى ثقة الامة ثقة كاملة فى خلقه وكفايته وأمانته ، يكون لحق النقد أن يتناول أخلاقه وكفايته وسائر الجوانب الشخصية**

والخاصة ولو على أساس شواهد من حياته الخاصة الماضية والحاضرة » . (جرائم النشر سنة ١٩٥١ ـــ للاستاذ محمد عبد الله ، ص ١١٥) .

حدود حق النقد وشرائط استعماله :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات على أنه : « .... ومع ذلك فالطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة (المقصود بذلك الفقرة الاولى من نفس المادة التى تعرف جريمة القذف وتحدد أركانها) ـــ اذا حصل بسلامة نية ، وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل اسند اليه » .

وبناء على ما تقدم يتضح أن قانون العقوبات رسم حدود حق النقد وحدد شرائط استعماله بصفة عامة سواء فى مواجهة الموظف العام ومن فى حكمه أو فى مواجهة غيره من الأشخاص .

بالشروط الآتية :

(١) أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ، موضوعا ثابتا .
(٢) أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ، موضوعا يهم الجماهير .
(٣) أن يكون النقد موجها أساسا الى ذلك الموضوع ومستندا اليه .
(٤) أن يكون النقد ملائما ومتناسبا مع الموضوع الذى يوجه اليه .
(٥) أن يكون النقد مقترنا بحسن النية .

وفى الفقه الاجماع منعقد على ضرورة توافر هذه الشروط .

(الاستاذ محمد عبد الله ـــ المرجع السابق ص ٣١١ ، المستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ـــ المرجع السابق ص ١٦٦ ، الدكتور أحمد فتحى سرور ـــ فى الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص ص ٦٩٥) .

وبتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى الماثلة نجد الآتى :

أن ما ورد من نقد فى مقالتى المدعى عليها المشار اليهما فى حقيقته ومرماه ليس موجها أصلا لذات شخص المدعى ، وانما هو ابداء لرأى المدعى عليها من الناحية العلمية والفنية والتاريخية فيما أحدثته شركة المقاولون العرب من هدم وتخريب فى قبة الحسين ، واستنكارها بشدة لما حدث ، وكذا استنكارها لما حدث ونقدها اللاذع لموقف وزير الثقافة السابق (المدعى) من هذا الموضوع من تشجيعه لعمليات الهدم والازالة بل ومحاولاته المتكررة لفرض ذلك على اللجنة

لما حدث ، وكذا استنكارها لما حدث ونقدها اللاذع لموقف وزير الثقافة السابق (المدعى) من هذا الموضوع من تشجيعه لعمليات الهدم والازالة بل ومحاولاته المتكررة لفرض ذلك على اللجنة العلمية الدائمة بهيئة الآثار ، ثم وقوفه تحت قبة البرلمان يزيف الحقائق الخاصة بهذه الكارثة والتى ثبتت بموجب تقارير رسمية لا ترقى اليها الشك على **التفصيل الوارد فى المقالتين المذكورتين ... الخ ...**

ومما يدعو للأسى والأسف أن المدعى (حتى وهو فى معرض سرد دفاعه فى دعواه لا يلتزم الحقيقة فتراه يقول فى أخر صفحة ٨ من الدعوى : « وواضح أن السيدة المعلن اليها قد انفردت بحملة ضارية من التشهير ضد وزير الثقافة (السابق) وذلك فى سبيل المحافظة على العادة المتبعة فى مقاولات ترميم الآثار الاسلامية الهامة من اسنادها الى بيوت أجنبية وابعادها عمليا عن مناقسة مصرية ..... » .

وفى الحقيقة أن المدعى عليها حينما تعرضت فى مقالها الثانى بتاريخ ٨٥/٢/١٢ لذكر بعض الأمثلة لآثار فى مصر قام بترميمها بيوت خبرة أجنبية لم تقصد هذا المعنى المسموم الذى يقول به المدعى ولكنها قصدت من ذلك حسبما جاء فى نص كلامها بالمقال : « **... وان الأجانب رمموا الآثار فى احترام كامل للقانون وفى تطبيق للعلم وتحت اشراف هيئة الآثار المصرية** » . وهذا طبعا ما لم يفعله المقاولون العرب (المصريون) ، ولا السيد/ وزير الثقافة السابق (المدعى) بل فعلوا تقيضه بالمشهد الحسينى !!

ومن ثم يتضح بجلاء أن نقد المدعى عليها فى المقالتين لم يكن مستهدفا به أساسا المساس بشخص المدعى نفسه بقصد الاساءة اليه من جهة شرفه أو اعتباره أو سمعته . وانما كان المقصود به نقد تصرفات ومواقف وآراء المدعى حيال كارثة هدم قبة الحسين وملحقاتها ومسئوليته كوزير للثقافة فى هذا الشأن .

وحتى وأن تكن المدعى عليها قد استعملت فى النقد شيئا من الشدة ومن قوارص الكلم (مثل السيد الوزير الذى يصف نفسه بالصدق) الا أن الوصف اللاذع انصرف الى الفعل ذاته (فعل المقاولون العرب بقبة الحسين ، ومواقف المدعى) .. وليست قضية « هضبة الاهرام » التى فجرتها المدعى عليها ببعيد ، حتى كان لها الفضل الأول فى كشف المخطط الذى كان يدبر فى الخفاء لبيع منطقة الأهرام الأثرية الخالدة للأجانب ثم كان القول الفصل فى هذا الموضوع للقضاء المصرى العظيم الذى أصدر حكمه مؤكدا بطلان عقد بيع هضبة الأهرام .

ثم بعد ذلك ، نستعرض فى ايجاز شديد مدى انطباق شرائط استعمال حق النقد ــ كما رسمها قانوننا العقوبات وأجمع عليها الفقهاء ــ على ما كتبته المدعى عليها فى المقالتين المذكورتين :

(١) الشرط الأول : أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ثابتا :

كما سبق أن أوضحنا تفصيلا فى هذه المذكرة ــ أن الموضوع الذى وجهت اليه المدعى عليها

نقدها (وهو هدم وازالة قبة الحسين وملحقاتها ، وكذلك مواقف المدعى منها) كل ذلك ثابت بأدلة قاطعة لا يرقى اليها الشك وهى تقارير عدة لجان رسمية وعلى رأسها اللجنة الفنية العليا التى شكلها رئيس مجلس الوزراء .. وكذلك بثبوت مشاركة المدعى فى عمليات الهدم والازالة فى قبة الإمام الحسين بموجب أربعة أدلة سجلناها فى الصفحة الخامسة والسادسة من هذه المذكرة .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أبعد من هذا فقضت فى العديد من أحكامها بأنه يجوز أن تكون الواقعة محل النقد غير ثابتة ، ولكن ثبت اعتقاد الناقد فى صحتها ، طالما بذل الناقد جهدا معقولا فى التثبت من صحة الواقعة » . (حكم محكمة النقض ـــ مشار اليه فى : جرائم النشر سنة ١٩٥١ للاستاذ محمد عبد الله ص ٢٩٧ ـــ وفى النقد المباح سنة ١٩٧٧ للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٣ بالهامش) .

(٢) الشرط الثانى : أن يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد يهم الجماهير :

وغنى عن البيان أن « المشهد الحسينى » وهو يعنى ـــ كما سبق أو أوضحنا ـــ المكان الذى دفن فيه رأس الشهيد الحسين إبن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ـــ .. يهم جماهير مصر وجماهير المسلمين فى العالم أجمع .

(٣) الشرط الثالث : أن يكون النقد موجها أساسا الى ذلك الموضوع :

وقد سبق أن تعرضنا لشرح هذا ـــ بشىء من الايجاز ـــ فى الصفحة رقم (٨) من هذه المذكرة . ونضيف الى ذلك :

« أنه لما كان الكاتب لم يمس ذات المنقود الشخصية ، فان كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس اهانة ولا سبا ». (نقض جنائى فى ١٩٢٦/٣/١٢ مشار اليه فى : النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٨) .

ويحق للناقد أن يستنتج من الموضوع الذى يعلق عليه الباعث عليه ، وله فى هذا الصدد أن يسند الى الغير بواعث سيئة أو غير كريمة متى كانت الوقائع الصحيحة التى يؤسس عليها نقده تشفع لهذا الاسناد وتبرره ، وكان ظاهرا من عبارات الناقد أنه يستخلص تلك البواعث من تلك الوقائع لا من مصدر آخر غيرها .

(جرائم النشر ١٩٥١ ـــ الاستاذ محمد عبد الله ـــ ص ٣١٧) .

(٤) الشرط الرابع : ملاءمة النقد للموضوع الذى ينصرف اليه :

بمراجعة المقالين موضوع الاتهام سيتأكد لعدالة المحكمة أنهما فى جملتهما عبارة عن نقد أعمال

ومواقف وآراء تتعلق بوظيفة المدعى حينما كان وزيرا للثقافة فى ذلك الوقت والمسئول الأول ــ طبقا لأحكام القانون ــ عن حماية آثار مصر ، ونقد ما شاب سلوكه من مخالفة لقانون الآثار ، وتأييده لشركة المقاولين العرب فى هدم قبة الحسين ، وتشويه للحقائق الثابتة تحت قبة مجلس الشعب .. الخ سيتأكد لعدالة المحكمة أنه من قبيل النقد المباح ، ولا يغير من ذلك أن المدعى عليها قد استخدمت فى نقدها عبارات شديدة أو عنيفة طالما تساندها وقائع ثابتة تتعلق بأمر خطير مثل (هدم وازالة قبة الحسين وإضاعة معالمها الاثرية) التى حافظ عليها الأقدمون على مر العصور ، فضلا عما سببه هذا الجرم من ايلام وايذاء شديد لمشاعر المسلمين فى العالم كله .

ومن روائع أحكام محكمة النقض فى هذا الشرط الحكم الذى تقول فيه :

« وحيث أن الواقعة المنسوبة الى المتهم أنه أهان رئيس مجلس الوزراء بسبب أمور تتعلق بوظيفته كما أهان هيئتى مجلس النواب والشيوخ وحيث أنه من المبادىء المقررة أن حياة الموظف العمومية ومن فى حكمه انما هى ملك للمجتمع الذى يعمل الموظف لحسابه ، ولذا اجيز قانونا لكل فرد من أفراد المجتمع أن يتناول عمل الموظف بشروط أهمها إقامة الدليل وعدم التعرض لحياة الموظف الخصوصية بأى وجه من الوجوه ....

...... وحيث أنه وان يكن المتهم قد استعمل فى النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلم الا أنها جاءت من باب المبالغة فى النقد والرغبة فى التشهير بالفعل فى ذاته كما هى خطة المتهم فى كتابته المستفادة من عبارته ومن المبالغة فى المقال والغلو فى الوصف .. ومن ثم فلا يسوغ اختزال تلك العبارات والألفاظ من مجموع المقالات وفرض عقاب خاص لها » .

(نقض جنائى فى ١٩٢٦/٣/١٢ مشار اليه فى النقد المباح للمستشار الدكتور عماد عبد الحميد النجار ص ١٧٨) .

ولا نشك لحظة فى أن ما جاء من مبادىء فى حكم النقض سالف الذكر ينطبق تماما على مجمل ما كتبته المدعى عليها فى المقالين محل الاتهام .

(٥) الشرط الخامس : وجوب أن يكون النقد مقترنا بحسن النية :

« يشترط قانونا لاباحة الطعن المتضمن قذفا أو سبا أن يكون صادرا عن حسن نية ، أى عن **اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة** » (نقض جنائى ١٩٣٨/١/١٠ ــ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ص ١٤٠) .

وعليه فقد أصبح من الواجب على قاضى الموضوع عند بحثه فى توافر هذا الشرط (حسن النية) أو عدم توافره أن يفهمه على ذلك المعنى (وهو اعتقاد الناقد لصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة

العامة) ــ فان فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه فى تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز فى هذه الحالة أن يقال أن مسألة حسن النية وسوئها أمر يتعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده ، اذا المسألة متعلقة بما يجب قانونا على القاضى أن يثبته لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبته وعدم صحته ، فهى مسألة قانونية بحته » .

(نقض جنائى ــ ١٩٣٢/٣/٣١ ــ مجموعة الربع قرن ــ ص ٧٣٩) .

ومما لا جدال فيه أن ما كتبته المدعى عليها فى المقالين محل الاتهام فى مجملهما وحقيقتهما ومرماهما لم يتضمنا قذفا أو سبا فى جانب المدعى وان كانت المدعى عليها قد استعملت فى النقد شيئا من الشدة ومن قوارص الكلم للمبالغة فى النقد والرغبة فى التشهير بالفعل ذاته كما هى عادة الدكتورة نعمات فؤاد (المدعى عليها) وما هو معروف عنها فى أوساط المثقفين حينما تتصدى لبعض القضايا الوطنية الهامة التى تمس مصلحة مصر العليا .

بنــــاء عليـــــه

نصمـــــم علـــى الطلبـــات

وكيل المدعى عليها
دكتور / محمد عصفور
المحامى

وأصدر رئيس الوزراء قرارا رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١ بشأن تشكيل لجنة فنية لدراسة ما يجرى فى مسجد الامام الحسين واقتراح أفضل الأساليب للحفاظ على المعالم الأثرية للمسجد وما تراه من حلول مناسبة للحفاظ على هذا الأثر الاسلامى الكبير مع الابقاء على جميع أبعاده القياسية وبحيث تكون أعمال التجديد متناسقة مع الأثر برمته .

وكانت الجامعات الثلاث : القاهرة ـــ عين شمس ـــ الأزهر ممثلة فى هذه اللجنة على النحو الآتى :

أ . د . مهندس محمد محمد الهاشمى	رئيس جامعة عين شمس رئيسا للجنة وممثلا لاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
أ . د . مهندس على بسيونى	استاذ ورئيس قسم العمارة كلية الهندسة ـــ جامعة القاهرة
أ . د . مهندس عبد الهادى حسين حسنى	استاذ ورئيس قسم الهندسة الانشائية كلية الهندسة ـــ جامعة عين شمس
أ . د . مهندس محمد حامد خورشيد	استاذ الانشاءات كلية الهندسة ـــ جامعة الأزهر
مهندس اسماعيل امين مرعى	مدير عام الشئون الهندسية وزارة الأوقاف
أ . د . أحمد قدرى	رئيس هيئة الآثار
أ . د . مهندس عبد الرحمن حلمى الرملى	استاذ ميكانيكا التربة والاساسات كلية الهندسة ـــ جامعة القاهرة وممثلا لهيئة الآثار .

□ □ □

واضطررت إلى السفر إلى أمريكا فأرسلت خطابا إلى اللجنة الاستشارية نشرته جريدة الشعب فى ٨٥/٣/٢٠ بعنوان :

خطاب إلى اللجنة الاستشارية
فى محنة تخريب قبة الحسين .

جاء فيه :

خطاب إلى اللجنة الاستشارية
فى محنة تخريب قبة الحسين

لست فى حاجة الى أن اذكرك بأن الاستشارة ، أمانة .. والرأى عهد والحكم ضمير . لست فى حاجة إلى أن اذكرك بأن الأثر « روح » و« حياة » بل إنه أرواح كثيرة وأيام من صنعوه .

الأثر الذى يراه المقاولون صفقة ، يراه العلماء والمؤرخون السنين من عمر أمة .. فاذا أصبح (مبنى) يهدم ويعاد ، انتفت هذه المعانى الكبيرة كلها .. وانتفاؤها انتقاص ــ لتاريخ شعب ، واعتداء همجى عليه وهذا ما حدث وثابت بأوراق المقاولين التى انشر صورها دمغا لهم وتوثيقا . فالبند الأول من المقايسة التى قدمها من يزعم التبرع ، ينص على :

١ ــ تكلفة أعمال الهدم والازالة ٢٠٠,٠٠٠ مائتا ألف جنيه .

هل تصدقون ؟

اليكم رئيس اللجنة وأعضاء ... والى الشعب المصرى والعرب والعالم الاسلامى (مقايسة) المتبرعين المتبركين بالحسين تحت قبة البرلمان :

١ ــ تكلفة أعمال الهدم والازالة ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
٢ ــ أعمال الحفر والردم وخرسانة عادية ومسلحة للأساسات ٢٠٠٠٠٠
٣ ــ أعمال خرسانة مسلحة للقبة ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
٤ ــ أعمال خرسانة للعقود وباق منطقة الضريح ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
٥ ــ المحراب ٤٠٠٠٠
٦ ــ رخام أرضية ٦٠٠٠٠ جنيه .
٧ ــ أعمال بياض وزخارف وحليات ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
٨ ــ أعمال أبحاث التربة والتصميم والاشراف ١٥٠٠٠٠ جنيه .
٩ ــ هذا بالإضافة إلى نقل خط المجارى وعمل غرف التفتيش ٢٠٠٠٠ جنيه .
١٠ ــ احتياطات لأعمال غير منظورة (أى فوق البيعة) ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

اجمالى المبالغ المطلوب اعتمادها ١٧٥٠٠٠٠ مليون وسبعمائة وخمسون ألف جنيه .

فإذا عرفنا أن مساحة الضريح ١٥٤ مترا مربعا اتضح أن تكاليف المتر المربع ٠٠٠ر١١٠ مائة ألف وعشرة للمتر المربع فما بالك والعمل محصور فى جزء محدد لا فى الكل ! اليست مقايسة استفزازية .

من طول ما الفوا هذا المسلك الخارج على كل ما تعارف عليه المجتمع افترضوا الصمت وعدم المناقشة لا سيما وان المعلم يلجأ الى الوزراء لأخذ موافقة أو اعتماد فلا يملك مرءوسوهم الا الانصياع والاتباع .

إن هذه المقايسة عندما عرضت على الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء وقتئذ ، ارسل خطابا فى ٢٩ ـــ ١٠ ـــ ٨٣ ، كتب اعلاه كلمة (سرى) طالبا فيه الى وزير الأوقاف .

- التأكد من دقة التكاليف .
- رأى الآثار دائما
- الالتزام بالقانون

وهنا خفض رجل الخير ، المتبرع ، (المقايسة) الى مليون وثمانية وثمانين ألفا كالآتى .

ـــ أى انقص ٦٦٢٠٠٠ ستمائة واثنين وستين ألفا ـــ ومعنى هذا بأسلوب آخر ان المبلغ كان نهبا لا سيما أن الباقى مثير أيضا وتفصيله كالآتى :

١ ـــ أعمال الترميم الدقيق ـــ والمقاولون ليسوا شركة ترميم دقيق ٣٩٤٢٠٠ فتخصص المعلم من واقع كتابه (تجربتى) أعمال : الحفر والردم ورصف الطرق وحفر ترع وغير ذلك من أنواع المقاولات . ما بعد صفحة ٦٤٨ .

والذى وضع التصميم ـــ ولا يجوز للمقاول أن يضع التصميم ـــ هى ادارة الكبارى والأساسات . فى شركته من واقع الخطاب المنشور صورته .

٢ ـــ الأعمال الاعتيادية ١٧٦٢٦٥ جنيها .
٣ ـــ الأعمال الكهربائية ٦٠٠٠ جنيه
٤ ـــ الأعمال الصحية ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
٥ ـــ أعمال غير منظورة ٢٥٠٠٠٠ لاحظ أنها فى المقايسة الأولى ـــ ٢٠٠٠٠٠ جنيه
٦ ـــ دراسات فنية واشراف ٦١٥٣٥ جنيها .

هل رأيتم الأعمال غير المنظورة المرصود لها مائتان وخمسون الفا من الجنيهات ؟ هل رأيتم مبلغ واحد وستين ألفا وخمسمائة وخمسة وثلاثين جنيها مقابل دراسات فنية واشراف ... والمقاول يعلن تحت قبة البرلمان أنها تبرع أو يعلن مرة أخرى عن التبرع المزعوم فى خطابه لرئيس اللجنة الاستشارية الدكتور محمد الهاشمى المنشور بمجلته ـــ مجلة المهندسين العدد ٣٥٩ ـــ فبراير ١٩٨٥ .

تحت عنوان : (دور نقابة المهندسين واصلاح مسجد الحسين) صدق رسول الله فى حديثه عن الحياء .

جاء فى مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثامنة والأربعين ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥ قول المتبرع للاستهلاك المحلى (قلت ان نقابة المهندسين ستقوم بالترميم والاصلاح على نفقتها وأود أن أقول أن **عشرين مستشارا من النقابة قاموا بالعمل والدراسة فى هذا الصدد تطوعا وبلا مقابل**) .

هل من يحاسب على هذا الصدق المقلوب ؟

ومن الصدق المقلوب ، ما جاء فى هذه المضبطة أيضا من أن المهندسين الأجانب سيأخذون ٤ر٥ مليون جنيه وقد انكشف هذا التمويه والتعمية بالوثائق التى سبق نشرها .. وان الأمر بالشلن التمساوى أى ١٨٠٠٠٠ مائة وثمانين ألف جنيه .

وبدلا من أن يحاسب يسايره ويجاريه بكل.أسف رئيس مجلس الشعب الذى يقول مما هو مثبت بهذه المضبطة :

(أرجو أن أوضح أن الأمر بالهدم كان واجبا من الناحية الفنية : لأن الحائط تهدم — ولم يقل سيادته من الذى هدمه — ولهذا فان القضية ليست اصدار أمر بالهدم ثم وقف الأمر بالهدم ، لأن الحائط قد تهدم ، ولكن القضية هى كيف يعاد بناء هذا الحائط) .

ومن باب توضيح التوضيح أقول لرئيس مجلس الشعب !

ان الحائط لم يهدم من تلقاء نفسه « تطوعا » لقد هدموه بعد الاجتماع التليفزيونى كما هو ثابت فى محضر اللجنة الدائمة الذى يقول (بتاريخ ٢٤ — ١ — ١٩٨٥) .

نظرت اللجنة مذكرة مدير المنطقة آثار شمال القاهرة الاسلامية والمرفق صورتها والتى تفيد فيه بأن أعمال الهدم فى ضريح الامام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٢٠ — ١ — ٨٥ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحريم وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض كما بدأ الهدم بتاريخ ٢٣ — ١ — ١٩٨٥ بجدار الضريح الذى يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة . ومازالت أعمال الهدم فى جدران الضريح تتم بسرعة رغم اخطارهم بوقف الهدم يوم ٢٠ — ١ — ١٩٨٥ .

وتلاحظ اللجنه الدائمة ان أعمال الهدم هذه جاءت بعد الاجتماع الذى عقد فى مسجد الحسين يوم ٧ — ١ — ١٩٨٥ والذى انتهى الرأى فيه إلى الأخذ بوجهة نظر الشركة فى التوسعة الذى كانت قد رفضتها اللجنة الدائمة فى اجتماعها فى ٣ — ١٢ — ١٩٨٤ .

ثم على أى أساس يقول الرجل فى مثل هذا الموقع من المسئولية مثل هذا القول ؟ هل رأى بعينيه ؟ هل رجع الى أهل الاختصاص أم سمع من المقاول الاسطورة الوهمية ؟ وقد انكشف أمرها ولم

يكن خافيا ولكنها الأساليب والوسائل إياها ألجمت الناس قهرا ، وحجمت أصحابها كما يشتهون ، دهرا ولكن الى حين .

هل سمعتم عن مقاول أو (معلم) كما يحب أن تدعوه بطانته ، يقول عن قبة الحسين (ان زخارفها الداخلية ليست لها قيمة أثرية) مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ٢٩ — ١ — ٨٥ .

وهو ليس من علماء الآثار أو التاريخ أو الترميم . حاسبا بهذا أنه يبرر تدمير الازار الذهبى الذى قالت عنه اللجنة التى شكلتها هيئة الآثار لفحص الانقاض المتخلفة عن عمليات الهدم ، بحثا عنه ، فى ٤ — ٢ — ١٩٨٥ اسفرت أعمال اللجنة عن العثور على الآتى بالانقاض :

١ — اجزاء صغيرة من الازار العلوى الذى كانت تنصفه الدمسة الخشبية والذى كان مكتوبا عليه آيات من القرآن الكريم المذهبة بزخارف نباتية . وتمثل الأجزاء التى عثر عليها بالانقاض نسبة ٥٪ (خمسة فى المائة) من المساحة الكلية للازار .

واتضح من الفحص ان هذه البقايا محطمة نتيجة قيام الشركة بهدم الجدران بطريقة عشوائية الأمر الذى أدى الى تكسير الازار وتحطيمه) .

ما رأى رئيس مجلس الشعب ؟
وما رأى مجلس الشعب الذى صفق طويلا للمعلم ؟

وكأنه نيل مع النيل ؟أو كأنه تذكر المعلم فى يوم المهندس سنة ١٩٨٠ حين أشار الى الحاكم وقتئذ وقال فى سمت الاتقياء (بسم الله الرحمن الرحيم) « يؤتى الحكمة من يشاء .. ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا » ..

ثم قال فى انحناءة ولاء لزوم الشغل : الحكمة آهيه !!! (مجله المهندسين العدد الرابع ١٩٨٠) .

أى أن الحاكم هو الحكمة الواردة فى الآية الكريمة .. عفوا يا الهى إن لم تدركنا رحمتك فماذا يكون ؟

اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء .

لست فى حاجة إلى أن أذكرك أن (المعلم) استطاع بالأمس القريب ان يتدخل فى تعيين الوزراء وعزلهم كما استطاع اليوم أن يجمعهم ويوجههم ، واستطاع أن يتدخل فى كافة المواقع الحساسة وفى مقدمتها الصحافة ليملك المنافذ جميعا ولكن الله أكبر .

لست فى حاجة الى أن اذكرك أن (المعلم) الذى ادعى التبرع بالدم أمام مجلس الشعب .
أخفى عن مجلس الشعب ماتبرع به الناس مما هو ثابت فى بنك المهندس مما يتحتم محاسبته عليه .

إنه فى مقالاته أى فى اعلاناته المدفوعة يقول أنه لا يعرف أن هناك لجنة دائمة وهو يعرف ويعرف وقد حضرها ممثلون عن شركته ووقعوا بالعلم على قرارها برفض التوسعة وكان ذلك قبل الاجتماع التليفزيونى بل هو السبب فيه .. هو الدافع الحقيقى وراءه .

ان هذا الاجتماع رسمه (المعلم) ليرهب اللجنة الدائمة التى ابتسمت وبتحدى قرارها فجاء تدبيره وبالا عليه بما كشف من أساليبه ووسائله .

اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء :

لست فى حاجة إلى أن اذكرك بنفق أحمد حمدى وكيف بدأ وكيف انتهى والامثلة كثيرة .

لست فى حاجة إلى أن اذكرك لسببين :

الاول لأنه افتضح امره حتى داخل شركته نفسها مما تسجله القضايا الجماعية المرفوعة ضده .

والثانى لأنه ماله وما كسب لا يغنى عنه شيئا أمام الله وأمام التاريخ وأمام الشرفاء وأمام العلماء وهم ورثة الأنبياء ، بما هم اعلام الحق ومواضع القدرة ، ومناط الحكم الثقة .

ان الجامعة والقضاء هما الحصنان الباقيان لهذه الأمة بعد الدين .

قد تكابد الويلات محنة بعد محنة ولكن يمسك عليها كيانها السلطة الروحية والسلطة القضائية ترتكز على الأولى فلا تسقط وترتكس الى الأخرى فلا تهون بل يحفظ لها حقها لا تظلم منه شيئا .

وانتم فى هذا الموقف التاريخى علماء وقضاة معا .

ان امتكم فى مفترق الطرق وقد أثخنتها الجراح .

ان رجل العلم هو الأعلى ...

أعلى من المقاول

وأعلى من الإغواء .. وأعلى من الاغراء .. وأعلى من الايحاء .. وأعلى من المقاولات والبطانات لأن سلاحه العلم « والعلم شرف » .. وهدفه الحق و« الحق فوق القوة » ورسالته الامة ، و« الأمة فوق الحكومة » ..

وغايته القيمة ، وهى « قمة انسانية وحضارية » ووسيلته النزاهة : وهى « عاصم من غضب الشعوب » حين ينفد الصبر ، ويضيق الضيق ، بالضيق .

أنت لجنة استشارية ومع تحفظاتى على اسلوب الحكومة فى تكوينك من حيث الشكل ، وهذا فضلا عن انه ليس ذنبك ! أُرجىء الكلام فيه الآن ..

كما ارجىء تحفظاتى على اختيار وزير الثقافة ، الدكتور الرملى ممثلا لهيئة الآثار .. وهو مع تقديرى الكامل له ، ليس عضوا عاملا فى هيئة الآثار أو لجنتها الدائمة ، حتى يمثلها .

لقد عمل وقتا من الأوقات استشاريا للهيئة من الخارج ، وفى بعض الأعمال ولكن هذا لا يعنى أنه عضو دائم بها أو أنه يمثلها . وأكثر من هذا أن الدكتور الرملى مستشار ـــ شركة المقاولين العرب باعتراف (المعلم) عثمان سواء فى مجلة المهندسين أو مجلس الشعب بل هو مستشار المقاولين فى موضوع قبة الحسين بالذات ! فكيف يمثل هيئة الآثار ؟

يا وزير الثقافة ؟
ان هذا الاخلال بالقانون نسجله حتى يحين الحساب .
نسجل ان اللجنة الدائمة ليست ممثلة بنصابها الكامل .
ولكن هذا كله محسوب على غرار اللجنة الاستشارية .
فأنت لجنة استشارية ولكنك أولا لجنة علمية بالتخصص ، وبالاستاذية وبالانتماء الى الجامعة الحصن والمنار ...

وبالانتماء قبل هذا كله ، وفوق هذا كله الى **مصر صاحبة القرار**
اللجنة الاستشارية رئيسا وأعضاء :
انت بالموقع والموضع منا .. تعلمين هذا كله .. وتقدرين .. وتتألمين ..

كلمة جامعة اطرحها فى ساحتك :
قبة الامام الحسين : قضية حضارية ..

وباشرت اللجنة مهمتها وعقدت عدة اجتماعات ومعاينات وقامت كما جاء فى تقريرها بدراسة وفحص التقارير والرسومات وكافة **المستندات المقدمة إليها من الجهات المختلفة وكذا الخطابات الموجهه لها** كما قامت بدراسة الخطوات التى مر بها المشروع وخلصت اللجنة إلى النقاط التالية :

أولا : الحوائط كما اوضحتها المعاينات حالتها مطمئنة خاصة وأن الجهود الناشئة عن وزن الحوائط والقبة فى حدود مقبولة انشائيا وذلك رغما عن ثبوت تواجد بعض الشروخ مما ترى معه اللجنة أن يتم حقن الحوائط بمواد مستحدثة لزيادة الربط وزيادة تحملها مع الزمن .

وهى الحوائط التى أراد المقاولون العرب هدمها بتعديلات شتى وهدموا بالفعل أجزاء منها تتفاوت بين ٧٥٪ فى بعضها و ٢٥٪ فى البعض الآخر لولا أن تدخل رئيس الوزراء فى ٨٥/١/٢٧ بوقف الهدم مما أوردت تفاصيله فى الصفحات السابقة :

أعود الى تقرير اللجنة الذى يقول :
أما الاساسات فإنه من الثابت أن جهود التأسيس **الخالصة الحالية على تربة التأسيس ليست**

بالقليلة نسبيا ولكن الثابت أيضا أن التربة قد تحملت بكفاءة حتى الآن وأن أية شروخ فى الحوائط قد نتجت عن تحركات بسيطة فى التربة نتيجة لزيادة الرطوبة كأحد المؤثرات الخارجية والناتجة عن تسرب المياه السطحية رغما عن بعد مستوى المياه الأرضية (عمق حوالى ٨ متر) ومن ذلك ترى اللجنة أن يتم تدعيم وعزل الاساسات بالحقن أو بأية وسيلة فنية أخرى تتناسب مع مواد الاساسات والتربة .

ثانيا : استكمال بناء أجزاء الحوائط التى هدمت باستخدام مواد متجانسة مع طبيعة مواد الحوائط القائمة وتحقيقا للربط بين القديم والجديد على أن تربط جميع الحوائط فى أعلاها بوسادة خرسانية مسلحة مستمرة ولترتكز فوقها عناصر القبة العلوية .

ثالثا : ترى اللجنة إعادة بناء القبة العلوية سواء من الخرسانة المسلحة أو من سبائك معدنية (صلب أو الومنيوم) **على أن تكون بابعادها الداخلية الأصلية** وفى كل الحالات ترتكز القبة على الوسادة الخرسانية فوق الحوائط **دون اللجوء الى تحميل القبة على أعمدة خرسانية جديدة** حيث أن **الجهود الناشئة عن احمال القبة يمكن ان تتحملها الحوائط بامان** بعد اجراء تقويات الحوائط والاساسات السالف ايضاحها) .

وهكذا جاء رأى اللجنة الاستشارية بما وراءها من اساتذة ثلاث جامعات ، مؤيدا رأى اللجنة الدائمة ومفندا رأى المقاولات .

وبناء عليه سحب المشروع من المقاولين العرب وأسند إلى هيئة الآثار .

وجن جنونهم .

فقد كانت المرة الأولى التى يُناقشون فيها الحساب .. والمرة الأولى التى يسحب منهم مشروع .

لقد كان السيد عثمان أحمد عثمان ، حتى آخر لحظة ينتهز أى تواجد لرئيس الجمهورية فى مناسبة من المناسبات ليسر إليه أن قبة الحسين ليست أثرا !!!

متجاهلا متغافلا رأى الاثريين والمختصين جاعلا اذنا من طين والأخرى من عجين وعندما يدمغ الحق الباطل لا يجد إلا المواربة سبيلا .

فعل عثمان هذا فى حفل افتتاح مشروع الأوبرا والناس يبتسمون ويأسفون .

لقد بلغ الأمر أن طلبوا الاجتماع بعد أن إنتهت اللجنة الجامعية إلى قرار ، بالدكتور الهاشمى فأبى ماذا كانوا يريدون منه ؟ إن رئيس الجامعة ورئيس اللجنة قال كلمته :

كلمة العلم
وكلمة الحق
ولن يحيد فماذا كانوا يريدون منه ؟
سحب مشروع قبة الحسين من المقاولين العرب ولم أملك إلا هتفة من الأعماق : **الله أكبر** .

صلاة شكـــــر

الله أكبر

رحل المقاولون عن قبة الحسين

إنها بركات أهل البيت وكرامات الحسين .

إنها حكمتك يا إلهى تدع الطغاة يمرحون ويسرحون ثم تعلى كلمة الحق فيتطامنون ويتصاغرون وتظل أنت وحدك صاحب الأمر لأنك أنت أنت الله .. الله أكبر .. أقدر .. أعظم جلت آياتك فى الأرض كالسماء لايحيطون بشيء من علمك وأنت بهم محيط .. تعلمالسرائر وتكشف الستائر عن شر أريد بمن فى الأرض لأنك ربهم أراد بهم رشدا .

سحب من المقاولين مشروع قبة الحسين وأسند إلى شركة السد العالى بعد أن عجزوا مرتين :

الأولى : عجزوا عن فرض مخططهم على اللجنة الدائمة للآثار بل على الدوله قاطبة .

الثانية : عجزوا عن الترميم العلمى وهو شيء آخر غير الهدم والقضم والحفر .

سحب مشروع قبة الحسين من المقاولين بفضل من الله وتوفيق وبعد حشد الحشود ، وتأجير الأبواق وتكميم وتعتيم الاعلام وتزييف الحقائق فى مجلس الشعب واستنفار (الحزبية) ، والتمسح (بالمصرية) دفعا لمنافسة الشركات الأجنبية التى يتعاملون معها فى (شوييس) الخ دون اصطناع نخوة أو افتعال حمية بعد استنفاد وسائلهم المجربة ، رد كيدهم ، وجاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا . وتلوت للمرة الكم لا أدرى قوله تعالى :

فى شكر عميق ـــ دون شماته فالمثل يقول (انفك منك ولو كان أجدع) .

(الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم) .

عظمت أفضالك ، وتجلت أعمالك وصدق وعدك .

لقد ضغطوا على الحكومة باسم الحزب فشكلت لجنة استشارية هندسية من الجامعات الثلاث : القاهرة وعين شمس والأزهر أملا فى تأييد موقفهم سترا لماء وجوههم ولكن اللجنة الاستشارية كانت فى مستوى المسئولية الوطنية لأن الاستشارة كما قلت فى خطابى المفتوح الموجه إليها ، الاستشارة أمانة ، والرأى عهد ، والحكم ضمير ... ولأن الأثر الذى رآه المقاولون صفقة ، رآه العلماء من أعضاء اللجنة الاستشارية ، السنين من عمر أمة ، والفخار من تاريخ دين على أرض الأديان والقيم والحضارات .

وبعد المقال الخامس فى المواجهة مع المقاولين الذين لم يألفوا المواجهة أو الحساب ، سافرت إلى أمريكا فى مهمة علمية وسافرت معى قضية قبة الامام الحسين ... نعم كانت معى .. **كانت داخلى نبضة فى القلب ووعيا فى الشعور .**

وقرأت تقرير اللجنة الاستشارية عبر المحيط بل عبر المحيطين إذ كنت فى ذلك الوقت قد غادرت ساحل المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى .

ومن أمريكا اتصلت باللجنة الدائمة للآثار فى اجتماعها يوم ١٩٨٥/٤/١١ . كان الوقت عندى الثانية بعد منتصف الليل ليقابل فى مصر ، التاسعة صباحا توقيت انعقاد اللجنة فى ذلك اليوم .

وقرأت التقرير وهو وثيقة تاريخية تشرف بها الجامعة المصرية تحت مختلف الأسماء .
أثبت التقرير صدق ما ذهبنا إليه مدعما بالوثائق .

أثبت هدم المقاول الحائط الفاصل بين غرفة الضريح وقاعة السيدات وأنه (**قد أزيلت أجزاء كبيرة منه ... وكذلك أجزاء من الحائط المقابل له ...**) .

(**ازالة البياض والزخارف من بعض الحوائط وازالة جميع تكسيات ووزرات الرخام**) .

تُرى لماذا كانت هذه الهمجية ؟ وإن كان الجواب معروفا هو شهوة توسيع الأعمال لتغطية المقايسة الاستفزازية من جهة ، وللدعاية والادعاء فإن ركوب موجة الدين (يفيد كثيرا) فى العالم العربى والعالم الاسلامى .

يقول التقرير إن اللجنة المشكلة :

(**قد اتضح لها أن المياه الجوفية لا تشكل خطرا مؤثرا على الضريح أو المسجد حيث أنها توجد على عمق يبعد عنها بثمانية أمتار**) .

وقد كان مظنة أو زعم وجود مياه جوفية ذريعه للحفر على عمق ثمانية أمتار للتعلل بهذا إلى هدم المئذنة التى يتهددها الحفر لو حدث ... واذا هدمت المئذنة ، تبعها الباب الأخضر الذى تستقر تحته رأس الحسين .

ثم تهديد التخريب لحجرة المخلفات الشريفة وهكذا كانوا يخططون للتسلل وتقويض المسجد ركنا بعد ركن ، حتى يتسنىٰ لهم عملية بناء كما يفعلون فى الكبارى والأنفاق دون تمييز بين الأثر والقيمة التاريخية والدينية والوطنية ، وبين الصفقات .

وجاء فى التقرير ، أنه بناء على دراسة اللجنة للمستندات والوثائق ونتائج اختبارات التربة وما قامت به من معاينة ميدانية ، خلصت إلى أن :

(**الحوائط كما أوضحتها المعاينات ، حالتها مطمئنة**)

وهنا يكون الهدم الذى حدث **جريمة** من حق مصر أن تحاسب عليها .. وإنزال العقاب بمرتكبيها .. وهذا ما سوف نطالب به ولن نفرط فيه أو نتقاصر عنه .

وتقول اللجنة فى تقريرها :

(**الثابت أيضا أن التربة قد تحملت بكفاءة حتى الآن التحميل الواقع عليها**) .

أى أن التربة سليمة .

حتى أن اللجنة تقول (ومن ثَمَّ فإن أية شروخ فى الحوائط قد نتج عن تحركات بسيطة فى التربة بسبب زيادة الرطوبة كإحدى المؤثرات الخارجية والناتجة عن تسرب المياه السطحية) .

وبهذا انتهت اللجنة الى القرار الذى يطابق ما قالته اللجنة الدائمة فى البداية وتحايل عليه المقاولون بالاجتماع التليفزيونى لأنهم يريدون صفقة واسعة لا معالجة موضعيه ، وموضوعية . انتهت اللجنة إلى :

(**استكمال** بناء أجزاء الحوائط التى **هدمت**) .

مرة أخرى أقول اذن كان الهدم جريمة ومتعمدا .

(اعادة بناء القبة العلوية ـــ سواء من الخرسانة المسلحة أو من المعدن **على أن تكون بأبعادها الداخلية الأصلية** . وفى كل الحالات ترتكز القبة على الوسادة الخرسانية فوق الحوائط **دون اللجوء إلى تحميل القبة على أعمدة خرسانية جديدة** ـــ لزوم الصفقة ـــ حيث أن الجهود الناشئة عن أحمال القبة **يمكن أن تتحملها الحوائط بأمان** بعد إجراء تقويات الحوائط والأساسات .

الحوائط التى هدمت بعد الاجتماع التليفزيونى فى سرعة وهمجية لضمان الصفقة .

الحوائط التى أصروا فى أستاذية أنها لا تتحمل .. الأمر الذى يدعوهم إلى هدمها !!

وقد أفصحت اللجنة فى نهاية تقريرها عن تفضيلها

(بناء قبة على أساس هيكل معدنى ترى اللجنة أن ذلك سيحقق اختصارا فى وقت التركيب وسيجنب حدوث أية معوقات داخل غرفة الضريح أثناء التنفيذ) .

اذن لم تكن هناك أسباب فنية أو هندسية لبناء قبة ثقيلة من الخرسانة توطئة لبناء حوائط جديدة ، وأعمدة جديدة تحملها ، توطئة إلى حفر ثمانية أمتار للأعمدة الجديدة ، توطئة الى تأثر المئذنة بالحفر ، توطئة إلى هدم المئذنة ، توطئة إلى هدم الباب الأخضر الخ لزوم الصفقة .

فى بداية الملحمة سنة ١٩٨٣ ، قرر المهندس على خيرت استاذ التصميم والتخطيط المعمارى الاسلامى ، فى لجنة أخرى شهدها المقاولون أن القبة تحتاج إلى ترميم فقط ورفض نهائيا هدم القبة .

كما عاين الدكتور صالح لمعى مصطفى عميد كلية الهندسة بجامعة بيروت ، القبة مع بعض مهندسى المقاولين وشرح لهم وضع القبة وأنها تحتاج إلى ترميم بسيط .

هذا رأى العلم .

ولكن وزير الثقافة فى اجتماع ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، استجاب لطلب المقاولين وعزز الاستجابة فى اجتماع ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٣ .

هذا هو تقرير اللجنة الاستشارية يدين المقاولين والذى لم يذكره التقرير :

الازار الذهبى الذى حطمه تتار الآثار وما هو حجم مسئوليته ؟

ما حجم مسئولية إزالة الزخارف والعناصر الجمالية مما خربه المغول الجدد ؟

هذا موضوع للقضاء وفقا للمادة (٤٢) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وتحت يدنا نحن أعضاء اللجنة الدائمة للآثار ، بالتسجيل العلمى والصور الملونة ، ما كان عليه المسجد قبل أن يدهمه أساطين الصفقات ، وبعد أن أتوا عليه بالمعاول .

اذكر وزارة الأوقاف **بحساب بنك المهندس الذى يضم التبرعات التى جمعها المقاول باسم قبة الحسين ثم قدم مقايسة** بمليونين إلا ربعا إلى وزارة الأوقاف فصلتها سابقا .

اذكر وزارة الأوقاف بأن اصلاح التخريب لا يدفع من أموال المسلمين فليسوا جناة أو مغولا أو مقاولين .

اذكر وزارة الأوقاف **باسترداد ما دفعته للمقاول كدفعة أولى وهو ربع مليون جنيه** .

وهكذا ثبت صدق كل كلمة قلتها فى موقف المقاولين وصاحبهم وزير الثقافة والبيانات .

وليس نصرا أكبر من استبعاد المقاولين الذين كانوا يرون أنفسهم فوق القانون على مسار تاريخهم القائم على المقايسات لا العطاءات ، والصفقات لا الحسابات .

(ولينصرن الله من ينصره)   إن الله غالب امره   وإن الله وحده هو القوى العزيز

القاهرة يونية ١٩٨٥   **د . نعمات أحمد فؤاد**

كيف ؟ ولماذا ؟

الآن قد تكون المأساة شارفت نهايتها فى نظر البعض ولكنها فى نظرى ونظر كل مهموم بمآسى هذا البلد لم تنته بعد .

كيف حدث هذا ؟

وماذا وراءه وبعده ؟

ولماذا يمضى الجناة بلا عقاب فى حجم جريرتهم ؟

وأعنى بالجناة على التحديد :

المقاول أو « المعلم »

الوزير الذى أملى له وسار فى ركابه .

كيف استطاع مقاول أن « يزعم » التبرع بالناحية الفنية والناحية المادية مما هو ثابت فى خطابه المنشور مع وثائق هذا الكتاب ثم يقدم مقايسة ينص فيها على مئات الألوف مقابل الناحية الفنية ومئات الألوف مقابل الأعمال المادية ومئات الألوف مقابل (أشياء غير منظورة !) لينتظم من هذا كله **مليونان إلا ربعا** ؟

كيف استطاع هذا المقاول أن يقف فى مجلس الشعب ويضلل مرتين :

الأولى : حين يردد زعمه بالتبرع مع أنى نشرت له المقايسة المليونية ؟

والأخرى : حين زعم أن الشركة الأجنبية طلبت خمسة ملايين من الجنيهات المصرية والذى طلبته ١٨٠ مائه وثمانين ألفا ؟ ثم ردد هذا الزعم مرة ثالثة فى خطابه الى الدكتور الهاشمى رئيس جامعة عين شمس ورئيس اللجنة الفنية التى شكلتها الحكومة لحسم المسألة ؟

كيف صفق له المجلس الموقر بعد كل الوثائق التى تتكلم بالأرقام ؟

كيف لم تطبق عليه المادة (٤٢) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ ؟

كيف يقول ممثله فى الموقع (مشهد الامام الحسين) حين طلبت إليه مفتشة الآثار أن يوقف الهدم : (علم وجارى اتمام الهدم) !

كيف يجمع ثلاثة وزراء فى مشهد الامام الحسين فى ٨٥/١/٧ ثم يحشد الاذاعة والتليفزيون والصحف إدلالا بقدرته ، وارهابا للجنة الدائمة للآثار كما حسب ؟ واللجنة بعمله هذا ازدادت اصرارا ... وازدادت شيئا آخر لا يسره ..

كيف قدم مذكرة لوزير الأوقاف بالموافقة على (التوسعة) فوافق ؟

وكيف وافق على مذكرة المقاول وهو يعلم بنص اللجنة المختصة للآثار لأن مدير عام الأعمال الهندسية بوزارة الأوقاف ، عضو فيها وقد رفع له مذكرة برأيها ؟

كيف يترك لمقاول أن يضع التصميم ؟

كيف يصر المقاول على هدم جدران وتوسيع وتضييق الخ على هواه ؟

كيف حصل على تكليف والحكومة اذا اشترت مكنسه ، تطرح الموضوع للمناقصة ؟

كيف لم ينفذ شروط التكليف على علاته ؟

كيف وضع مقايسة من عقله وعلى هواه والتكليف ينص على اشتراك الآثار والأوقاف والتعمير فى مواصفاتها ؟

كيف استمر إلى آخر وقت يقول ، وفى التليفزيون ، لرئيس الجمهورية : المسجد ليس أثرا ؟!! بعد أن قالت اللجنة الدائمة للآثار أنه أثر وبالوثائق ؟ كيف جرؤ على هذه الكلمة .

أولا : وهو غير مختص

ثانيا : بعد حكم اللجنة الدائمة للآثار

ثالثا : بعد ان انتهت اللجنة الفنية المشكلة من اساتذة ثلاث جامعات من دراستها وأيدت اللجنة الدائمة ؟ أى فندت رأيه وكشفت افتعال الهدم لأن الجدران (مطمئنه) وهذا من واقع تقريرها ؟

كيف حدث هذا كله ؟ وهو يروح ويجيء وينصب شباكه فى مشروعات أخرى حتى لتقول مجلة الأهرام الاقتصادى العدد ٨٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢١ أنه أقام فى عام واحد (١٥٩ شركة برءوس أموال تصل إلى ستمائة مليون جنيه وباستثمارات تعدت البلايين استقاء من كتب التنمية الشعبية المسنده إليه) أو التى أسندها الى نفسه ؟

التنمية الشعبية التى يقول التقرير المقدم الى المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى الاشتراكى ١٩٨١ بعنوان التنمية الشعبية اول وضرورة .

جاء فى ص ١١٩ جدول : احصائى يقول :

بلغ عدد شركات التنمية الشعبية ١٤١ شركة فى ٢٢ محافظة . وبلغ اجمالى رأس مالها

٣ر٤٥٠ مليون جنيه وبلغت جملة الاستثمارات ٣ر٣٦٦٢ مليون جنيه ونتساءل مع المجلة :

أين ذهبت (البلايين) التى أشار إليها المهندس عثمان ؟! ما هى انتاجيتها :

وما هو موقف هذه المشروعات الآن ؟

كيف قامت هذه الشركات دون اجراء دراسات اقتصادية كاملة تستند الى المعاملات والمعايير العلمية ؟

الاعتماد الكامل على التمويل بالقروض من البنوك المحلية والخارج فما هو مصير هذه القروض ؟ ولمن ؟ وما موقف البنوك الدائنة ؟

انخفاض العائد من هذه المشروعات .
الاعتماد على الاستيراد وليس العكس كبديل عن الواردات .
ارتفاع معدلات مصروفاتها الادارية .. والعمومية .
وأكثر من هذا أن الشريك الرئيسى هو قطاع عام اذ يبلغ متوسط مساهمة القطاع العام فى هذه الشركات حوالى ٧٠٪ فما هو العائد ؟!

وما هى الضمانات ؟
ومن يحمى المال العام ؟
وساق رئيس التحرير ـــ الاهرام الاقتصادى ـــ قصة عن الطريقة التى كانت تنشأ بها شركات التنمية الشعبية .. قال :

(زارنى عضو مجلس ادارة أحد بنوك القطاع العام ومعه المستشار القانونى ومدير العلاقات العامة عاتبين علىّ تناول المجلة أحد المشروعات التى توسط فيها البنك قبل نحو سبعة أعوام ! وللتدليل على قوة البنك وعدم تورطه كان لابد من ادعاء « الارتباط » ارتباط البنك بالسلطة العليا بالبلاد وبالقيادة السياسية !!

وفى معرض هذا الادعاء قال أحدهم :
ده فلان بك (رئيس البنك) والآن بالمعاش وقد يتولى رئاسة أحد البنوك الخاصة . بيكون الصبح نايم .. التليفون بيصحيه ويقول له تعالى بسرعة الاسماعيلية عشان توقع عقد شركة البنك سيساهم فيها وبيروح يمضى العقد ويرجع !!

وكان ردى لا يصح أن يكون هذا الرجل مسئولا عن رئاسة البنك ومسئولا عن أموال البنك ... كيف يوقع على مشاركة البنك فى مشروع هو لا يعلم عنه شيئا ولم يدرسه ؟!

كيف يصل الحكم الى درك أن حزبه يفعل ما يشاء بلا حساب وبرلمانه يفعل ما يشاء بلا حساب ... وأقارب برلمانه يفعلون ما يشاءون ويختفون وكأن الحصانه البرلمانية تنسحب على (الأسرة)

والأقارب والأصهار والمعارف والأتباع .

كيف يحدث هذا ؟

والعالم المتحضر حولنا يستقيل فيه الوزراء والمسئولون لأدنى شبهه بل إن وزيرا فى فرنسا انتحر لمجرد اشارة إلى ارتفاع مستوى مسكنه ؟

وبعد المقاول المعلم ، يأتى دور الوزير .

كيف يتولى وزارة الثقافة مثل هذا ولا أزيد ؟

وانطلقت الهموم الحبيسة فكتبت صحيفة (الأهالى) ٥ يونيه سنة ٨٥ فى صفحتها الأولى مانشيت أحمر أعلى الصفحة يقول :

(الرقابة تتهم « عثمان » بإدارة المقاولين العرب لحساب شركاته الخاصة) وفتحت مجلة الأهرام الاقتصادى ملف التنمية الشعبية العدد ٨٣٦ ١٩٨٥/١/٢١ .

أما الوزير حليفه عبد الحميد رضوان فقد ادانه القضاء المصرى فى قضية الكاتب المصرى الدكتور يوسف ادريس وسجل كاتبنا فى اهرام ١٩٨٥/٧/١٥ حكم المحكمة له بتعويض عشرين ألف جنيه وجاء فى حيثيات الحكم :

إن الضرر الأدبى الذى لحق بيوسف ادريس لا يمكن تقديره بمال وإنما التعويض قدر وكأنه تعويض رغم ضخامته رمزى محض ...) .

هذه هى مرتبة الكتابة والكتاب فى ميزان القضاء ولكن الوزير الثقافى لم يسعفه ذكاء يعرف به حجم نفسه فرفع من جديد القضايا على الكتاب .

لا أجد خيرا من كلمة الاستاذ فتحى رضوان الذى ترافع عن الدكتور يوسف ادريس قائلا :

لقد أنشئت الصحافة المصرية منذ أكثر من مائة وخمسة عشر عاما وانشئت الوزارة المصرية منذ خمسة وتسعين عاما أى بعد الصحافة بربع قرن **ومنذ أن أنشئت الصحافة وكانت السلطة التنفيذية لم يحدث مطلقا أن قذف وزير فى حق كاتب أو صحفى أو سبه** حتى حين كان بعض الوزراء كتابا مثل الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور طه حسين **وهذه أول مرة فى تاريخ مصر السياسى والصحفى يحدث أن سب وزير كاتبا . لقد قال السيد المهندس ابراهيم شكرى أمام مجلس الشعب (مضبطة الجلسة الثامنه والأربعين ١٩٨٥/١/٢٩ (أنا لست عثمان أحمد عثمان ولكنى أتكلم باسم الشعب أنا ليس لى قدرة عثمان** لكى تستمعوا لى ... لا — قدرة عثمان ليست معنوية على أى حال — ولكن الشعب **أقوى وستسمعون ذلك وستعرفونه فى الوقت المناسب**) .

وقد عرفوا

وقد عرفت الدنيا

عرف الجميع أن الله أكبر وأن الشعب كما قلت بعد الله هو الباق ..

ملاحـق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الثقافة

هيئة الآثار المصرية

السيد / رئيس هيئة الأوقاف

تحية طيبة وبعد ....

بناء على ما أبداه السيد المهندس / اسماعيل مرعى عضو اللجنة الدائمة وممثل وزارة الاوقاف فيما يتعلق بقبة سيدنا الحسين من احتمال كونها أثرية .

نتشرف بالاحاطة بأن اللجنة الدائمة للاثار الاسلامية والقبطية فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٨/١٠م . ترى ضرورة التعامل مع القبة من موقع أثريتها الثابته علميا وأن يكون هذا التعامل فى نطاق القوانين الصادرة لحماية الاثار والا يتخذ أى اجراء هندسى الا بعد اقراره من هيئة الاثار المصرية وتنفيذه تحت اشرافها كما يقضى بذلك القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الملغى والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الجديد .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ....

رئيس هيئة الآثار المصرية

د . احمد قـــدرى

١٩٨٣/٨/٢٠

بتاريخ

نادية / ....

صورة محضر الاجتماع الذى عقدته اللجنة بعد اعلانها عن تقديم استقالتها وقد أشار اليه وزير الثقافة فى نفس المضبطة

محضـــر
الاجتماع الطارىء للجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية

اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية فى الساعة العاشرة **من صباح الخميس الموافق ١٩٨٥/١/٢٤** بمقر صندوق انقاذ آثار النوبة ٦ ميدان الفلكى باب اللوق **برئاسة الاستاذ الدكتور/ أحمد قدرى** وعضوية السادة الأعضاء الآتية اسماؤهم بعد :

١ ـــ الاستاذ الدكتور/ كمال الدين سامح	استاذ العمارة « هندسة القاهرة »
٢ ـــ الاستاذ الدكتور/ محمد مصطفى العجمى	مدير عام المتحف الاسلامى سابقا
٣ ـــ الاستاذ الدكتور/ عبد الرحمن عبد التواب	رئيس الآثار الاسلامية سابقا
٤ ـــ الاستاذة الدكتورة/ نعمات أحمد فؤاد	استاذ الدراسات العليا بجامعة حلوان
٥ ـــ الاستاذة الدكتورة/ سيدة اسماعيل كاشف	استاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس
٦ ـــ الاستاذة الدكتورة/ نعمت اسماعيل علام	استاذ الفنون الجميلة بجامعة حلوان
٧ ـــ الاستاذ المهندس/ اسماعيل أمين مرعى	مدير عام الشئون الهندسية بوزارة الاوقاف
٨ ـــ الاستاذ/ المهندس انيس غالى سمعان	مدير عام التخطيط العمرانى بمحافظة القاهرة
٩ ـــ الاستاذ/ محمود صالح الحديدى	رئيس الادارة المركزية للآثار الاسلامية
١٠ ـــ الاستاذ/ فهمى عبد العليم	مدير عام الآثار الاسلامية
١١ ـــ الاستاذة الدكتورة/ ليلى على ابراهيم	استاذة بالجامعة الامريكية
١٢ ـــ الاستاذ/ عبد الله العطار	مدير عام امانة الآثار الاسلامية
١٣ ـــ الاستاذ المهندس/ حسان عبد النبى	مدير عام الادارة الهندسية الاسلامية
١٤ ـــ الاستاذ المهندس/ محمد اسماعيل	مدير أعمال منطقة آثار شمال القاهرة
١٥ ـــ الاستاذ المهندس/ نبيل عبد السميع	مدير عام الادارة الهندسية للآثار
١٦ ـــ الاستاذ/ سيد العربى	مدير عام الترميم للآثار الاسلامية
١٧ ـــ الاستاذ/ الدكتور جودت جبره	مدير عام المركز العلمى للقبطيات
١٨ ـــ الاستاذ/ عاطف عبد الحميد غنيم	مدير عام قصر محمد على بالمنيل
١٩ ـــ الدكتورة/ آمال العمرى	استاذة الآثار الاسلامية بجامعة القاهرة

عرضت على اللجنة المذكرة المقدمة من مفتشة الآثار الاسلامية المسئولة السيدة/ عنايات الشطوى الاثرية المقيمة فى مشروع ضريح وقبة الحسين من قبل هيئة الآثار والمقدمة من سيادتها يوم ١٩٨٥/١/٢٠ والتى تنوه فيه كتابها المرفق صورته الى السادة المهندسين بشركة المقاولين العرب لايقاف أعمال الهدم التى تتم فى حائط جدار القبة الفاصل بين القبة وصالة الحريم وذلك لحين البت فى الموضوع بعد العرض على اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية وقد أشر ممثلو شركة المقاولين بما يحمل معنى جارى اتمام الهدم فى الحائط المذكور نتيجة أعمال التكسير السابقة كما نظرت اللجنة أيضا مذكرة مدير منطقة آثار شمال القاهرة الاسلامية والمرفق صورته والذى يفيد فيه بأن أعمال الهدم فى ضريح الامام الحسين قد بدأت يوم الأحد ٨٥/١/٢٠ بالجدار الفاصل بين الضريح وصالة الحريم وقد انتهى الهدم حتى مستوى سطح الأرض كما بدأ الهدم بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ بجدار الضريح الذى يوجد به حجرة المخلفات النبوية الشريفة وما زالت أعمال الهدم فى جدران الضريح تتم بسرعة رغم اخطارهم بوقف الهدم يوم ١٩٨٥/١/٢٠ .

وتلاحظ اللجنه الدائمة أن أعمال الهدم هذه جاءت بعد الاجتماع الذى عقد فى مسجد الحسين يوم ١٩٨٥/١/٧ والذى انتهى الرأى فيه الى الأخذ بوجهة نظر الشركة فى التوسعة الذى كانت قد رفضتها اللجنه الدائمة فى اجتماعها فى ١٩٨٤/١٢/٣ والذى طلب فيه أيضا من وزارة الاوقاف ومن ممثلى هيئة الآثار وشركة المقاولين عمل رسوم هندسية جديدة على أساس التوسعة الذى رفضته اللجنه من قبل والذى يتناقض مع المواصفات الاثرية والأبعاد والطابع التاريخى للضريح والذى يترتب عليه أيضا كما أوردت اللجنة من قبل ضرورة فك المئذنة والباب الأخضر مما يترتب عليه من أضرار خطيرة على هذين الأثرين البالغى الأهمية واللذين يعودان الى العصور .. الفاطمى والأيوبى والعثمانى وقد تقدمت الشركة بالفعل وبعد بدء أعمال الهدم فى الجدران الأثرية بالرسوم — على أساس التوسعة وهى رسوم سبق رفضها من اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية من قبل ولا يسع اللجنه الا أن تعتبرها مرة أخرى متناقضة علميا مع مفاهيم الترميم والحفاظ على الأثر على النحو الذى فصلته اللجنة فى اجتماعها يوم ١٩٨٤/١٢/٣ ولما كانت الشركة قد وجهت خطابا بالفعل موقعا من السيد المهندس/ مدير تنفيذ المشروع والممثل للشركة المنفذه فى ١٩٨٤/١٢/١٣ — الى وزارة الأوقاف بايقاف العمل لحين اعداد الرسومات الانشائية واعتمادها من هيئة الآثار مما يجعل من معاوده الشركة أعمال الهدم للجدران فى ١٩٨٥/١/٢٠ ودون اخطار الهيئة أو وزارة الأوقاف مخالفة لقانون حماية الآثار ومخالفة لقرار التكليف من وزارة التعمير رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١١ .

واللجنه ترى أن أعمال الهدم الجديدة التى بدأت يوم ٨٥/١/٢٠ بدون ترخيص من هيئة الآثار ووزارة الأوقاف وبمبادرة منها فقط ودون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة التى تمت فى حضور السادة مندوبى شركة المقاولين وهو مبدأ خطير ضد قانون حماية الآثار وضد الاختصاص الذى خوله

القانون للجنه الدائمة للآثار الاسلامية فى المادة (١٣) بند (٤) من الباب الأول فى أحكام هذا القانون والذى يقرر أيضا فى الباب الثالث من أحكام هذا القانون فى المادة (٤٢) مسئولية جنائية خطيرة على الموظف العام أو على المقاولين المتعاقدين لاجراء أعمال ترميم بالآثار أو المتعاقدين لتنفيذ أعمال الهيئة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقته مما يعكس مدى الخطورة التى يرتبها القانون على الموظف العام الذى يساهم أو يشترك فى الاضرار بالآثار ضد أحكام قانون حماية الآثار .

وعلى الرغم من كل هذا لم تقم اللجنه الدائمة حتى الآن والهيئة فى اتخاذ أى اجراء قانونى وابلاغ النيابة العامة لمنع أعمال الهدم الجديدة التى تمت وما زالت مستمرة حتى الآن وتترك اللجنة القضية أمام المسئولين بالدولة خاصة بعد ابلاغ السيد/ رئيس الوزراء تلغرافيا بموقف اللجنه وعدم قدرتها على الاستمرار فى تحمل مسئوليتها فى ظل هذه الأوضاع غير القانونية . هذا كما تود أن تشير اللجنه الى حقيقة أنها لم تأمر فى يوم من الأيام منذ بدء العمل فى قبة الحسين . وحتى الآن فى إيقاف العمل بل كان التعاون الكامل هو رائدها ومحاولة الاقناع العلمى مع السادة ممثلى شركة المقاولون بالالتزام بالمواصفات العلمية التى يمكن أن يترتب على الالتزام بها اثار بعيدة المدى فى تغيير معالم الضريح الأثرية والتاريخية وتشكيل خطر جسيم على المنارة والباب الأخضر فى حالة اللجوء الى حل التوسعة المقترح من الشركة والقول بأن التوسعة وعمل حوائط خرسانية كاملة بعد هدم الجدران الأثرية للضريح سيعمل على زيادة عمر الضريح هو قول يتناقض مع كل مفاهيم الحفاظ على التراث ومفاهيم الترميم ويمكن أن يقودنا منطقيا الى هدم جميع الجدران للآثار الاسلامية فى القاهرة واستبدالها بحوائط خرسانية لزيادة عمرها الزمنى وهو منطق بطبيعة الحال لايمكن حتى مجرد مناقشته من المقاييس العلمية والترميمية بل هو تناقض مع كل الشرائع وكل الوثائق الدولية الصادرة عن ادارة التراث الانسانى فى اليونسكو وجميع المفاهيم المقررة فى مراكز الترميم العالمية والمراكز الأثرية .

هذا كما تود اللجنه أن تقرر أن لجوءها الى تقديم الاستقالة المبلغة تلغرافيا للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب كانت ضرورة فرضتها الأوضاع وتطورات الموقف خاصه بعد الاجتماع الذى تم فى مسجد سيدنا الحسين يوم ١٩٨٥/١/٧ وبعد موقف السيد وزير الثقافة يوم ١٩٨٥/١/٢١ أثناء انعقاد اللجنه والمكالمة التليفونيه التى حاول فيها الساده بعض أعضاء اللجنه الدائمة اقناعه بخطورة التوسعه ومدى أثارها الضاره من الناحية الاثرية والتاريخية ومخالفتها للقانون والتى انتهت الى موقف أثناء اجتماع اللجنة الدائمة وجد أعضاء اللجنة من الضرورى اللجوء الى الدولة ممثلة فى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس الشعب خاصة بعد أن بدأت أعمال الهدم بالفعل فى اتجاه فرض حل التوسعة وتغيير معالم الضريح .

وان التلغراف السابق ارساله من أعضاء اللجنه الدائمة للآثار الاسلامية يعد احتجاجا على الاعتداء على الأثر .

العناصر الأثرية لمسجد مولانا الحسين

أثرية المشهد والمنارة طبقا للمادة « ١ » من قانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣

العناصر الأثرية بمسجد سيدنا الحسين وتشمل المنارة القديمة التى ترجع للعصر الفاطمى مع اضافات أيوبية وعثمانية وكذلك المشهد الحسينى . والتى يطلق عليه علميا اسم القبة بكل عناصرها المعمارية أى الطاقية أو الخوذة ثم منطقة الانتقال والجدران الأربع الحاملة والباب الأخضر هو جزء من الجدار الجنوبى الشرقى الأثرى واحد الجدران الأربعة الحاملة أما الزخارف والاشرطة الكتابيه القرآنية الجصيه التى تزين الجدران الأثرية الداخلية للقبة ترجع لعصر الأمير عبد الرحمن كتخدا عام ١٧٦٢ م كما تؤكد ذلك اللوحه التذكارية باسم ذلك الأمير على الجدار الجنوبى الشرقى من داخل القبة أعلى المحراب .

وقد أكد أثرية هذه العناصر والمشهد الحسينى بأكمله استاذ الآثار الاسلامية كريزويل بعد أن قام بالكشف علميا على المشهد من الناحية المعمارية مؤكدا كل الحقائق الأثرية والتاريخية عن المشهد وما ورد أيضا فى تاريخ الجبرتى عن هذا الموضوع أكد ذلك على باشا مبارك فى خططه التوفيقية .

فالمشهد والمناره بقوة القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المادة « ١ » هما تراث أثرى بكل المقاييس العلمية والقانونية والمادة « ١ » تشترط مرور مائه عام فقط على وجود الأثر من قبل — تاريخ اصدار القانون لتقرير أثرية الأثر بقوة القانون ودون الحاجة فى تقرير ذلك لأى اجراء الا للحقائق العلمية وحدها التى تحددها هيئة الآثار المسئوله على الحفاظ على التراث الأثرى من خلال لجانها العلمية المتخصصة .

تسجيل المنارة والمشهد (القبة)

تم تسجيل المنارة Le Minaret والمشهد Le Mousolée رسميا بواسطة لجنة حفظ الآثار العربية الصادر بتشكيلها قرار خديوى مصر « فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ » وقد كانت هذه اللجنة تضم نخبة من علماء مصر من معماريين وأثريين ومسئولين منهم رئيس مجلس الوزراء — والعديد من الوزراء فى ذلك العهد ، بل كان يرأس اللجنة احيانا خديوى مصر بشخصه فى بعض الأحيان . التى صدرت فى العديد من التقارير التى نشرت رسمياً باللغة الفرنسية أولا ثم باللغة العربية بعد ذلك هى المرجع العلمى والقانونى الوحيد المعتمد فى هذا الشأن . وتسجيل المنارة والمشهد تم طبقا لقرار اللجنة المذكورة أعلاه فى تقريرها رقم ٤٤ المنشور بالكراسة رقم ٥ من أعمال اللجنه والتى نشرت عام ١٨٨١ م والتى تشمل تقارير أعمال التسجيل للآثار الاسلامية فى الفترة من ١٧٨٧ م — ١٨٨٨ م وكذلك التسجيل الصادر عام ١٩٠٣ م باللغة العربية مترجما عن أصل فرنسى بواسطة وزارة الأوقاف التى كانت تتبعها فى ذلك الوقت جميع المساجد والمبانى الأثرية ومنها تسجيل المنارة والقبة أثريا فى المسجد الحسينى (مرفق صورة من تقرير التسجيل بواسطة لجنة حفظ التراث العربى باللغة الفرنسية وكذلك الجزء الخاص بقوائم التسجيل للآثار الاسلامية تحت حرف « ح » بمحضر جلسات اللجنة عن سنة ١٩٠٣ م وبه تسجيل القبة والمنارة القديمة بمسجد سيدنا الحسين) .

محضــــــر
اجتماع اللجنة الدائمة بخصوص التطورات الأخيرة لموضوع قبة الحسين

(١) فى اجتماع اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية فى تاريخ ٨٥/١/٢١ نظرت اللجنة للرسومات المقدمة من شركة المقاولون العرب والأوقاف والذى يتضح منها اصرار شركة المقاولون على التوسعة وهدم الجدران الخاصة بالضريح والحاملة للقبة واستبدالها بقبة خرسانية مما سيؤثر فى معالم الأثر من ناحية الطابع ومن الناحية الانشائية والتأثير بالضرورة على المئذنة والباب الأخضر والنقوش والرسوم داخل الضريح وقد تضمن هذا الرأى فى محضر اللجنة بتاريخ ٨٤/١٢/٣ وفى مواجهة السادة مندوبى شركة المقاولون والذين أبدوا استعدادهم لتقديم الرسم النهائى بناء على قرارات اللجنة الدائمة فى هذا التاريخ والتى أبدت فيها اللجنة الدائمة اسلوب المعالجة الانشائية بعمل ميدات مسلحة وهيكل خرسانى أعلاها يحمل القبة مع بقاء التخطيط الأصلى للضريح والمئذنة والباب الأخضر هذا وقد أخطرتنا إدارة الآثار الاسلامية بأن الهدم بدأ فعلا فى الحوائط الجدارية من قبل الشركة دون الالتزام بقرارات اللجنة الدائمة العلمية الأمر الذى اضطر ادارة الآثار الاسلامية الى ايقاف العمل لحين العرض على اللجنة الدائمة يوم ٢١ فى اجتماعها اليوم وعلى الرغم من ذلك فإن الهدم مستمر كما ابلغتنا الآثار الاسلامية اليوم أثناء اجتماع اللجنة .

(٢) اللجنة الدائمة تؤكد لجميع الجهات المختصة أنه لم يحدث فى يوم من الأيام أن تسببت فى تأخير العمل فى قبة مسجد الحسين وقد التزمت هيئة الآثار بالعمل دوما على التعاون خاصة فيما يتعلق بالترميم الدقيق والاشراف ولن يحدث على الاطلاق أن أوقفت هيئة الآثار العمل فى المشروع فى أى وقت من الأوقات منذ بدايته حتى الآن .

المشروع الأصلى الذى وافقت عليه الهيئة والمقدم من شركة المقاولين العرب والاستشاريين ووزارة الأوقاف هو المشروع الذى كان يتعين تنفيذه والذى يضمن كل الاعتبارات الخاصة بالحفاظ على التخطيط والطابع فى الضريح والقبة والآثار الملحقة بهما وما حدث هو محاولة الشركة عدم الالتزام بهذا المشروع الذى قدم منها بالفعل والذى أبدت استعدادها بالالتزام به فى ديسمبر سنة ١٩٨٣ وتقدمت بطلب التوسعة الذى سبق أن رفضته اللجنة الدائمة فى ١٩٨٤/١٢/٣ فى حضور ممثلى شركة المقاولين ثم عادت الشركة مرة أخرى بتقديم طلب التوسعة فى اجتماع اليوم بحجة أن هناك قرارا بالموافقة على التوسعة

فى اجتماع مسجد الحسين من السادة المجتمعين بتاريخ ٨٥/١/٧ لكل هذه الاعتبارات تجد اللجنة نفسها عاجزة عن القيام بمسئولياتها التاريخية العلمية لبناء الحفاظ على تراثنا الأثرى وعدم إحداث تغيرات فى معالمه والتى خولها القانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ وحدها هذه المسئولية .

على إثر مكالمة تليفونية من السيد وزير الثقافة أثناء اجتماع اللجنة الدائمة اليوم ٨٥/١/٢١ **ومحاولة فرض رأى المقاولين العرب على اللجنة وعلى رئيس هيئة الآثار لا يسع رئيس هيئة الآثار الا تقديم استقالته لعجزه عن القيام بواجباته فى هذه الظروف .**

أبدى السادة أعضاء اللجنة وأسماؤهم كالآتى :

١ ـ الاستاذة الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف أستاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس .
٢ ـ الأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد استاذ الحضارة الاسلامية بجامعة حلوان .
٣ ـ الأستاذة الدكتورة نعمت اسماعيل علام أستاذ الفنون الجميلة جامعة حلوان .
٤ ـ الأستاذ الدكتور كمال الدين سامح استاذ العمارة الاسلامية بجامعة القاهرة .
٥ ـ الأستاذة الدكتورة آمال أحمد العمرى أستاذ الآثار الاسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة . .
٦ ـ الأستاذ عبد الرحمن محمود عبد التواب خبير الآثار الاسلامية وأستاذ الآثار الاسلامية غير المتفرغ بجامعة أسيوط .
٧ ـ الاستاذة الدكتورة ليلى على ابراهيم استاذ الآثار الاسلامية بالجامعة الأمريكية .
٨ ـ السيد الأستاذ المهندس اسماعيل أمين مرعى مدير عام الشئون الهندسية بوزارة الأوقاف كما أبدى جميع أعضاء اللجنة من العاملين بهيئة الآثار عدم قدرتهم على الاستمرار فى العمل فى ظل هذه الظروف والموقعين على هذا المحضر مع السادة الأعضاء الخارجيين والسيد الدكتور رئيس هيئة الآثار المصرية .

١٩٨٥/١/٢١

فهرس الكتاب

صفحة

رقم الإيداع : ٣٠١٤ / ١٩٨٧

الترقيم الدولى : ٣ ــ ٠٦٨ ــ ٤٤٢ ــ ٩٧٧